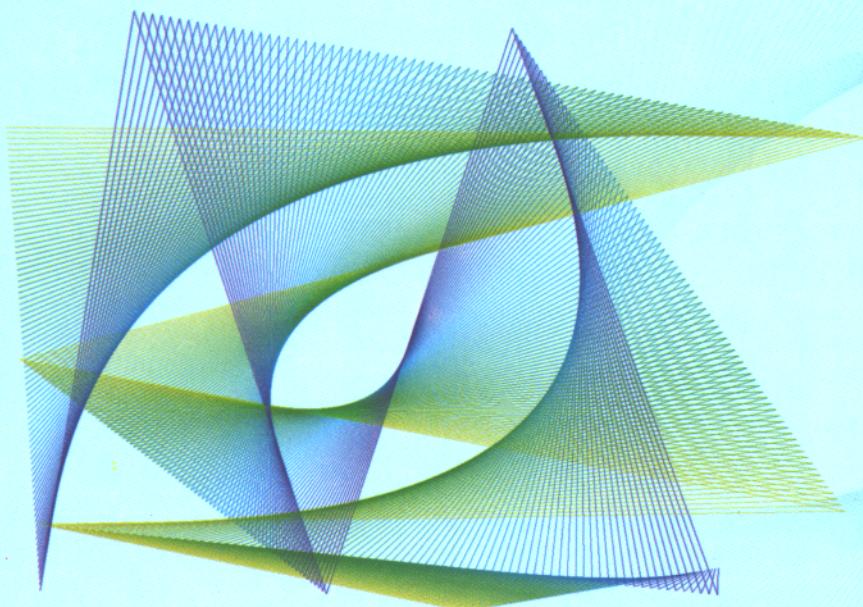


الْأَقْصَادُ فِي الْعِقَادِ

لِحُجَّةِ إِسْلَامٍ
الإِمَامُ مُحَمَّدُ أَبْو حَمْدٍ الْغَزَالِي



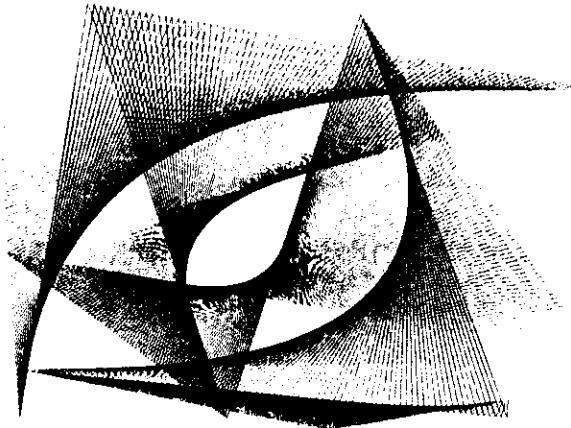
شَرْحٌ وَتَحْقِيقٌ وَتَعْلِيقٌ
الدُّكْتُورَةُ إِنْصَافُ رَمْضَانُ



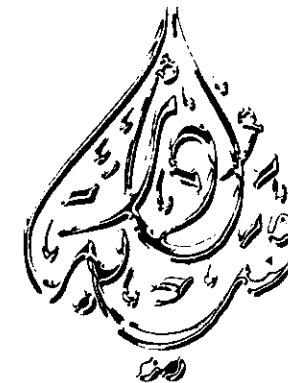
حقوق الطبع وحقوق النشر
الطبعة الأولى
1423 هـ - 2003 م

الاقتصاد في الاعتقاد

المخطوطة الإسلامية
الإمام محمد أبو حامد الغزالى



شرح وتحقيق وتعليق
الدكتورة إنصاف رمضان



للتَّبَاعَةِ وَالنَّسْرَ وَالتَّوزِيعِ

دمشق - سوريا
ص.ب. 13414
14/6364
هاتف : +963 11 224 24 30
fax : +963 11 245 10 36
هاتف : +961 3 814 833
fax : +961 1 377 171

www.kotaiba.com
E-mail : dar@kotaiba.com

المقدمة

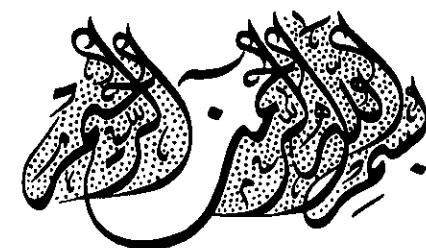
مرّ على الإنسانية حين من الدهر، عاشت فيه حياة جاهلية ملؤها الفوضى والاضطراب والأهواء والأطماء، الأمر الذي هوى بها إلى درك الشقاء والعذاب وما جعلها تتطلع إلى فجر جديد يعيد إليها التوازن الفكري والنفسي والاجتماعي حيث تعم بالهدوء والاستقرار، وتحلق في آفاق الظهر والفضيلة والمعرفة، وقد انبلاج هذا الفجر ببعثة الأنبياء وخاتمهم محمد (ص) حيث ارتقى بالإنسانية من الجهل إلى المعرفة ومن التنازع والتدابر إلى المحبة والوحدة، من الضياع والضلالة إلى مستوى الهدف والغاية، قال الله تعالى:

﴿فَالَّذِينَ ءامَنُوا بِهِ وَعَزَّزُوهُ وَأَصْرَوْهُ وَأَبَغُوا النُّورَ الَّذِي أَنْزَلَ مَعَهُ أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (الأعراف 157).

في جهودهم وجهادهم بنوا صرح حضارة شامخة، وغدوا منارة للأجيال المتطلعة إلى الهدى والنور، على مر العصور والدهور.

وعندما يضعف ارتباط السُّلْم بدينه ويؤثر الركض خلف شهواته متأثراً بأولئك الذين امتهنوا إضلال البشرية وبث الشكوك والشبهات في التفوس والعقول - يعود كابوس الضلال يقض مضجع الإنسانية من جديد، إلا أن ذلك المشعل الذي حمله الأنبياء تركوه لمن بعدهم من العلماء إرثاً يتوارثونه خلفاً عن سلفٍ لينيروا به الطريق ويدحروا به الظلم، هؤلاء العلماء يقومون مقام الأنبياء في نشر الهدى ونصرة الحق ودحر الباطل.

قال عليه الصلاة والسلام: «العلماء ورثة الأنبياء. وإن الأنبياء لم يورثوا درهماً ولا ديناً، ولكنهم ورثوا العلم. فمن أخذه أخذ بحظ وافر»⁽¹⁾.



(1) أخرجه أبو داود والترمذى وابن ماجة وابن حبان في صحيحه من حديث أبي الدرداء.

ترجمة الغزالى

لقد تطور علم الكلام بتفعيل من عقول الفلاسفة عبر الزمن ، وكان هذا العلم وسيلة . بيد بعضهم - للتضليل ، ومتاهة يضيع فيها من أراد الوصول إلى الحقيقة بيسر وأمان.

إلا أن هناك فئة اهتمت بالشرع الحنيف ، وأمنت أن لا تناقض فيه مع العلم بحقائقه الثابتة والراسخة ، ورأى أن على العقل - الذي أناره العلم وتوهج بالدين - واجباً شرعاً نحو الأجيال القادمة ، فقاموا بإيضاح المبهم ، وسهلوا الصعب أمام العامة ، كي لا تضطرب عقائدهم ، ويعيشوا في ضياعٍ وهم يبحثون عن الحقيقة التي يبغون .

وأبو حامد الغزالى رائد لهؤلاء العلماء . حيث أعاد البحث من جديد لكل القضايا المتعلقة بالعقيدة والشريعة ، وقال فيها كلمته التي كانت ولا تزال الكلمة المسماة ، التي يصفي إليها علماء المسلمين إلى يومنا هذا ، فكيف نشا هذا العالم الجليل؟ وكيف وصل إلى ما وصل إليه؟

عصره:

لقب أبو حامد الغزالى بحججة الإسلام ، وزين الدين ، وعالم العلماء ، ووارث الأنبياء . . . وهو فيلسوف ومتصوف من خراسان . وقبل الاطلاق على ولادته ونشائه لابد من إضافة لعصره الذي نشا فيه .

نشأ الغزالى في عصر مضطرب ، اشتدت فيه المنازعات السياسية والفكيرية ، وكان ذلك في النصف الثاني من القرن الخامس الهجرى (الحادي عشر الميلادى) في العصر العباسى الثالث . الذى يعتبر عصر انحلال وضعف في المجال السياسى والعسكرى ، وانحطاط وفوضى في الأخلاق ، وجمود وخمول في الفكر للأسباب التالية :

- 1- نشاط الحركات الإسماعيلية والدعوات الفاطمية .
- 2- قوة شوكة العناصر التركية ، حيث استولت على بغداد ويسقطت سلطانها على العراق قبل مولد الغزالى بثلاث سنوات .

وأبو حامد الغزالى أحد هؤلاء الأفذاذ الذين خاضوا المعركة الأبدية المعلنة بين الحق والباطل وعرف أهوالها وأخطارها وأشفق على الأجيال المؤمنة من مغبتها ، وكان كتابه «الاقتصاد في الاعتقاد» الدواء الناجع والبلسم الشافي لهذا المرض العossal ، وقد بعد العهد بيتنا وبين عصر المؤلف ، الأمر الذي جعل لغة الكتاب تختلف عن لغة العصر الذي نعيش فيه ، وقد رأيت أن أقوم بشرح عبارات الكتاب وتبسيطها؛ ليستفيد القارئ الفائدة المطلوبة من معلومات الكتاب وإرشاداته .

والله سبحانه أسأل ، أن يجعل عملي خالصاً لوجهه الكريم ، وأخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين .

إنصاف رمضان

في الفقه والكلام، وفي الرد على الفرق المنشورة آنذاك من باطنية وإسماعيلية وفلسفية، ثم تعمق في دراسة الفرق فأتقن علم الكلام وألف في هذه الفترة من حياته كتاب (مقاصد الفلسفه) و(تهاافت الفلسفه) و(المستظهرين). فارق بغداد سنة 488هـ ثم دخل الشام وأقام فيها مدة ستين عاماً عاش فيها حياة التصوف؛ لأنَّ رأيَ أنَّ الصوفية هم السالكون لطريق الله تعالى خاصَّةً، وأنَّ سيرتهم أحسنُ السير، وطريقتهم أصوبُ الطرق، وأخلاقهم أزكيُ الأخلاق... فعاش في خلوة وعزلة ورياضة ومجاهدة، يعتكف في منارة مسجد دمشق طيلة النهار.

ثم إنْتَقل إلى بيت المقدس يدخل كل يوم الصخرة ويغلق بابها على نفسه. ثم توجه إلى الحجاز ليؤدي فريضة الحج. وفي هذه الفترة من العزلة الْفَ عشرات الكتب كان أهمُّها (إحياء علوم الدين). ثم عاد بأمر من السلطان إلى نيسابور، حيث عمل فيها بالتدريس من جديد. ثم تركه بعد ستين، ليعود إلى مسقط رأسه في طوس وليؤسس مدرسة للفقهاء بالقرب من داره. وكانت وفاته فيها سنة 505هـ / 1111م عن عمر قدره أربع وخمسون سنة.

حياته الفكرية

واللافت في حياة الغزالى ذلك التعطُّشُ إلى جميع أنواع المعرفة، وطلبُ الوصول إلى اليقين، والوقوفُ على حقيقة الأشياء.

قال في كتاب (المقدَّم من الضلال) الذي ألقَه في آخر حياته: (ولم أزل في عنفوان شبابي منذ راهقت البلوغ قبل بلوغ العشرين إلى الآن، وقد أبان السن على الخمسين، أتحمَّل جُهَّاً هذا البحر العميق... وأنوغل في كل مظلمة، وأتهجم على كل مشكلة، وأقتحم كل ورطة، وأتفحص عقيدة كل فرقه، وأستكشف أسرار كل مذهب وطائفة، لأميِّز بين كلٍّ محقٍّ وبطلٍ، ومتقنٍّ ومبتدعٍ، لا أغادر باطنياً إلا وأحب أن أطلع على بطانته، ولا ظاهرياً إلا وأريد أن أعلم حاصل ظهارته، ولا فلسفياً إلا وأقصد الوقوف على كنه فلسفته، ولا متكلماً إلا وأجتهد في الإطلاع على غاية كلامه ومجادلته، ولا صوفياً إلا وأحرص على العثور على سر صفوته،

3- تأسيس الدولة السلاجقة على يد طغرل بك الذي فتح بغداد، وغدا السلاجقة أصحاب السلطان في عهد الغزالى.

4- وباعتبار السلاجقة بعيدين عن الدين وعلومه فقد استعنوا بالعلماء، وقربوا إليهم الفقهاء، لذلك أخذ السباق يتزايد بين أولئك الذين تراكتضوا للوصول إلى أهل النفوذ، ومن أجل ذلك ظهرت تيارات من الدس والكيد، وعصفت رياح الخصومة، وغلبت روح الحقد والحسد في النفوس.

5- ظهور حسن الصباح مؤسس جماعة الحشاشين، التي ضمَّت فيما بعد فرقاً بعيدة عن الإسلام

6- ومقابل كل ذلك قامت مدارس نظامية من قبل حفيد طغرل بك (إلب أرسلان) بنية الدفاع عن الدين، والذود عن كيان السنة.

حياته:

ولد أبو حامد الغزالى محمد بن أحمد بن سعيد سنة 450هـ / 1058م بمدينة طوس بخراسان، وكان أبوه رجلاً فقيراً، يعمل في غزل الصوف ويبيع ما يغزله في دكان بسوق الصوافين، فسمي بالغزالى نسبة إلى حرفه، ومنهم من يقول ينساب إلى (غزاله) وهي قرية من قرى طوس، فيكون اسمه الغزالى بتحريف الزاي وقد غالب على أبي حامد هذا اللفظ الأخير. وكان والد الغزالى ذاته مغيل إلى الفقهاء ويحضر مجالسهم، ولما أحسن بدنو أخيه عهد بولديه إلى صديق له من المتصوفة طالباً إليه أن يعني بتربيتها وتعليمها، فانتسب مع أخيه إلى مدرسة لدراسة الفقه والتعمق فيه.

بدأ أبو حامد الدراسة بطورس وتابعها بجرجان ثم انتقل إلى نيسابور عام 470هـ/ ثم اتصل بالجوييني المعروف أيام الخرمين وظل بقرره حتى وفاته.

درس إلى جانب الفقه المذاهب على اختلافها، وتعلم الجدل والمنطق كما درس الفلسفة فكان أفضل الجميع. وبعد وفاة أستاذة الجوييني اتجه إلى العراق وامتهن التدريس في بغداد لمدة ست سنوات، وإلى جانب التدريس اشتغل بالتفكير والتأليف

الرسمية وصفته (كإمام) من أن يجاهر بشكه، فاحتفظ فيه لنفسه، وظل يعلم غيره الكلام الأشعري والفقه الشافعي ويؤلف بينهما.

وخرج من شكه؛ لأن فكره الشاقب وذكاءه الحادّ، وتعطشه إلى المعرفة اليقينية... لم يمكنه من البقاء طويلاً في هذه الحالة، فلم تدم أكثر من شهرین.

وشك أيضاً في الحسیات والعلقیات وأفصح الغزالی عن مراحل هذه الأزمة التي عاشها عقله قائلاً: (فانتهى بي طول التشکیک إلى أن لم تسمح نفسی بتسليم الأمان في المحسوسات أيضاً وأخذت يتسع الشك فيها ويقول: من أین الثقة بالمحسوسات وأقواها حاسة البصر، وهي إنك تنظر إلى الظل فتراء واقفاً غير متحرك وتحکم بنفي الحركة، ثم بالتجربة والمشاهدة، بعد ساعة، تعرف أنه متتحرك وأنه لم يتحرك دفعه بعنة بل على التدريج ذرة ذرة حتى لم تكن له حالة وقوف. وتنظر إلى الكوكب فتراء صغيراً في مقدار دینار، ثم الأدلة الهندسية تدل على أنه أكبر من الأرض في المقدار. هذا وأمثاله من المحسوسات يحكم فيها حاکم الحس بـحاکم، ويکنیه حاکم العقل ويخونه تکذیباً لا سیل إلى مدافعته، فقلت: قد بطلت الثقة بالمحسوسات فلعله لا ثقة إلا بالعقلیات التي هي من الأولیات کقولنا: العشرة أكثر من الثلاثة، والنفي والإثبات لا يجتمعان في الشيء الواحد، والشيء الواحد لا يكون حادثاً قديماً، موجوداً أو معدوماً، واجباً محالاً. فقالت المحسوسات: بم تأمن أن تكون ثقتك بالعقلیات كثقتك بالمحسوسات وقد كنت واثقاً بي، فجاء حاکم العقل فکذبني، ولو لا حاکم العقل لکنت تستمر على تصديقي؟ فلعل وراء إدراك العقل حاكماً آخر، إذا تجلی كذب العقل في حكمه، كما تجلی حاکم العقل فکذب الحس في حكمه. وعدم تجلی ذلك الإدراك لا يدل على استحالته. فتوقفت النفس في جواب ذلك قليلاً، وأيدت إشكالها بالمنام وقالت: أما تراك تعتقد في النوم أموراً وتتخيل أحوالاً، وتعتقد لها ثباتاً واستقراراً ولا تشک في تلك الحالة فيها، ثم تستيقظ فتعلم أنه لم يكن جميع متخيلاتك ومعتقداتك أصل وطائل؟ قبِّمْ تأمن أن يكون جميع ما تعتقد في يقظتك بحس أو عقل صوراً بالإضافة إلى حالتك التي أنت فيها، لكن يمكن أن

ولا متبعداً إلا وأنترصد ما يرجع إليه حاصل عبادته، ولا زندقاً معطلًا إلا وأنجسس وراءه للتبه لأسباب جرأته في تعطيله وزندقه).

إن التعطش إلى درك حقائق الأمور كان فيه غريرةً وفطرة، فلا حظ أولاً أن كثيراً من معتقدات الإنسان تأتيه عن طريق التقليد فقد لفت نظره أن أولاد النصارى لا يشبّون إلا على التنصر، وأولاد اليهود لا نشوء لهم إلا على التهود كما أن أولاد المسلمين لا نشوء لهم إلا على الإسلام. بينما سمع الحديث المروي عن رسول الله ﷺ حيث قال: (كل مولود يولد على الفطرة، فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه)، فميز بين الفطرة والتقليد: فالفطرة برأيه وكما عرفها في كتابه ميزان العمل . بأنها الحالة التي يكون فيها الإنسان مجرداً عن العقائد الوراثية والأراء التقليدية القومية.

أما التقليد فهو ما يأخذه الإنسان عن الوالدين والأساتذة، ويقبل به دون أن يعرضه على محك عقله ونظره، وهو للعوام والجماهير ولا يليق بالخاصة وطلبة العلم الذين عليهم بالنظر والاستدلال ، والبحث الحر والاستقلال الفكري.

ورأى الغزالی أن إثارة تقليد على تقليد وهم وحمق، وضلال وخرق، لذلك راح يميز بين التقليدات وأوائلها التقليدات ، وسعى إلى معرفة حقيقة العلم وهنا يقول: (فظهر لي أن العلم اليقيني هو الذي ينكشف فيه المعلوم انکشافاً لا يبقى معه ريب ، ولا يقاربه إمكان الغلط والوهم بل يصبح مقارناً للحقيقة مقارنة لو تحدى بإظهار بطلانه مثلاً من يقلب الحجر ذهباً والعصا ثعباناً، لم يورث ذلك شكاً وإنكاراً) ويضيف: (فإني إن علمت أن العشرة أكثر من الثلاثة ، وقال لي قائل: لا بل الثلاثة أكثر بدليل أنني أقلب هذه العصا ثعباناً وقلبها وشاهدت ذلك فيه، لم أشك بسيبه في معرفتي ولم يحصل لي منه إلا التعجب من كيفية قدرته عليه . فاما الشك فيما علمته فلا!)⁽¹⁾.

وهكذا فقد مر الغزالی بأزمات نفسية وعقلية ودينية، وراح يشك في كل شيء. شك في الدين ففقد إيمانه به ، وذلك عندما كان في بغداد ، ولم تكنه وظيفته

(1) المقذ صفة 10.

أهم مؤلفاته:

يعتبر الغزالى من أغزر مفكري الإسلام وله مؤلفات عديدة في مختلف العلوم، فكتب في الفلسفة والمنطق والكلام والفقه والتصوف والتفسير والأخلاق والأداب. وأشهر كتبه:

١- المطبوعة :

- ١- إحياء علوم الدين.
- ٢- تهافت الفلاسفة.
- ٣- الاقتصاد في الاعتقاد.
- ٤- محك النظر.
- ٥- مقاصد الفلاسفة.
- ٦- المنقد من الضلال.
- ٧- فضائح الباطنية.
- ٨- التبر المسبوك في نصيحة الملوك. كتبه بالفارسية وترجم إلى العربية.
- ٩- الولدية.
- ١٠- منهاج العابدين.
- ١١- الدرة الفاخرة في كشف علوم الآخرة.
- ١٢- المستصنف في علم الأصول.
- ١٣- الوجيز في فروع الشافعية.
- ١٤- أسرار الحج.
- ١٥- الإملاء عن شكايات الإحياء.
- ١٦- فيصل التفرقة بين الإسلام والزندة.
- ١٧- عقيدة أهل السنة.
- ١٨- ميزان العمل.

تطرأ عليك حالة تكون نسبتها إلى يقظتك كنسبة يقظتك إلى منامك، وتكون يقظتك نوماً بالنسبة إليها؟ فإذا وردت تلك الحالة، تيقنت أن الحالة ما يدعى الصوفية أنها حالتهم، إذ يزعمون أنهم يشاهدون في أحوالهم، التي لهم، إذا غاصوا في أنفسهم وغابوا عن حواسهم، أحوالاً لا تتوافق هذه المقولات. ولعل تلك الحالة هي الموت، إذ قال رسول الله ﷺ: (الناس نائم فإذا ماتوا انتبهوا). فلعل الحياة الدنيا نوم بالإضافة إلى الآخرة، فإذا مات ظهرت له الأشياء على خلاف ما يشاهده الآن^(١).

ولم يكن شك الغزالى شكًا منهجياً كشك ديكارت مثلاً؛ لأن الغزالى شك في كل شيء، أما ديكارت فإنه فرض الشك في كل شيء. وفيما نرى ديكارت يهتم إلى حقيقة لا يسعه الشك فيها، وهي حقيقة وجوده، لأنه (يفكر)، ولأن التفكير لا يكون لغير موجود، ويعيدُ بيان معارفه كلها على هذه الحقيقة البديهية، التي لم يتسرب الشك إليها، نرى الغزالى يخرج من شكه بعون من الخارج، أي من الله تعالى الذي قذف في صدره نوراً دله على طريق الخروج مما هو فيه، دون حاجة إلى أدلة وبراهين.

إن هذه الأزمة التي مر بها الغزالى كانت نهاية مرحلة من مراحل حياته، وبداية مرحلة جديدة، تركت بصمة مضيئة في تاريخ الفكر الإسلامي؛ لأنها جعلت للتصوف وللحياة الروحية الباطنة في الإسلام، محلًا واسعًا إلى جنب الفقه الذي يتمسك بالحرف ويستند إلى معطيات العقل.

وقد لاحظ الغزالى أن الفكر الديني -في عهده- قد غمره الجدل الفقهي، ودقائق الكلاميين الملتويه. ورأى أن الخطر على الدين يأتي من عناصر النشاط في العلوم الشرعية وهما: الدقائق الجدلية في العقائد، والتعريفات الملتوية في الفقه. ورأى فيما الخطر المحدق بالديانة القلبية النفسية، لذلك هب يدافع عن الدين بتنمية الشعور الديني، وجعله غذاء للنفسos بدل استخدام طرائق الجدل والكلام.

(١) المرجع السابق صفحة 11-12.

خطة الكتاب

وكتاب الاقتصاد في الاعتقاد، قد اشتمل على أربعة تمهيدات تجري مجرى التوطئة والقدمات، وعلى أربعة أقطاب تجري مجرى المقاصد والغايات.

التمهيد الأول: في بيان أن هذا العلم من المهمات في الدين.

التمهيد الثاني: في بيان أنه ليس مهمًا لجميع المسلمين بل لطائفة منهم مخصوصين.

التمهيد الثالث: في بيان أنه من فروض الكفايات لا من فروض الأعيان.

التمهيد الرابع: في تفصيل مناهج الأدلة التي أوردها في الكتاب.

وأما الأقطاب المقصودة، فأربعة تقتصر على النظر في الله تعالى. فالناظر إلى العالم لم ينظر فيه من حيث أنه عالم وجسم وسماء وأرض، بل من حيث أنه صنع الله سبحانه. والناظر في النبي ﷺ لم ينظر فيه من حيث إنه إنسان فاضل وعالم... بل من حيث إنه رسول الله. ومن نظر في أقواله لم ينظر من حيث إنها أقوال ومخاطبات وتفهيمات... بل من حيث إنها تعرifات بواسطته من الله تعالى.

فلا نظر إذا إلا في الله، ولا مطلوب سوى الله وجميع أطراف هذا العلم، يحصرها في النظر في ذات الله تعالى، وفي صفاتاته سبحانه، وفي أفعاله عز وجل، وفي رسول الله ﷺ وما جاءنا على لسانه من تعريف الله تعالى. فهي إذا أربعة أقطاب:

القطب الأول: النظر في ذات الله. وذلك لبيان وجوده وأنه قديم، وأنه باق، وأنه ليس بجواهر ولا جسم ولا عرض، ولا محظوظ بحد، ولا هو مخصوص بجهة، وأنه مرئي كما أنه معلوم وأنه واحد.

القطب الثاني: في صفات الله تعالى. وفيه بيان أنه حي عالم قادر مريد سميع بصير متكلم، وأن له حياة وعلماً وقدرة وإرادة وسمعاً وبصراً وكلاماً، ويدرك أحكام هذه الصفات ولوازمها، وما يفترق فيها وما يجتمع فيها

19. المقصد الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى.
20. إجماع العوام عن علم الكلام...

٢- المخطوطة :

1. معارج القدس في أحوال النفس.
2. المنخول في علم الأصول.
3. المعارف العقلية.
4. البسيط في الفقه.
5. الفرق بين الصالح وغير الصالح.
6. ياقوت التأويل في تفسير التنزيل.

وله كتب عديدة بالفارسية.

التمهيد الأول

في بيان أن الخوض في هذا العلم مهم في الدين

إن صرف الهمة إلى ما ليس بهم، هو غاية الضلال ومتنه الخسنان، سواء كان المنصرف إليه بالهمة - من العلوم أو من الأعمال، وأهم الأمور لكافحة الخلق نيل السعادة الأبدية، واجتناب الشقاوة الدائمة، وقد بين الأنبياء للخلق بأن لله تعالى على عباده حقوقاً ووظائف في أفعالهم وأقوالهم وكذلك في عقائدهم. فمن لم ينطق لسانه بالصدق، ولم ينطو ضميره على الحق، ولم تزين جوارحه بالعدل... آل إلى النار. ثم لم يقتصروا على مجرد الإخبار بل استشهدوا على صدقهم بأمور غريبة وأفعال عجيبة خارقة للعادات، خارجة عن مقدورات البشر. فمن شاهدتها، أو سمع أحوالها بالأخبار المواترة صدقهم. بل غالب على ظنه بأول السمع. وقبل أن يمعن في تمييز المعجزات - ذلك وهذا الظن البديهي، ينزع من قلبه الطمأنينة، ويملؤه بالخوف، ويحذره مغبة التساهل والإهمال، ويترقر عنده أن الموت آت لا محالة، وأن ما بعد الموت مغيّب عن أبصار الخلق، وأن ما أخبر به هؤلاء لا يخرج عن الإمكاني. فلا بد من الحزم للوصول إلى حقيقة هذا الأمر. فمثل هؤلاء مع العجائب التي أظهروها - للدلالة على صدقهم - وقبل البحث عن تتحقق قولهم، كمثل شخص يخبرنا عند خروجنا من دارنا ومحل استقرارنا، أن سبعاً من السباع قد دخل الدار، وأن علينا أن نأخذ حذرتنا منه. فإنما بمجرد السمع إذا رأينا ما أخبرنا عنه - ذلك الشخص - في محل الإمكاني والجواز، لم نفك بالدخول ونبالغ في الاحتراز. فالموت هو المستقر والوطن قطعاً، فكيف لا يكون الاحتراز لما بعده مهماً؟ فمن أهم المهمات إذن البحث عن قوله - الذي قضى الذهن بإمكانه - فهو محال في نفسه وغير قابل للتحقق، أم هو حق لا شك فيه؟

من الأحكام، وأن هذه الصفات زائدة على الذات وقديمة وقائمة بالذات، ولا يجوز أن يكون شيء من الصفات حادثاً.

القطب الثالث: في أفعال الله تعالى : وفيه سبع دعاوى وهي أنه لا يجب على الله تعالى التكليف ولا الخلق ولا الشواب على التكليف، ولا رعاية صلاح العباد، ولا يستحيل منه تكليف ما لا يطاق ولا يجب عليه العقاب على المعاصي ، ولا يستحيل منه بعثة الأنبياء عليهم السلام، بل يجوز ذلك . وفي مقدمة هذا القطب بيان معنى الواجب والحسن والقبيح.

القطب الرابع: في رسول الله، وما جاء على لسان رسولنا محمد ﷺ من الحشر والنشر والجنة والنار والشفاعة وعذاب القبر، والميزان والصراط، وفيه أربعة أبواب :

الباب الأول: في إثبات نبوة محمد ﷺ.

الباب الثاني: فيما ورد على لسانه من أمور الآخرة.

الباب الثالث: في الإمامة.

الباب الرابع: في بيان القانون في تكفير الفرق المبتدة.

التمهيد الثاني

(في بيان الخوض في هذا العلم إن كان مهماً..
 فهو في حق بعض الخلق ليس بهم بل المهم لهم تركه)

إن الأدلة التي حررها الغزالى ؟ في هذا العلم تجرى مجرى الأدوية التي تعالج مرض القلوب . والطبيب الذي يستعملها إن لم يكن حاذقاً ثاقب العقل رصين الرأى . . كان ما يفسده بدوائه أكثر مما يصلحه . وعلى كل من أراد تحصيل مضمون هذا الكتاب ، والاستفادة من هذه العلوم أن يعلم أن الناس أربع فرق :

الفرقة الأولى: آمنت بالله وصدقت رسوله واعتقدت الحق وأضمرته ،
واشتغلت بالعبادة تارة وبالصناعة تارة أخرى ، فهو لا ينبغي عليهم أن يتركوا الاستئثار على تعلم هذا العلم ، فإن النبي ﷺ لم يطالب العرب - في مخاطبته إياهم - بأكثر من التصديق ، ولم يفرق بين أن يكون هذا التصديق بإيمان تقليدي أو يقين برهاني ، وهو لا مؤمن حقاً فلا ينبغي أن تشوش عقائدهم ، فإنهم لو اطلعوا على هذه البراهين وما عليها من الإشكالات وحلوها لم يؤمن أن تعلق بأفهامهم مشكلة من المشكلات وتستولي عليها ولا تمحى عنها بما يذكر من طرق الحل . ولهذا لم ينقل عن الصحابة الخوض في هذا الفن لعدم احتياجهم إليه لا بتدريس ولا تصنيف ، بل كان شغفهم بالدعوة إلى الله وعبادته ، وحمل الخلق على ما يرشدهم ويحقق مصالحهم في أحوالهم وأعمالهم ومعاشرهم فقط .

الفرقة الثانية: طائفة مالت عن اعتقاد الحق كالكفرة والمبتدعة . وهو لا ينفع معهم إلا السوط والسيف . فأكثر الكفرة أسلموا به .

وبالعودة إلى تاريخ المسلمين نجد أنه لم تقع ملحمة بين المسلمين والكافرين إلا وكان نتيجتها دخول جماعة من أهل الضلال في الإسلام ومالوا إلى الانقياد ، بينما لم نجد مناظرة أو مجادلة إلا وأسفرت عن زيادة إصرار وعناد ، لأن نور العقل كrama

فمثلاً قوله : (إن لكم رياً كلفكم حقوقاً وهو يعاقبكم على تركها ويشيكم على فعلها ، وقد بعثني رسولًا إليكم لأبين ذلك لكم) . يلزمنا . لا محالة . أن نعرف أن لنا رياً أم لا ؟ وإن كان فهل يمكن أن يكون حياً متكلماً حتى يأمر وينهى ويكلف ويبعث الرسل ، وإن كان متكلماً فهل هو قادر على أن يعاقب ويشيك إذا عصيناه أو أطعناه ، وإن كان قادرًا فهل هذا الشخص بعينه صادق بقوله : (أنا الرسول إليكم) ؟ فإذا أتضح ذلك لزمنا . لا محالة إن كنا عقلاً . أن نأخذ حذرنا ونستحرق هذه الدنيا الفانية ، فالعالق من ينظر لعاقبته ولا يفتر بعاجلته . ومقصود هذا العلم . كما تقدم . إقامة البرهان على وجود الله سبحانه وصفاته وأفعاله ، وصدقِ الرسل وكل ذلك مهم ، لا غنى عنه لأي عاقل .

التمهيد الثالث

(في بيان أنَّ الاشتغال بهذا العلم من فروض الكفاية)

إن الاشتغال بهذا العلم والتبحرُ به، ليس من فروض الأعيان، وإنما هو من فروض الكفايات، لأنَّه لا يجب على كافة الخلق إلَّا التصديق وتطهير القلب عن الريب والشك بالبرهان. وهو فرض عين في حق من اعتبره الشك لإزالته.

إن إزالة الشكوك في أصول العقائد واجبة، والشك غير مستحبٍ وإن كان لا يقع إلَّا في الأقل، والدعوة إلى الحق بالبرهان مهمة في الدين. وقد يثور مبتدع ويتصدى لِإغواءِ أهل الحق بِأفاضة الشبهة فيهم، فلا بد من يقاوم شبهته بالكشف ويعارض إغواهه بالتقريع . . . ولا يمكن ذلك إلَّا بهذا العلم. لذا فلا بد من وجود من يشتغل بهذا العلم من كل قطر، ليقاوم دعاة المبتدعة ويستميل المائلين عن الحق ويُصْفي قلوب أهل السنة من عوارض الشبهة. وإذا خلا قطر من هؤلاء أثمَّ أهل القطر كافَّة.

لا يخص الله بها إلَّا الآحاد من أوليائه، وال غالب على الخلق القصور والإهمال، فهم لقصورهم لا يدركون براهين العقول كما لا تدرك الشمسُ أبصارُ الخفافيش ، وهؤلاء تضرُّهم العلوم كما تضرُّ رياح الورد بالجُعل . وفي مثل هؤلاء قال الإمام الشافعي رحمة الله .

فمن منح الجهَّال علمًا أضاعهُ ومن منع المستوجبين فقد ظلم

الفرقة الثالثة: طائفة اعتقدوا الحق تقليدًا وسماعًا ولكن خصوا بذلكاء وفطنة، فتباهوا من أنفسهم لإشكالات تشكيكهم في عقائدهم، أو سمعوا شبهة من الشبهات وحاكت في صدورهم، فهؤلاء يجب التاطف في معالجتهم بإعادة طمأنيتهم، وإماتة شكوكهم بما أمكن من الكلام المنقن، المقبول عندهم، فإن زال شكه فلا ينبغي أن يشافه بالأدلة المحررة على مراسيم الجدال؛ لأن ذلك ربما يفتح عليه أبواباً أخرى من الإشكالات. أما إن لم يقتنع إلا بكلام يسير على محك التحقيق، فيجوز أن يشافه بالدليل الحقيقى، وذلك على حسب الحاجة وفي موضع الإشكال على المخصوص.

الفرقة الرابعة: طائفة من أهل الضلال، ينغرس فيهم الذكاء والفتنة، ويتوّقع منهم قبُول الحق. فهؤلاء يجب التاطف بهم في استعمالهم إلى الحق وإرشادهم إلى الاعتقاد الصحيح، لا في معرض الحاجة والتعصب، لأن ذلك يزيد من دواعي الضلال ويهيج بوعث التمادي والإصرار. وأكثر الجهات إنما رُسخت في قلوب العوام، بتعصب جماعة من جهَّال نظروا إلى ضعفاء الخصوم بعين التحقير والازدراء. فثارت من بواسطتهم دواعي المعاندة والمخالفة ورسخت في نفوسهم الاعتقادات الباطلة، وعسر على العلماء المتلطفين محوها مع ظهور فسادها. والجادلة والمعاندة داء محض لا دواء له. فعلى المتدلين أن يتحررُ، وليترك الحقد والضفينة وينظر إلى كافة خلق الله بعين الرحمة، وليس عنِ بالرفق واللطف في إرشاد من ضل من هذه الأمة.

التمهيد الرابع

(في بيان مناهج الأدلة التي انتهجها الغزالى في كتابه)

لقد اتصرر الغزالى في كتابه (الاقتصاد في الاعتقاد) على ثلاثة مناهج:

المنهج الأول:

السبر وال التقسيم . وهو حصر الأمر في قسمين ثم يتم إبطال أحدهما فيلزم ثبوت الثاني .

فإذا قلنا:

العالم إماً حادث وإنما قد ي

ومحال أن يكون العالم قد ي

فيلزم أن يكون حادثاً

إن المطلوب الذي حصلنا عليه استندناه من علمين آخرين ، كل علم يسمى أصلاً ، وإن المطلوب يسمى دعوى مع وجود خصم وإنما فيسمى فائدة أو فرعاً بالإضافة إلى الأصلين (العلميين) . ولا يمكن أن نحصل على المطلوب إلا من علمين هما أصلان . أي من مقدمتين وليس كل علمين أو أصلين يمكن أن نحصل منها على المطلوب . ويعنى آخر فليس كل مقدمتين يمكن الحصول منها على نتيجة إلا إذا وقع بينهما إزدواج على وجه مخصوص وشرط مخصوص .

قواعد القياس وشروطه:

أولاً : قاعدتا التركيب :

ويشترط فيما ما يلي :

1- يجب أن يتركب القياس من ثلاث قضايا : مقدمتين ونتيجة .

2- يجب أن يتركب القياس من ثلاثة حدود هي : (أكبر وأوسط وأصغر) ويشترط في الحد الأوسط أن يأتي في المقدمتين بالمعنى نفسه بحيث يربط بين الحد الأكبر والحد الأصغر .

ثانياً : قاعدتا الاستغراف :

ويشترط فيما ما يلي :

1- يجب استغراف الحد الأوسط في إحدى المقدمتين على الأقل .

2- يجب أن لا يستغرق حد في النتيجة ما لم يكن مستغرقاً في إحدى المقدمتين على الأقل .

/م. ك/

كل الأبطال أقويه
فمثلاً نقول:

/م. ص/

كل جندي بطل

/ن/

كل جندي قوي

ثالثاً : قاعدتا الكيف :

ومن شروطهما :

1- لا إنتاج من مقدمتين سالبتين ، لأن الحد الأوسط لا يربط بين المقدمتين .

2- إذا كانت إحدى المقدمتين سالبة فيجب أن تكون النتيجة سالبة .

فمثلاً نقول: ليس كل الطلاب حاضرين

/م. ك/

سمير طالب

/م. ص/

ليس سمير حاضراً

/ن/

نتائج قواعد القياس:

1- لا إنتاج من مقدمتين جزئيتين سواء كانتا سالبتين أو موجبتين ، أو إحداثهما سالبة والأخرى موجبة .

2- إذا كانت إحدى المقدمتين جزئية فلا بد أن تكون النتيجة جزئية أيضاً .

فمثلاً نقول: كل الطلاب حاضرون

/م. ك/

بعض المجهدين طلاب

/م. ص/

بعض المجهدين حاضرون

المنهج الثاني:

إذا أقر الخصم بالأصلين أو العلمين فلا بد له أن يقر بالمطلوب ، لأنه لا يمكن أن يقر بالأصلين ثم ينكر صحة الدعوى أو المطلوب فهذا محال . ويمكن ترتيب الأصلين على شكل قياس منطقي على النحو التالي :

كل ما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث
والعالم لا يخلو عن الحوادث
العالم حادث

/م ك/
/م ص/
/ن/

المنهج الثالث:

ويقضي بعدم التعرض لثبت صحة دعوانا أو مطلوبنا أو قضيائنا، بل ندعى
أن دعوى الخصم مستحيلة، وأن دعواه تفضي إلى الحال، وما يفضي إلى الحال فهو
محال لا محالة.

ومثاله أن تقول :

إن دورات الفلك لا نهاية لها.

وأن ما لا نهاية له قد انقضى وفرغ منه.

إن دورات الفلك قد فرغ منها وانقضت وهذا محال.

إن إقرار الخصم بالأصلين يعتمد على عدة مدارك هي :

1- الحسيات.

2- العقل.

3- التواتر.

4- القياس.

5- السمعيات.

6- معتقدات الخصم ومسلماته.

1- الحسيات :

والمقصود بها ما يدرك بالمشاهدة الظاهرة والباطنة:

مثال: كل حادث له سبب /م ك/ أصل أول
في العالم حادث /م ص/ أصل ثاني
العالم له سبب /ن/ نتيجة أو مطلب.

إن هذا العالم ندركه بالمشاهدة الظاهرة بكل ما فيه من أشخاص وحيوانات
ونباتات وغيوم وأمطار ومن الأعراض كالأصوات والألوان.. أما ما يدرك

بالمشاهدـة البـاطـنة، كـالأـفـرـاحـ والأـلـامـ والأـهـمـومـ والأـغـمـومـ فـيـ القـلـبـ.. فـيـنـ كـلـ ذـلـكـ
لاـ يـكـنـ إـنـكـارـهـ.

2- العقل المحسن :

أـيـ ماـ يـقـرـئـ العـقـلـ وـيـدـرـكـهـ.

كان تقول	كل ما لا يسبق الحوادث فهو حادث	/م ك/ أصل أول
العالم لا يسبق الحوادث		/م ص/ أصل ثاني
العالم حادث		/ن/ مطلب

إن الإنسان العامل لا يمكن أن ينكر أحد الأصلين أو إحدى المقدمتين (ما لا يسبق الحوادث فهو حادث)؛

لأن ما لا يسبق الحوادث إما أن يكون مع الحادث أو بعده، ولا سيمكن غير ذلك، فإن ادعى أحدهم غير ذلك كان منكرًا لما هو بديهي في العقل، وإن ادعى أيضًا ما هو مع الحادث أو بعده ليس بحادث فهو أيضًا منكر للبديهة.

3- التواتر :

كان تقول	كل مت جاء بالمعجزة فهو صادق	/م ك/
محمد ﷺ جاء بالمعجزة		/م ص/
محمد ﷺ صادق		/ن/

فإن قال أحدهم: لا نسلم بأن محمدًا جاء بالمعجزة. فيمكن الرد عليه بأن محمدًا ﷺ جاء بالقرآن الكريم، والقرآن معجزة، فمحمد ﷺ جاء بالمعجزة.
وقد ينكر أحدهم أيضًا، أنه لا يسلم بأن محمدًا ﷺ قد جاء بالقرآن. فيرد عليه بأن القرآن الكريم وصل إلينا بالتواتر، كما حصل لنا العلم به وبوجوده وبنبوته ﷺ
وبكل الأنبياء والرسل عليهم صلاة الله أجمعين بالتواتر أيضًا.

4- القياس :

وهو أن نجعل أحد الأصلين (أحد العلمين أو المقدمتين) أصلًا في قياس آخر.
لقد ثبت أن العالم حادث ، فيمكن أن نجعل هذا الأصل أصلًا لقياس فنقول:

كل حادث له سبب / م ك /
العالم حادث / م ص /
العالم له سبب / ن /

5 - السمعيات :

وهو ما ثبتت صحته بإجماع الأمة ونقل إلينا عن طريق السمع . فيكون السمع
مانعاً من الإنكار .

6 - معتقدات الخصم ومس揆اته :

إن كل ما يعتقد به الخصم ويسلم به ، يمكن أن تتخذه في قياسنا ، ولا يمكن
للحصم أن ينكر ذلك .

إن هذه المدارك الستة المذكورة ، تتفاوت من حيث الانتفاع بها في المقاييس
النظرية ، وذلك حسب الأشخاص على النحو التالي :

1 - المدركات الحسية والعقلية : يمكن أن يستفيد منها جميع الناس إلا من لا عقل له ،
أو لا حس له ، ففائد البصر مثلاً لا ينتفع بالمشاهدة الحسية ، وفائد السمع لا ينتفع
بالأدلةسمعية .

2 - وأما التواتر : فإنه ينفع من توافر إليه الخبر ، فإن لم يتوافر ولم يصل إليه ، فلا
يقدر إثبات ما لم يتوافر عنده ، ورب شيء يتوافر عند قوم ولا يتواتر عند آخرين .
فمسألة قتل المسلم بالذمي عند الشافعى متواترة عند الفقهاء من أصحابه ، دون
العوام من المقلدين ، وهكذا في كثير من المسائل .

3 - أما الأصل (العلم) المستفاد من قياس آخر : فهو لا ينفع إلا مع من قدر معه ذلك
القياس .

4 - وأما مسلمات المذاهب : فإنها لا تنفع الناظر بل تنفع المناظر مع من يعتقد ذلك المذهب .

5 - وأما السمعيات : فإنها تنفع وتفيد من ثبت السمع عنده .

صفة السمع : صفة أزليّة قائمة بذات الله تعالى غير منفصلة عنه ويمكن الكلام عن
صفة السمع من ثلاثة جهات :

1 - معنى السمع .

2 - دليل وجوب اتصافه بالسمع .

3 - ما تعلق به صفة السمع .

1 - معنى السمع : إن صفة السمع - كما مرّ سابقاً - هي صفة أزليّة قائمة بذات الله
تعالى غير منفصلة عنه ، وهي صفة واجبة في حق الله تعالى . صفة السمع لله
تعالى تختلف عن السمع عند الإنسان الحادث ؛ لأن الله من صفاته مخالفته
للحوادث ، أي لا يشبه مخلوقاته لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله .

فالسمع الذي يوصف به الإنسان هو قوة مودعة في العصب في صمام الأذن ،
يدرك بها الأصوات ، ولا مانع أن يدرك الإنسان غير الأصوات إذا وهبه الله
القدرة على ذلك ، كما سمع موسى عليه السلام كلام الله تعالى الذي ليس
بصوت ولا حرف .

صفة السمع عند الله تعالى تختلف عن صفة السمع للمخلوق الحادث
(الإنسان ..) إذ يستحيل في حقه تعالى أن يكون سمعه كسمع الإنسان ..

وقد ذكر المحققون : أنَّ صفة السمع لله تعالى زائدةٌ على صفة العلم .

2 - دليل وجوب صفة السمع لله تعالى : فإنه يدل على ذلك الشرع والعقل .

أ - أما الدليل الشرعي التقلي : فهو مثبت في الكتاب والسنّة وإجماع علماء الأمة .

فمن القرآن الكريم : قوله تعالى : «قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُحِبُّ لُكْفِنَ زَوْجَهَا
وَتَشْتَكِنَ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَخَاوُرَكُمَا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بِصَوْرِهِ»⁽¹⁾ .

وقوله تعالى : «لَيْسَ كَمِيلُكَ شَنْ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ»⁽²⁾ .

وقوله : «فَأَذْهَبَا بِغَايَتِنَا إِنَّا مَعْكُمْ مُسْتَمِعُونَ»⁽³⁾ .

وقوله أيضاً : «إِنِّي مَعَكُمْ أَسْمَعُ وَأَرَى»⁽⁴⁾ .

وقوله : «يَأَبِيلَمْ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبَصِّرُ وَلَا يُغْنِي عَنْكُمْ شَيْئاً»⁽⁵⁾ .

(1) سورة المجادلة آية / 1 / .

(2) سورة الشورى آية / 11 / .

(3) سورة الشعراء آية / 15 / .

(4) سورة طه آية / 46 / .

(5) سورة مريم آية / 42 / .

صفة البصر :

صفة أزلية قائمة بذات الله غير منفصلة عنه، تدرك إدراكاً تماماً لا عن طريق التخيل والتوهّم، ولا عن طريق تأثير حاسة ووصول شعاع. ويمكن الكلام عن صفة البصر من ثلاث جهات أيضاً:

1- معنى البصر.

2- دليل وجوب اتصافه تعالى بصفة البصر.

3- ما تتعلق صفة البصر.

1- معنى البصر : إن صفة البصر صفة واجبة في حق الله تعالى ، وهي صفة أزلية قائمة بذات الله تعالى غير منفصلة عنه. وإن صفة البصر لله تعالى تختلف عن صفة البصر للإنسان الحادث؛ لأن الله تعالى لا يشبه مخلوقاته . فصفة البصر عند الإنسان وغيره من أنواع الحيوان هي قوة مخلوقة في العينين تدرك الأضواء والأشكال وغير ذلك، وإن هذا المعنى محال على الله تعالى؛ لأنه يستدعي التركيب.

2- أما الدليل الشرعي والعلقي على وجوب صفة البصر لله تعالى فهو: من القرآن الكريم قوله تعالى: «إِنَّمَا مَعَكُمَا أَسْمَعُ وَأَرَى»⁽¹⁾.

وقوله تعالى على لسان موسى عليه السلام: «تَنْسِيَحُكَّمِرًا وَنَذْكُرُكَّمِرًا إِنَّكَ كُنْتَ بِنَا بَصِيرًا»⁽²⁾.

وقوله تعالى: «الَّذِي يَرَكَ حِينَ تَقُومُ وَتَنْقَلِبُكَ فِي السَّجَدَتَيْنِ»⁽³⁾.

وقوله أيضاً: «وَقُلْ أَعْمَلُوا فَسِيرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ»⁽⁴⁾.

هذه الآيات تدل على أن الله تعالى سميع بغير جارحة.

والدليل من السنة الشريفة: ما رواه أبو موسى الأشعري بقوله: كنامع النبي ﷺ فجعلنا في هذه من الأرض فرفع الناس أصواتهم بالتكبير فقال: (يا أيها الناس اربعوا على أنفسكم إنكم لا تدعون أصم ولا غائب إنكم تدعون سمعياً قريباً. فقال: - و كنت قريباً منه . يا عبد الله بن قيس ألا أذلك على كلمة من كنز الجنة؟ قلت بلى . قال: لا حول ولا قوّة إلا بالله السميع البصير)⁽¹⁾.

ب- وأما الدليل العقلي على أن الله متصف بصفة السمع: فهو أن السمع كمال، والسمع أكمل مما لا يسمع، ولو لم يتصرف الله تعالى بالسمع للزم النقص في حقه، والنقص محال على الله، فيستحصل على الله عدم اتصافه بالسمع. وقد أكد ذلك إبراهيم عليه السلام حين قال لأبيه: «يَتَأْتِيَتِ لَمْ تَبْعُدْ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبَصِّرُ وَلَا يُغْنِي عَنْكَ شَيْئًا»⁽²⁾. فلو كان الله لا يتصرف بالسمع لاحتاج قوم إبراهيم عليه بأنه هو أيضاً بعد ما لا يسمع ولا يبصر.

3- تعلق صفة السمع : إن صفة السمع لله تعالى تتعلق بجميع الموجودات، سواء منها القديم (كذاته تعالى وصفاته). أو الحادث (كجميع المخلوقات) وسواء في ذلك الأصوات وغيرها . وهذا رأي السنوسي.

ومنهم من قال: إن صفة السمع تتعلق بالسموعات، سواء كانت المسموعات في حقنا (وهي الأصوات) أو المسموعات في حقه تعالى (وهي الموجودات عامة) فمتعلق صفة السمع عند الفريقين واحد. فالله تعالى يسمع كلّاً من الأصوات والذوات، يعني أن كلّاً منها منكشف له يسمعه . وهذا ما يجب اعتقاده.

إن الانكشاف بالسمع غير الانكشاف بالبصر، وإن كلّاً منها غير الانكشاف بالعلم، ولكلّ واحد منها حقيقة نفوض علمها إلى الله تعالى.

(1) سورة طه آية / 46 .

(2) سورة طه آية / 35 ، 34 .

(3) سورة الشعراء آية / 219-218 .

(4) سورة التوبه آية / 105 .

(1) رواه النسائي في السنن الكبرى ج / 4 / صفحة 398 .

(2) سورة مرثيم آية / 42 .

القطب الأول

(في النظر في ذات الله تعالى)

وفيه عشر دعوى

الدعوى الأولى:

إن الله تعالى يتصف بكل صفات الكمال، متنزه عن جميع صفات النقص.

هذه الصفات تلتقي ضمن عشرين صفة رئيسية، وتقسم إلى أربعة أقسام هي:

1- الصفة النفسية الذاتية: وهي صفة الوجود.

2- الصفات السلبية: وهي الوحدانية، والقدم، والبقاء، مخالفته للحوادث، قيامه بالنفس.

3- صفات المعاني: وهي القدرة والإرادة، والعلم، والكلام والسمع والبصر والحياة.

4- الصفات المعنوية: وهي كونه تعالى: قادرًا، مريداً، عليماً، متكلماً، سمعياً، بصيراً، حياً.

صفة الوجود:

والوجود يعني: ثبوت الشيء وتحققه. فالوجود صفة ثبوتية يدل الوصف بها على الذات دون معنى زائد عليها. فهي واجبة له تبارك وتعالى لذاته لا لعلة أي إنَّ غيره لم يؤثر في وجوده.

أما الوجود غير الذاتي - مثل وجودنا، فهو بفعله تعالى.

الوجود الكامل والوجود الناقص:

إن وجود الله تعالى وجود كامل ذاتي، أي موجود لذاته لا لعلة مؤثرة فيه.

ومن خصائص الوجود الكامل أنه لا يقبل العدم.

وأما الدليل من السنة: فهناك أحاديث كثيرة منها قوله ﷺ : (إنكم لا تدعون أصمًّ).

والدليل العقلي على وجوب صفة البصر لله تعالى: هو ما ذكرناه في إثبات صفة السمع.

فقول: إن عدم البصر نقص، فلو لم يتتصف الله تعالى بالبصر لكان ناقصاً. والنقص مستحبيل في حقه جل جلاله، وهو متنزه عن النقص فثبت نقبيضه وهو اتصافه بالبصر.

3- أما ما تتعلق به صفة البصر :

بعض العلماء يقول: إن صفة البصر تتعلق بالموجودات عامة، سواء منها القديم والحادي، فالقديم (كذات الله وصفاته) والحادي (المخلوقات عامة).

ومنهم من قال: إن صفة البصر تتعلق بالمبصرات، وهذه العبارة تحتمل معنيين:
أ- المبصرات في حقنا.

ب- المبصرات في حقه تعالى (بذاته وبجميع المخلوقات والموجودات) وحتى المخلوقات الخفية جداً التي لا نراها. كما قال أحدهم:

يامنيرى مدَّبعوض جناحهُ
في ظلمة الليل البهيم الأَيْل
ويرى نساطَ عروقها في نحرها
ما كان مني في الزَّمان الأوَّل
امنِنْ علَيَّ بتوبَةِ أَمحَوبَها
وقول أحدهم أيضاً إن الله يسمع دبيب النملة السوداء على الصخرة الصماء
في الليلة الظلماء.

﴿فَأَقْدِمْ وَجْهَكَ لِلَّذِينَ حَبَيْفَا فِطَرَ اللَّهُ أَلَّى فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾^(١).

وقال أيضاً:

﴿صِبَغَةَ اللَّهِ وَمَنْ أَخْسَنَ مِنَ اللَّهِ صِبَغَةَ وَخَنْ لَهُ عَبْدُونَ﴾^(٢).

كمون هذه الفطرة وتجليلها عند الشداد:

إن فطرية الإيمان بالله تعالى قد تخفي في خبايا النفوس وختاها، ولكن الإنسان يستجيب لنداء فطرته عندما تواجهه الأخطار والشداد. ولهذا أشار الله سبحانه وتعالى بقوله:

﴿هُوَ الَّذِي يُسَرِّعُ فِي الْأَبْرَوْ وَالْبَخْرَ حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفَلْكِ وَجَهْتُمْ يَرْبِعَ طَيْبَتُمْ وَفَرَحُوا بِهَا جَاءَهُمْ رَبِيعُ عَاصِفٍ وَجَاءَهُمُ الْمَوْرِقُ مِنْ كُلِّ مَكَانٍ وَظَاهَرُوا أَهْمَّ أَحِيطَ بِهِمْ دَعَوْا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الَّذِينَ لَمْ يُنْجِيْنَا مِنْ هَذِهِ لَنْكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾^(٣).

إنحراف الفطرة:

قد يصيب الفطرة، التي فطر الله الناس عليها. بعض الآفات والعادات، فتشوهها وتخرجها عن طبيعتها، وهذا ما أشار إليه النبي ﷺ حين قال: (كل إنسان يولد على الفطرة فأبواه يهوداته أو ينصرانه أو يمجسانه كما تنتهي بهممة جماعه هل تحسنون فيها من جدعاء)^(٤). قال أبو هريرة: فاقرروا إن شتم: ﴿فَطَرَ اللَّهُ أَلَّى فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَتَدَبَّرَ لَخَلْقَ اللَّهِ﴾^(٥).

وفي الحديث القدسي يقول الله تعالى: (إني خلقت عبادي حنفاء كلهم، وإنهم أنتم الشياطين فاجتالتهم عن دينهم وحرمت عليهم ما أحللت لهم، وأمرتهم أن يشركوا بي ما لم أنزل به سلطانا)^(٦).

(١) سورة الروم آية / 30 .

(٢) سورة البقرة آية / 138 .

(٣) سورة يونس آية / 22 .

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه. كتاب 46. الباب السادس، الحديث رقم 25.

(٥) سورة الروم آية / 30 .

(٦) حديث صحيح مسلم ج 1 - ص 314 ، وما بعدها.

أما الوجود الناقص: فهو وجود كل ما سوى الله، ووجوده مستمد من غيره، ومتوقف على الموجده ومن خصائص الوجود الناقص أنه يقوم بين عدمين: عدم سابق قبل وجوده، وعدم لاحق، أي بعد فاته.

الأدلة العقلية على وجود الله تعالى:

إن الأدلة على وجود الله تعالى كثيرة أهمها:

1. دليل البداهة.
2. دليل الخلق.
3. دليل القدرة.
4. دليل الغاية.
5. دليل المنطق.
6. دليل العلم الحديث.

دليل البداهة والفطرة:

إن مسألة وجود الله هي مسألة وعي، فالإنسان له وعي يقيني بوجود الله وحقيقة الذاتية. ويعتبر الشعور الفطري في الإنسان بوجود الله تعالى من أقوى الأدلة، والشعور الفطري هو الدليل إلى معظم المعارف مهمما تقدمت العلوم، كالشعور بالألم والجوع والعطش والألمومة، والوجودات والعواطف.. كل ذلك نشعر بوجوده ولا نحتاج إلى دليل نبرهن عليه. وكذلك فإن شعورنا الفطري بوجود الله لا يحتاج إلى دليل أو برهان. كما قال الفيلسوف الفرنسي ديكارت: أنا أفكرا إذا أنا موجود، وأنا موجود إذن الله موجود.

إن الشعور بوجود الله تعالى مشترك بين كل الناس، ويقوم في نفس كل إنسان طفل أو كبير، بدائي أو متحضر، عالم أو جاهل، رجل أو إمرأة، باحث أو فيلسوف عبقرى، خبير أو فنان أو... كل هؤلاء يشعرون بشعور مشترك وهو أن الله موجود وأنه حق. قال تعالى:

وقال سنسر: إننا مضطرون إلى الاعتراف بأن الحادثات مظاهر قدرة مطلقة متعالية عن الإدراك وأن الأديان كانت أول من أتى بهذه الحقيقة العلوية ولقتها للناس.

وقال أحدهم:

إذا احتاج النهار إلى دليل وكيف يصح في الأذهان شيء
وقال الآخر:

فواعجبأكيف يعصي الإله
وفي كل شيء له آية تدل على أنه واحدٌ

دليل الخلق «أو السبيبة»

قانون السبيبة: إن الشيء الساكن لا يتحرك إلا بمحرك يحركه. وإن المعدوم لا يوجد إلا بموجد يوجده. وإن تعطيل قانون السبيبة تعطيل لأحكام العقل ومبادئه. ومبادئ العقل هي: مبدأ الهوية، ومبدأ السبيبة، ومبدأ الغائية، ومبدأ الحتمية.

والأدلة على مبدأ السبيبة كثيرة جداً منها:
أنه لكل سبب مسبب، ولكل حادثة سبب، وكذلك خلق الإنسان والكون وكل ما في الوجود لابد له من سبب أو صانع...

فإذا كان لكل مصنوع صانع كالآبنية والقصور والأدوات والمخترعات...
وهذه كلها لا يمكن أن توجد من تلقاء نفسها، ولا بد من صانع موجود لها، فكيف

بهذا العالم والكون الفسيح بكل ما فيه لا يكون له صانع؟!

قال تعالى: «وَمِنْ مَا يَنْبِغِي خَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَآخِلَفُ أَسْبَاعَكُمْ وَأَلْوَانَكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَا يَنْتَلِعُ الْعَالَمُونَ»⁽¹⁾.

وكما قالت امرأة عندما سئلت عن وجود الله ودليلها على ذلك: إن البura تدل على البعير، والأقدام تدل على المسير. فسماء ذات أبراج وأرض ذات فجاج،

(1) سورة الروم آية / 22 .

وقال تعالى: «وَلَئِنْ سَأَلْتُهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُونَ: اللَّهُ»⁽¹⁾.
وقال أيضاً: «أَفَيْ أَنْشَأَ شَكْ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ»⁽²⁾.

فإذا انحرفت الفطرة وتشوّهت كان لابد من إقامة البراهين والأدلة على وجود الله تعالى ، لتعود الفطرة إلى سلامتها وصحتها وأصالتها. ولو ترك الإنسان شأنه من غير أن يعرض سبيله معرض ، فإنه ينشأ مؤمناً بوجود خالقه ومعترفاً ب حاجته إليه ، يحس ويشعر بهذا الإيمان في أعماق نفسه ، من غير حاجة إلى دليل وبرهان ، بل يتحقق ذلك بداعي الفطرة السليمة الصافية.

أقوال بعض الفلاسفة والعلماء في وجود الله تعالى:

يقول ديكارت: أنا موجود. فمن أوجدني ومن خلقني؟ أنا لم أوجد ذاتي ونفسى فلا بد من خالق ، وهذا الخالق لابد أن يكون واجب الوجود ، وغير مفتر إلى من يوجده ، أو يحفظ عليه وجوده ، ولا بد أن يكون متصفًا بكل صفات الكمال .
هذا الحال هو الله باري كل شيء .

ويقول باسكال: كان يمكن أن لا أكون لو كانت أمي قد ماتت قبل أن أولد حياً. فلست إذاً كائناً واجب الوجود ، ولست دائماً ولا نهائياً. فلا بد من كائن واجب الوجود دائم لا نهائى ، يعتمد عليه وجودي ألا وهو الله ، الذي ندرك وجوده إدراكاً أولياً ، بدون أن نتورط في جدل البراهين العقلية ولكن على الذين لم يقدر لهم هذا الإيمان القلبي ، أن يسعوا للوصول إليه بعقولهم.

ويقول ألبرت أشتاين: صاحب النظرية النسبية:
إن جميع أصحاب النظريات الدينية في كل العصور قد عرفوا بهذا النوع من الإيمان ومن الشعور الديني الذي لا ينتهي إلى نحلّة؛ لأن الله لا يتمثل في أمثلة بشرية. وإنني أرى أن أهم وظيفة من وظائف الفن والعلم، هي أن يوقظ هذا الشعور، وأن يقيه حياً في الذين تهيبوا له.

(1) سورة الزمر آية / 38 .

(2) سورة إبراهيم آية / 10 .

دليل القدرة:

إذا تأملنا هذا الكون أدركنا أنَّ هناك ذاتاً خالقة مدبرة لها قدرة غير محدودة تدير هذا الكون وتسيره وتتجلى هذه القدرة في بديع صنع الخالق، وفي دقة الصنع والخلق والإبداع، كما تتجلى في صنع الإنسان والحيوان والنبات بأنواعه. قال تعالى: «وَفِي الْأَرْضِ قطْعٌ مُتَجَزِّرٌ وَجَنَّتٌ مِّنْ أَعْنَبٍ وَرَزْعٍ وَخَيْلٌ صِنْوَانٌ وَغَيْرُ صِنْوَانٍ يُشَقِّي بَيْمَاءً وَحِلْوَةً وَثَنَاضِلٌ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ فِي الْأَكْلِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرًا لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ»⁽¹⁾.

دليل الغاية:

إن الله تعالى خلق العالم وكلَّ ما فيه من إنسان وحيوان ونبات، وأوجد لهم كل ما يحتاجون إليه من ضروريات الحياة بشكل لا يمنع استمرارها على الأرض. فخلق الهواء والماء والغذاء والشمس.. للضياء والتدفئة والإماء..

وهناك أدلة نقلية كثيرة من القرآن الكريم، تشير إلى عنابة الله بخلوقاته. قال تعالى: «قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَا تُمْكِرُ غُورًا فَمَنْ يَأْتِيْكُمْ بِيَمَاءً مَعِينًا»⁽²⁾.

وقال النبي ﷺ لعمران بن الحصين: (كم لك من إله؟ قال: عشرة. قال: فمن لعنةكَ وكربلكَ ودفع الأمر العظيم إذا نزل بك؟ قال: الله. قال ﷺ: مالك من إلهٍ غيره)⁽³⁾.

دليل العلم الحديث:

لقد وصل العلم الحديث إلى اكتشافات لم يجد لها تفسيراً. فاضطرر العلماء إلى ردّها إلى الله سبحانه وتعالى صراحة أو ضمناً. وهناك أمثلة كثيرة على ذلك

ويحار ذاتآمواج... ألا تدل على الواحد القهار! وقد وجّهت إلى قانون السبيبة - أو دليل الخلق - عدة اعترافات منها:

الاعتراض الأول:

يقال: إن هذا الكون لم يخلقه أحد وإنما وجد عن طريق المصادفة: الرد على الاعتراض: إن المصادفة عشوائية وقد تحدث مرة واحدة ولا تحدث كل مرة. وهل من المعقول أن يكون هذا الكون بنظامه الدقيق، وهذا الإنسان وما فيه من أجهزة وأعضاء تعمل بدقة.. أن يكون وجودهما صدفة؟ ثم إن الصدفة عمياء عشوائية ليست قانوناً ثابتاً، والمصادفة تتنافي مع العلم والعقل والمنطق السليم القائم على الأسباب والمسبيات.

الاعتراض الثاني:

يقال: إن هذا الكون ليس له خالق، بل هو موجود من القدم ليس لوجوده بداية. الرد على الاعتراض: إن الكون والعالم قديم إذن حسب إقرارهم أي إنَّ الأزلية لابد منها، فهي إما أن تنسبها إلى حي أو ميت. والكون أو العالم الذي نعيش فيه موجود. وإننا نرى أن هذا العالم يتعرض للفناء والزوال والعدم، وهو مرتبط بزمان ومكان معين. فالعالم وجد بعد أن لم يكن موجوداً، أي هو حادث، والحادث ليس بقديم، فلا بد من خالق أزلية ليس له بداية، حي عالم بكل شيء، قوي قادر هذا الخالق لابد أن يكون هو الذي أوجد العالم من العدم. وبما أن هذا العالم يتعرض للزوال والعدم فيستحيل عليه أن يكون قديماً. وهذا يبدو واضحاً من خلال القياس التالي:

كل ما جاز عليه العدم استحال عليه القدم	/ م. ك/
العالم جاز عليه العدم	/ م. ص/
العالم يستحيل عليه القدم	/ ن/

(1) سورة الرعد آية / 4 / .

(2) سورة الملك آية / 30 / .

(3) أخرجه

الأدلة العقلية على وجود الله تعالى:

إن الأدلة العقلية على وجود الله تعالى من القرآن والسنّة كثيرة جداً.

1- فقد ورد في القرآن الكريم اسم الجلالـة (الله) (2706) مـرة. ما عدا أسماء الله

الحسـنى. هذا التردد لاسم الذات، وأسماء الله الحسـنى يستحيل أن يكون لذات لا وجود لها.

2. وقد أخبرنا الله تعالى في القرآن الكريم أنه أرسل رسـلـه إلى الناس ولا يرسل إلا من كان موجودـاً.

3. وقد أخبر الله كل رسـولـه إذا آمنوا واتـقوـنـصـرـهـمـ اللهـ . ولا ينصر إلا من كان موجودـاً. قال تعالى: «إِنَّ تَنْصُرُوا اللَّهَ يَنْصُرُكُمْ»⁽¹⁾.

4. وذكر الله تعالى أنه سيعدـبـ من لم يؤمن بـوـجـودـهـ ولا يـعـذـبـ إلا من كان موجودـاً.

قال تعالى: «خُدُوْهُ فَقُلُوْهُ نَمَّ أَنْجِحَمَ صَلُوْهُ ثُمَّ فِي سَلِسَلَةِ ذَرَعَهَا سَبَعُونَ ذِرَاعًا فَأَسْلَكُوهُ إِنَّهُ كَانَ لَا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ الْعَظِيمِ»⁽²⁾.

إن هذا الكـونـ الذي يحيـطـ بـنـاـ، وهذا العـالـمـ الذي نـعيـشـ فـيـهـ مـقـطـوـعـ بـوـجـودـهـ.

وإن وجودـهـ لا يـخـرـجـ عنـ ثـلـاثـ فـرـضـيـاتـ فـهـوـ:

1- إـمـاـ أنـ يـوـجـدـ هـوـ نـفـسـهـ وـهـذـاـ مـحـالـ؛ لأنـ الـعـدـمـ لاـ يـتـجـعـ الـوـجـودـ.

2- إـمـاـ أنـ يـوـجـدـ هـوـ نـفـسـهـ وـهـذـاـ مـحـالـ، لـوـجـوـبـ تـقـدـمـ الشـيـءـ عـلـىـ نـفـسـهـ.

3. إـمـاـ أنـ يـخـلـقـهـ اللهـ تـعـالـىـ، وـهـذـاـ أـمـرـ مـعـقـولـ لـاـ مـحـيـصـ عـنـهـ. قالـ تـعـالـىـ:

«أَمْ هُمْ الْخَلِقُورُ؟ أَمْ خَلَقُوا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بَلْ لَا يُوْقَنُونَ»⁽³⁾.

منـهـ: الـجـاذـيـةـ الـأـرـضـيـةـ، وـعـمـلـ القـلـبـ، وـالـطـاقـةـ الـكـهـرـيـائـيـةـ وـإـنـتـاجـ النـحلـ لـلـعـسلـ، وـبـنـاءـ أـقـرـاسـ الشـعـمـ بـشـكـلـ هـنـدـسـيـ ..

دليل المنطق:

يـسـتـدـلـ عـلـمـاءـ الـمـنـطـقـ عـلـىـ وـجـودـ اللهـ تـعـالـىـ بـمـاـ يـلـيـ:

يـقـسـمـ الـمـلـعـومـ إـلـىـ ثـلـاثـ أـقـسـامـ: مـسـتـحـيلـ الـوـجـودـ لـذـاتـهـ، وـوـاجـبـ الـوـجـودـ لـذـاتـهـ، وـمـكـنـ الـوـجـودـ.

أولاً: مـسـتـحـيلـ الـوـجـودـ لـذـاتـهـ: أي لا يـطـرـأـ عـلـىـ الـوـجـودـ أـبـدـاـ وـلـاـ يـمـكـنـ أـنـ يـوـجـدـ؛ لأنـ الـعـدـمـ مـنـ لـوـازـمـ مـاهـيـتـهـ فـمـثـلاـ: اـجـتـمـاعـ الـأـضـدـادـ يـسـتـحـيلـ وـجـودـهــاـ. أوـ كـانـ يـكـونـ الـعـدـدـ زـوـجاـ وـفـرـداـ بـأـنـ وـاحـدـ.

ثـانـيـاـ: وـاجـبـ الـوـجـودـ لـذـاتـهـ: وهو الـمـوـجـودـ لـذـاتـهـ دونـ اـفـتـارـ إـلـىـ مـوـجـودـ يـوـجـدهــ، وـلـهـ صـفـاتـ الـقـدـرـةـ وـالـعـلـمـ وـالـإـرـادـةـ وـالـبـقاءـ وـالـوـحدـانـيـةـ وـالـكـلـامـ ..ـ أـلـاـ وـهـوـ اللهـ.

ثـالـثـاـ: مـكـنـ الـوـجـودـ: وهو الـذـي لاـ يـوـجـدـ لـذـاتـهـ وـلـاـ دـعـمـ لـهـ لـذـاتـهـ، إـنـاـ يـوـجـدـ إـذـاـ وـجـدـ مـنـ يـوـجـدهــ، وـبـيـقـىـ عـدـمـاـ إـذـاـ لـمـ يـوـجـدـ مـسـبـبـ لـوـجـودـهـ.

إنـ الـعـالـمـ وـجـمـيعـ مـاـ فـيـ الـكـونـ هوـ مـكـنـ الـوـجـودــ، وـبـاـ إـنـ الـعـالـمـ مـوـجـودـ إـذـاـ بـدـ منـ مـوـجـدـ أـوـجـدهــ. أـلـاـ وـهـوـ اللهـ لـأـنـ:

1- مـسـتـحـيلـ الـوـجـودـ لـأـيـكـنـ أـنـ يـوـجـدـ مـكـنـ الـوـجـودــ؛ لأنـ مـسـتـحـيلـ الـوـجـودـ غـيرـ مـوـجـودــ، فـكـيـفـ يـكـنـ لـغـيرـ الـمـوـجـودـ أـنـ يـكـونـ سـبـبـاـ لـلـوـجـودـ؟ـ

2- إـنـ مـكـنـ الـوـجـودـ لـأـيـكـنـ أـنـ يـوـجـدـ نـفـسـهــ؛ لأنـ يـلـزـمـ مـنـ ذـلـكـ تـقـدـمـ الشـيـءـ عـلـىـ نـفـسـهــ وـهـذـاـ مـحـالـ.

3- فـلـمـ يـقـىـ إـلـاـ وـاجـبـ الـوـجـودــ، الـذـيـ هـوـ الـمـوـجـدـ لـمـكـنـ الـوـجـودــ وـلـجـمـيعـ الـمـخـلـوقـاتـ الـمـكـنـاتــ. إـنـ وـاجـبـ الـوـجـودـ هـوـ اللهـ تـعـالـىـ.

قالـ تـعـالـىـ: «وَلَئِنْ سَأَلْتُهُمْ ...»⁽¹⁾.

(1) سـوـرـةـ الزـمـرـ الآـيـةـ /38ـ .

(1) سـوـرـةـ محمدـ الآـيـةـ /7ـ .

(2) سـوـرـةـ الحـاجـةـ الآـيـةـ /30ـ . 31ـ . 32ـ .

(3) سـوـرـةـ الطـورـ الآـيـةـ /35ـ . 36ـ .

قال أبو نواس:

تأمل في رياض الأرض وانظر
عيون من جرين شاخصات
على قصب الزرجد شاهدات
وأن محمدًا خير البرايا

إلى آثار ما صنع الملوك
بأحداق كما الذهب السبيك
بأن الله ليس له شريك
إلى الثقلين أرسلاه الملوك

وجود الله تعالى

إن وجود الله تعالى حقيقة علمية لا تخضع للتجربة والمشاهدة وإنَّ السبيل
لمعرفتها والتأكُّد من وجودها والتحقق منها، يكون ياحدي طريقتين:

1- طريقة التدرج من الأدنى: وهو الانتقال من التأكُّد من صحة القرآن الكريم كخبر
نقل إلينا، ثم التأكُّد من صدق من أتى به وهو محمد ﷺ. ثم التأكُّد من صدق
أمين الوحي جبريل الذي نقله عن الله تعالى.

ويتم التأكُّد عن طريق التلازم بين، والقياس، والقياس التام. كل ذلك يدلنا
على وجود الله تعالى.

2- طريقة التدرج من الأعلى: وهو الانتقال من البرهان على وجود الله تعالى إلى
البرهان على صدق الرسل والأنبياء وصدق الوحي وما بعثوا به من تكاليف.
والإيمان بهم يدلنا على الإيمان بالكتب السماوية والرسالات وبالقرآن الكريم أنه
كلام الله، والإيمان بكلام الله يدلنا على الإيمان بما يتضمنه من أوامر وأحكام
وأخبار ونواهٍ وتشريعات وأخلاق وعبادات.. وأن البرهان على وجود الله يكون
بالأدلة والمبادئ الفطرية، والحقائق التي أجمع العلماء على أنها هي ذاتها براهين،
وتسمى بالحقائق البدئية.

فالبدئية إذاً: كل قضية لا تحتاج إلى برهان لأنها واضحة بذاتها. وهي عامة
تنطبق على كل العلوم والحقائق.

وهذه الحقائق البدئية هي:

- 1- بطلان الرجحان بدون مرجع.
- 2- بطلان الدور.
- 3- بطلان التسلسل.
- 4- قانون العلة الغائية أو قانون التناقض والنظام الكوني.

1. بطلان الراجحان بدون مرجع:

والراجحان بدون مرجع: هو تحول وتغير الشيء عن وصفه ونسقه الأول وتحوله من حال إلى حال بدون مؤثر ولا محول ولا مغير. هذا الأمر من الأمور الواضحة البطلان، إذ أنه لابد لتحويل الشيء من حال إلى حال، ومن وضع إلى وضع آخر، من محول أو مؤثر أو مغير يحوله ويفير وضعه.. والمثال على ذلك العالم. إذ أنه من النوع الممكن أي إن العقل يجزم بأن العالم ممكن وجوده وعدم وجوده ويمكن أن توجد أسباب تعدمه من أصله. فوجود العالم ليس أمراً محتملاً وضرورياً، وليس هو أمراً لازماً، فلا بد من مؤثر خارجي يرجح فيه أحد جانبي الإمكان. إما العدم أو الوجود، وهذا المؤثر الخارجي هو الله تعالى الذي رجح جانب الوجود في العالم. على جانب العدم.

فإذا قيل: إن هذا العالم وجد بذاته دون مؤثر من الخارج وهذا يعني أن العالم وجد بدون مرجع له ينقله من حالة العدم إلى حالة الوجود، وهذا باطل؛ لأن الكون أتى عليه حين من الدهر لم يكن شيئاً مذكوراً. أي كان عدماً، فكانت كفة العدم هي الأرجح، ومن ثم انعكس الأمر، ورجحت كفة الوجود على كفة العدم، وإذا قلنا: إن العالم وجد بقوة ذاتية فيه دون حاجة إلى موجد. فذلك يعني أن كفة الوجود رجحت على كفة العدم بدون أي عامل أثر على هذا العدم وحوله إلى وجود، وهذا باطل عقلاً؛ لأن القول بأن العدم المطلق قد تحول فجأة إلى وجود يتعاطل ويتوالد دون مسبب أو مؤثر خارجي، أمر باطل عقلاً.

ولعل قائل يقول: إن العالم قديم لا أول له ولا سبق للعدم عليه، وبذلك لا توجد إلا كفة واحدة لا وهي الوجود ولكن يمكن الرد على ذلك ببرهان بطلان التسلسل.

2. بطلان التسلسل:

والمقصود بالتسلسل: أن المخلوقات متوازدة عن بعضها إلى ما لانهاية، بحيث يكون كل منها معلوماً لما قبله، وعلة لما بعده، دون أن تتبع هذه السلسلة من علة واجهة الوجود تكون سبب التأثير التوليد عنه كل المخلوقات. إن هذا الفرض باطل

بحكم العقل لاستحالته بالضرورة؛ لأن كل المخلوقات الممكنة مهما طالت في تواليها، لا تخرج عن كونها ممكنة.

وممكن لابد لراجحان أحد طرق الإمكان فيه من مرجع، فحلقات السلسلة لا تأثير ذاتي في واحدة منها؛ لأن كل منها أوجدها الحلقة السابقة، ولا بد من مؤثر خارجي أعد السلسلة من بدايتها بالحياة، وراحت تنتقل من حلقة إلى أخرى، وإلا لابد من الجزم بأحد الأمرين:

- 1- إما فقدان السلسلة كلها إذا لم يثبت وجود المؤثر الذي قذف فيها الحياة.
- 2- أو أن السلسلة موجودة وأن الذي أوجدها هو واجب الوجود.
إن الأمر الأول باطل؛ لأن الحسن، والواقع والمشاهدة يكتبهما؛ لأن العالم موجود فعلاً؛ وأن توالد العلل شيء مرئي ومحسوس.
وأما الأمر الآخر. وهو أنه لابد من مصدر آخر وهب العالم الحياة والقدرة على التوالد والتطور. فهو حتمي.

والأمثلة الواقعية حول ذلك كثيرة منها:

- 1- أن الأصناف المتالية لا قيمة لها إذا لم تنته بعدد يملأ قيمة ذاتية.
- 2- أن فرض التسلسل منقوص بالحسن والمشاهدة نفسها لأننا جميعاً نعلم أن هناك مخلوقات نوعية انقرضت وانتهت، ولو صرح أن المخلوقات تتسلسل إلى ما لانهاية. أي أن تكون كل حلقة علة لما بعدها ومعلولة لما قبلها. لما انقرضت هذه المخلوقات وال موجودات إذ كيف تنفرض. وهي علة لما بعدها؟! فهذا إخلال بنظام التسلسل المزعوم وطبيعته.

3. بطلان الدور:

والدور يعني: أن الشيء يتوقف وجوده على وجود شيء آخر، وأن هذا الشيء الآخر متوقف وجوده على الشيء الأول. فكل منها أوجده الآخر. وهذا محال عقلاً؛ لأنه لابد من موجود واجب الوجود لا يتعلق وجوده على وجود شيء آخر.

إن المظاهر الجزئية للكون. وإن اختلفت أشكالها. ترتبط بعمل غائية من شأنها أن ثبت التناسق والانسجام فيما بينها.

فالعالم وما فيه من مخلوقات وكائنات، يبين لنا التنسيق في تركيبه وأجزائه، والتنظيم الدقيق في قوانينه من الذرة إلى المجرة.

فالأرض والجاذبية فيها، والإنسان وتكوينه (العين والبصر، السمع والأذن، الرئة والتنفس، القوى المدركة والأحساس لمعرفة العالم واستخدامه...) كل ذلك يشير إلى عظيم المنظم المنسق الخالق، لا وهو الله تعالى.

فظهور العلة الغائية. دليل قطعي على وجود مدير مصمم لهذه المخلوقات لا وهو الله عز وجل.

والمثال على ذلك بسيط ويتجلى في القول التالي : إن البيضة من الدجاجة، والدجاجة من البيضة، فإن وجود كل منهما متوقف على وجود الآخر، فلا بد من مؤثر خارجي أو جدهما.

وقيل: إن العالم حادث وله علة أثرت في إيجاده. هذه العلة هي التفاعل الذاتي المتدرج من أبسط الموجودات والعناصر إلى أعلىها تعقيداً.

فالعالم مكون من سليم وهواء وأبخرة وغازات وعناصر الحياة الأولية من هيدروجين وأوكسجين وكريون ومركبات عضوية، وموجودات حية... إن هذا العرض يستلزم الدور، وهذا باطل عقلاً؛ لأنه من أوجد السليم والهواء... الخ؟

قانون المصادفة: يقولون: إن العالم وجد صدفة، وإن اجتماع العلل بعلولاتها، ارتبطت بعضها صدفة. فالقاء العين بالبصر صدفة، والتقاء الأذن بالسمع صدفة، والرئة بالتنفس صدفة.. وهكذا بالنسبة إلى كل ما في العالم.

- إن القول بالمصادفة قول باطل لأن:
- 1- المصادفة لا تحصل إلا مرة واحدة.
 - 2- المصادفة غير مبنية على نظام أو قانون ثابت دقيق.
 - 3- المصادفة عشوائية لا تعقل.

ولإثبات أن هذا العالم يسير وفق قوانين ونظم ثابتة ودقيقة، فلا بد من وجود منظم لهذا الكون وكل ما فيه. هذا المنظم هو الله تعالى.

4. العلة الغائية (قانون النظام الكوني والتناسق)

القياس أو الاستقراء الشامل: هو استخراج علة الشيء أو سببه ثم نلتمس ما يشبه هذا الشيء من الأشياء الأخرى، واشتراكها معه في علة واحدة، فنقيس الشيء الثاني على الأول، في الحكم عليه من تأثير تلك العلة. إن مبدأ القياس يقوم على:

- 1- قانون العليّة: أي إن لكل معلول علة، ولكل أثر مؤثراً.
- 2- قانون التناسق والنظام الكوني:

صفة وجود الله تعالى

إن الأجسام والأعراض يمكن معرفتها بالمشاهدة حيث لا يمكن نكرانها، أما الموجود الذي ليس بجسم ولا عرض ولا جوهر متحيز فإنه لا يدرك بالحس والمشاهدة بل يعرف بالدليل. هذا الموجود هو الله تعالى. أما دليل وجوده ما يلي:

/م ك/	أصل أول	كل حادث له سبب
/م ص/	أصل ثاني	العالم حادث
/ن/	مطلوب . نتيجة	العالم له سبب

1 - فإذا قال الخصم: من أين عرفت أن كل حادث له سبب (الأصل الأول)؟
ويكون الجواب: إن هذا الأصل يجب الإقرار به؛ لأنه ضروري في العقل أولي، أي من مبادئ العقل الفطرية الأولية البديهية. علماً أن مبادئ العقل هي: مبدأ السبيبية، مبدأ الختمية، مبدأ الغائية، مبدأ الهوية.

ولعل الخصم لم يتضح له ما تزيد بلفظ الحادث ولفظ السبب ومعناهما. فإذا عرف الخصم معنى الحادث ومعنى السبب صدق عقله بالضرورة بأن لكل حادث سبباً.
والحادث: ما كان عدماً ثم صار موجوداً.

ولوتساءلنا: هل كان وجوده قبل أن يوجد محالاً أم كان ممكناً؟
 وللجواب نقول: إن كان محالاً فهذا باطل؛ لأن المحال لا يوجد أبداً؛ لأنه مستحيل الوجود.

وإن كان ممكناً - وهو المقصود. أي أنه كان عدماً ثم صار موجوداً، وإن وجوده لم يكن لذاته وإنما كان مفتقرًا لموجد يرجع وجوده على العدم، أو ينقله من حالة العدم إلى حالة الوجود.

أما السبب: فهو المرجع الذي يكون سبباً لنقل الممكן من العدم إلى الوجود.
 وهذا المرجع هو الله تعالى.

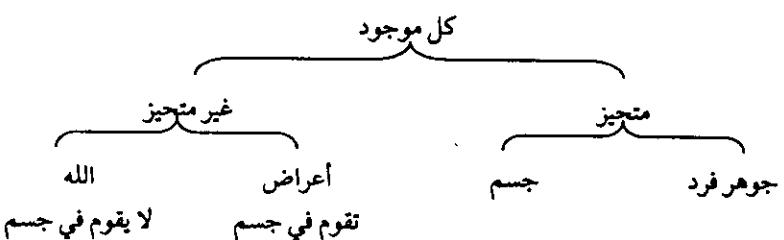
2 - فإذا قال الخصم: من أين عرفتم أن العالم حادث؟ (الأصل الثاني) وما هو الدليل على حدوث العالم؟

يكون الجواب: إن هذا الأصل - وهو أن العالم حادث - ليس بأولي فطري بدھي في العقل، بل لا بد من البرهنة عليه ببرهان منظوم من أصلين، أو علمين أو مقدمتين.

الله تعالى موجود وللبرهان على وجوده نقول:

مقدمة كبيرة	كل حادث له سبب
مقدمة صغيرة	العالم حادث
نتيجة	العالم له سبب

ونعني بالعالم: كل موجود سوى الله تعالى.
 ونعني بالموجود سوى الله تعالى: الأجسام كلها وأعراضها وأن كل موجود إما أن يكون متحيزاً أو غير متحيز.
 ويوضح ذلك المخطط التالي:



ولابد من الإشارة إلى أن:

الجوهر هو: ما يقوم بذاته ولا يحتاج إلى شيء آخر يقوم به مثل: (الأجسام، الأرواح، وكل ماله وجود مستقل قائم بذاته). والجوهر يقسم إلى:

- 1- جوهر فرد: وهو الموجود الذي لا يقبل التجزئة وهو في الحوادث الجزء الذي لا يتجزأ.
- 2- الجسم: وهو الموجود المركب من جواهرين فردتين أو أكثر ويقبل التجزئة.

العرض: هو ما يقوم بغيره ويحتاج إلى شيء آخر يقوم به. وهوتابع في وجوده لوجود الجوهر. ومن الأعراض: الألوان والهياكل، والحركة والسكنون.

والعرض يحتاج إلى محل يقوم فيه، أي يحل في التجزء بالذات.

المعدوم: إذا كان غير جائز الوجود فهو المستحيل.

أما إذا كان جائز الوجود فهو الممكן أو الجائز.

1 - دوران الأفلاك المتناهية :

يقول الغزالى : إن الشمس وبقية الكواكب لها دورات فلكية خاصة متناهية ، و مختلف بعضها عن بعض . فدوره الشمس مرة كل سنة ، و دوره زحل مرة كل (30) سنة ، و دوره المشتري مرة كل (12) سنة وإن بعض الكواكب الثابتة دورتها مرة كل (36) ألف سنة : هذه النسبة المتناهية والمختلفة بين دوراتها تتنافى مع أزلية العالم . هذه الدورات المتناهية حدثت في زمان متناه . فما كان له بداية كان له نهاية وبالتالي لا يكون قدرياً أزلياً . فالعالم إذن حادث وليس بقديم .

2 - طبيعة الأعداد :

إن هذه الدورات الفلكية إما أن تكون شفعاً أو وترأ ، لذلك وجب أن تكون متناهية ؛ لأن اللامتناهي ليس شفعاً ولا وترأ ، ولا يمكن أن يوجد عدداً ليس كل منها شفعاً ولا وترأ .

3 - دليل الإمكان :

إن القول بأن العالم ممكن لا يعني بالضرورة أنه أزلي . فالعالم ممكن يعني أنه يتحمل الوجود والعدم . وبما أن العالم من صنف المكتنات فيصح في العقل وجوده وعدمه ، وبما أنه موجود فعلاً ، فلا بد أن يتعرض للعدم ، وأنه كان عندماً وتحول من حالة عدم إلى الوجود ، والذي ينتقل من العدم إلى الوجود ليس أزلياً بل هو حادث مخلوق . فإذا قال الخصم : إن مقدورات الله تعالى لا نهاية لها وكذا معلوماته ، والمعلومات أكثر من المقدورات . فذات الله تعالى وصفاته معلومة له .

يكون الجوab : إن لفظ المعلومات والمقدورات ليس المراد منها واحداً . فالمقدورات تعني ، أن لله تعالى صفة يعبر عنها بالقدرة يتأتى بها الإيجاد .

والمعلومات تعني : أن لله تعالى صفة يعبر عنها بالعلم . وليس المقصود بالمعلومات إثبات أشياء تسمى معلومات لا نهاية لها فهذا محال ؛ لأن الأشياء هي الموجودات وهي متناهية .

ونحن نعلم أن العالم يتألف من أجسام وجواهير ، وأن كل جسم حادث فنقول :

كل ما لا يخلو من الحوادث فهو حادث	/ م ك /	أصل أول
العالم لا يخلو من الحوادث	/ م ص /	أصل ثاني
العالم حادث	/ ن /	ن مطلب

وللبرهان : على الأصل الأول والثاني نقول : كل جسم لا يخلو من الحركة والسكن ، وهما حادثان . (أي أعراض متغيرة حادثة) .

أما ما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث ؛ لأن الجوهر . بالضرورة . لا يخلو عن الحركة والسكن وهما حادثان : أما الحركة فحدثها محسوس بالمشاهدة . . وليس المقصود من الحركة عين الجوهر ، وإلا لكان نفي الحركة هو نفي عين الجوهر . فإذا قال الخصم : كيف عرفتم أن الحركة حادثة ؟ لعلها كانت كامنة ثم ظهرت .

نبيب : إن الجوهر لا يخلو عن كون الحركة فيه أو ظهورها وهما حادثان ، فالعالم لا يخلو من الحوادث إذاً العالم حادث .

إذا قال الخصم : فعل الحركة انتقلت إلى الجسم أو الجوهر من موضع آخر ، والحركة عرض فيم عرفتم بطريق القول بانتقال الأعراض ؟

نبيب : يبدو لنا بطريق إنتقال الأعراض من معرفة حقيقة العرض ، ومعرفة حقيقة الانتقال .

فالانتقال هو إنتقال الجوهر من حيز إلى حيز ، وأن الجوهر يختص بالحيز ، أي يحتاج إلى حيز يقوم (يوجد) به زائد على ذات الجوهر .

أما العرض فيختص بال محل أي يحتاج إلى محل يقوم به أي إن المحل لازم للعرض . فنحن لا ندرك العرض في نفسه أو في ذاته ؛ لأن العرض لا يقوم بذاته فلا بد من شيء آخر أو محل يقوم به . فكيف ينتقل العرض من حيز إلى حيز ؟ بل كيف انتقلت الحركة . التي هي عرض . إلى الجسم من موضع آخر كما يدعى الخصم ؟ ! .

وهناك ثلاثة أدلة لإثبات صحة الأصل الأول وهي :

صفة القدم

الدعوى الثالثة :

صفة البقاء

وهي صفة أزلية قائمة بذات الله، ليست هي عين الذات ولا منفصلة عن الذات. فالله باق لا يفنى؛ لأن ما ثبت قدمه استحال عدمه. والقدم استمرار الوجود وعدم الآخرية، فلا آخر لوجوده تعالى، أي يستحيل عليه ضد هذه الصفة وهي الفناء. فالباقي هو الذي لا آخر لوجوده باق إلى غير نهاية، إليه مرجع جميع الكائنات ومتنهى مصير المخلوقات. فلو جاز على الله العدم لاستحال عليه القدم، وقد ثبت لنا قدمه تعالى فلا يجوز أن يقبل الفناء. قال تعالى: ﴿وَيَنْقُوْ وَجْهَ رَبِّكَ ذُوَّ
الْجَلْلِ وَالْكَرَامِ﴾⁽¹⁾.

وقال أيضاً: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾⁽²⁾. ولو انعدم الله لافتقر عدمه إلى سبب طارئ، ولا فتقر إلى مرجع يبدل الوجود بالعدم، وهذا محال؛ لأنه يؤدي إلى الدور أو التسلسل.

وهي صفة أزلية قائمة بذات الله غير منفصلة عنه. إن معنى القدم الذاتي هو عدم الأولية، أي إن الله تعالى لا أول لوجوده؛ لأنه تعالى مصدر هذه الكائنات موجود هذه الموجودات، فهو سابق عليها لا ي outrunها شيء.

وإذا لم يكن الله قدِّماً أزلياً، كان حادثاً، ولو كان حادثاً، لاحتاج إلى محدث، ومحدثه احتاج إلى محدث وهكذا إلى غير نهاية. فيلزم إما الدور أو التسلسل وكل منهما محال.

فالله تعالى واجب الوجود، ووجوده لذاته لا لوجود أوجده. فالوجود من خصائصه الذاتية، وإن وجوده تعالى غير مسبوق بعدم. فهو قديم أزلي والقدم معنى زائد على الذات، فهو قديم بقدم زائد عليه.

أما الدليل النقلي على قدم الله تعالى فقوله: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالآخِرُ وَالظَّاهِرُ
وَالْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾⁽¹⁾.

(1) سور الرحمن الآية / 27 .

(2) سورة البقرة الآية / 255 .

(1) سورة الحديد الآية 3 .

الدعوى الرابعة :

الله ليس بجهر

إن الله تعالى - الذي صنع العالم - ليس بجهر متخيّز لأنّه قد ثبّت قدمه، ولو كان متخيّزاً لكان لا يخلو عن الحركة في حيزه أو السكون فيه.

فإن قيل : بم تنكرون على من يسميه جوهراً ولا يعتقد أنه متخيّز؟

يكون الجواب : إن العقل لا يمنع إطلاق الألفاظ من حيث اللغة ، إذالم يعتقد صاحب اللغة أن لفظ الجوهر هو الاسم الحقيقي لله ، أما إذا أطلق لفظ الجوهر على الله على سبيل الاستعارة فلا مانع .

أما من حيث الشرع : فلا يجوز إطلاق اسم في حق الله تعالى إلا بإذن . و بما أنه لم يرد فيه إذن فيحرم إطلاق لفظ الجوهر على الله . وهذا التحرير بنهي ، فإن لم يرد فيه نهي فتنظر : إن كان هذا اللفظ يوهم الخطأ في صفات الله فهو حرام . وإن كان اللفظ لا يوهم خطأ في صفات الله فيحکم بتحريمه أيضاً؛ لأنّه لم يرد فيه إذن؛ لأنّ أسماء الله تعالى وصفاته توقيفية .

الدعوى الخامسة :

الله ليس بجسم

إن الله يتصل بأنه لا يشبه مخلوقاته . فهو مخالف للحوادث . فالله ليس بجسم؛ لأن كل جسم مؤلف من جوهرين متميّزين أو أكثر ، وبما أن الله تعالى ليس بجهر . كما تقدّم . فيستحيل أن يكون جسماً؛ لأنّه لو كان جسماً لكان مقدراً بقدر مخصوص ولاحتاج إلى مخصوص ومرجح ، ويتصرّف فيه ويقدره بقدر مخصوص ، وبالتالي يكون مصنوعاً لا صانعاً ، ومخلوقاً لا خالقاً . وهذا مستحيل في حق الله تعالى .

الله ليس بعرض

إن الله تعالى ليس بعرض لعدة أسباب :

إن الجهات مستحيلة على غير الجوهر والأعراض ، وبما أن الله تعالى ليس بجوهر ولا عرض ، فيستحيل عليه أن يكون في جهة .
وسبق أن قلنا إنَّ الحيز هو المكان الذي يختص به الجوهر ، إلا أنَّ الحيز يصبح جهة إذا أضيف إلى شيء آخر متميز . فالجهات السُّتُّ المعروفة (فوق وأسفل وينبئ شمال وأمام وخلف) تَعْنِي كون الشيء في حيز يلي إحدى هذه الجهات .
وقولنا إنَّ الشيء في حيز يعني :
1. أن هذا الشيء يختص بهذا الحيز بحيث يمنع مثله أن يوجد بحيث يكون هو . وهذا هو الجوهر .

2. أو أن يكون هذا الشيء حالاً في الجوهر ، فيقال مثلاً: إنه بجهة لكن بطريق التبعية للجوهر . فالعرض إذاً يكون في جهة بطريق التبعية للجوهر .

فإذا قال الخصم: إنَّ الله في جهة . كما هو للجوهر والعرض فهذا كذب على الله ومستحيل ، ولا يجوز أن يكون الله في جهة ، أي غير ممكن وذلك من وجهين:
1. لأن الجهة التي تختص بالله لا تختص به لذاته فاختصاصه ببعض الجهات ليس بواجب لذاته ، والجهات كلها متساوية بالإضافة إلى المقابل للجهة .

فإذا قيل إن الله اختص بجهة فوق؛ لأنها أشرف الجهات . نجيب: إنما صارت الجهة جهة فوق لأنَّه خلق العالم في هذا الحيز الذي خلقه . وعندما خلق الله العالم لم يكن هناك فوق ولا تحت أصلاً لأنَّ جهة فوق وتحت مشتقات من الرأس والرجل وعندما خلق الله العالم لم يكن هناك حيوانٌ إذ ذاك ، حتى تسمى الجهة التي تلبي الرأس فوقاً والمقابل لها تحتاً .

1. لأن العرض يستدعي وجوده ذاتاً تقوم به وهذه الذات إما جسم أو جوهر .
2. ولأن العرض لا يقوم بذاته بل يحتاج إلى جسم يقوم به .
3. ولأن العرض صفة ، والله تعالى يتصرف بصفات تطلق على الذات الموصوفة لا على الصفات .
فمثلاً: الله صانع العالم . فالصنيع مضاد إلى الذات التي تقوم بها الصفات لا إلى الصفات . كان يقول نجار . فصنعة النجارة تضاف إلى ذات النجار الذي يجب أن يتصرف بعدة صفات حتى يكون صانعاً للتجارة .

و الجواب:

- 1- إن كل موجود يقبل الاتصال فوجوده لا متصلاً ولا منفصلاً أمر محال.
 - 2- وإنَّ كل موجود يقبل الاختصاص بالجهة، فوجوده مع خلو الجهات عنه أمر محال.
 - 3- أما الموجود الذي لا يقبل الاتصال ولا الاختصاص بالجهة فهذا أمر غير محال فخلو الله تعالى عن هذين الشرطين - الاتصال والاختصاص بالجهات - فوجوده تعالى ليس بمحبِّيز ولا هو في متحبِّز.
 - فإذا قال الخصم: إن وجود موجود ليس بمحبِّيز ولا هو في متحبِّز أمرٌ غير مفهوم. نجيب:
 - إذا كان غير مفهوم تصوراً أو تخيلاً وتوهماً فهذا صحيح؛ لأن التصور صورة عن الواقع ..
 - 2- وإن كان قولهم - غير مفهوم يعني غير معقول أي غير معلوم بدليل العقل - أي محال - فقد قدمنا الدليل على ثبوته عقلاً بما يلي:

مک / مقدمہ کبری

ن کل متھیز حادث

مص / مقدمة صغرى

كما متاحٍ يفتقر إلى محدث غير حادث

٤

كما، متخرج يفتقر إلى محدث غير حادث وغير متخرج وهو الله

يكون الجواب:

2. ولو كان الله تعالى في جهة لكان محاذياً لجسم العالم. وإن كل محاذ إما أن يكون أصغر منه أو أكبر أو مساوياً له. وكل ذلك يوجب التقدير بمقدار ويحتاج إلى مخصص. وهذا مجال في حق الله تعالى.

فإن قيل: إذا لم يكن الله مخصوصاً بجهة فوق. فلماذا ترفع الوجوه والأيدي إلى السماء أثناء الدعاء شرعاً وطبعاً؟ ولماذا قال النبي ﷺ للجارية عندما أشارت إلى السماء: أنت مؤمنة؟

يكون الجواب:

1- إن رفع الأيدي والوجوه إلى السماء أثناء الدعاء تعظيم بالإشارة إلى جهة العلو التي هي أعلى الجهات وأرفعها في الاعتقادات. وإن الإنسان عادة يفصح عن علو رتبة غيره وتعظيم ولايته أو شأنه فيقول هو في السماء السابعة، فهو يشير إلى علو الرتبة بأن يستعير لذلك علو المكان.

فالقلب يتوجه إلى الله تعظيماً، والجوارح في ذلك خدم وأتباع ولا يمكن للجوارح إلا أن تشير إلى الجهات. وهذا هو السر في رفع الوجوه إلى السماء عند قصد التعظيم.

وبما أن أرزاق الله تنزل من السماء، فلذلك توجه الأيدي والوجوه إلى السماء بالدعاء لطلب الرزق. قال تعالى: «وَقِيَّ السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ»^(١).

2- وأما جواب النبي ﷺ للجارية عندما أشارت إلى السماء بقوله: أنت مؤمنة. فإن تلك الجارية كانت خرساء. حيث سألها النبي ﷺ من ربك فأشارت إلى السماء، أن الله ربيها، وليس هي من عبدة الأوثان والأصنام التي في الأرض، فأعتقها النبي ﷺ.

فإن قيل: إن نفي الجهة يؤدي إلى المجال، وهو إثبات موجود تخلو عنه الجهات الست، فهو ليس داخل العالم ولا خارجاً عنه ولا متصلاً به ولا منفصلأ عنه وذلك مجال.

. /22 / آية ، الذاريات سورة (1)

رأى المعتزلة : مذهب التأويل - مذهب الخلف - فقد استخدم المعتزلة التأويل لهذه الآيات والأحاديث التي توهם الشابة ، تأويلاً يليق بكمال الله تعالى .

رأى أهل السنة : مذهب التفويض - مذهب السلف - فقد اقتصر أهل السنة على تفسير هذه الآيات والأحاديث تفسيراً إجمالياً دون تفصيل ودون تأويل . بل اكتفوا بظواهر النصوص ، وذلك أسلم للعقيدة والإيمان .

أما الغزالى : يقول : الناس في هذا الأمر . بالنسبة إلى الآيات التي توهם الشابة - فريقان :
1. العوام : وهم يفهمون ظواهر هذه الآيات فقط .
2. العلماء : فإنهم يفهمون أن في هذه الآيات والأحاديث استعارة ومجازاً ، وذلك للتقرير إلى الأذهان ، ويعkin تأويلها وتفسيرها بما يليق بكمال الله مع سلامة العقيدة .

الله تعالى ليس في مكان

إن الله تعالى منزله أن يوصف بالاستقرار على العرش ؛ لأن كلَّ متمكن على جسم ومستقر عليه ، هو مقدر لا محالة ، فهو إما أن يكون أكبر أو أصغر أو مساوياً . ولو جاز أن يماسه جسم من هذه الجهة لجاز أن يماسه من سائر الجهات وبالتالي لا يستقر على العرش إلا جسم ولا يحل فيه إلا عرض . وقد تبين أن الله تعالى ليس بجسم ولا عرض .

فكيف نفسر إذاً الآيات التالية والأحاديث :

1- **«الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوَى»**⁽¹⁾ . أي هيمن واستولى بقدرته .

2- قوله **﴿كَلَّا﴾** : (ينزل الله كل ليلة إلى السماء الدنيا)⁽²⁾ . أي برحمته .

3- قوله **﴿كَلَّا﴾** : (قلب المؤمن بين أصابع الرحمن)⁽³⁾ . إشارة إلى القدرة على التقليل كما يشاء .

4- قوله تعالى : **﴿وَهُوَ مَعَكُمْ إِنَّ مَا كُنْتُمْ﴾**⁽⁴⁾ . أي عليم بكم محيط بأحوالكم .

5- قوله تعالى في الحديث القديسي : (من تقرب إلى شبراً تقربت إليه ذراعاً ومن أتاني يمشي أتيته هرولة)⁽⁵⁾ . والهرولة من الله إلى العبد تعنى الكرامة والإنعام والرحمة . وكأنه تعالى أراد أن يقول : إن رحمتي ونعمتي أشد انصباباً إلى عبادي من طاعتهم إلى .

ولتأويل هذه الآيات والأحاديث التي توهם الشابة نجد آراء مختلفة :

(1) سورة طه الآية / 5 .

(2) رواه البخاري برقم / 1094 / وأبو داود برقم 1315 .

(3) رواه مسلم .

(4) سورة الحديد الآية / 4 .

(5) رواه مسلم .

الوحدانية

وإذا قيل : إنَّ هذا الند أو الإله الشيء ، يخالفه بكونه أرفع منه . فنقول : إنَّ الإله الأرفع هو الإله الحقيقي ، والآخر ليس باليه لأنَّه ناقص . وإنْ كان أدنى منه كان محالاً أيضاً؛ لأنَّ ذلك ناقص . ونحن نعبر بالإله عن أجيالَ الموجودات وأرفعها ، فلا يكون الأجلُ إلا واحداً . ولا يتصور إلهان اثنان متساوين في صفات الجلال ، إذ يرتفع عند ذلك الافتراق ويبيطل التعدد .

استحالة تعدد الآلهة :

قد يقول أحدهم : إنَّ هذا العالم ليس من صنع خالق واحد ، بل هو مخلوق خالقين ، أحدهما خلق السماوات والأرض ، أو أحدهما خلق الجمادات ، والآخر خلق الأحياء ، فما المستحيل في ذلك ؟ وما وجہ الاستحالة ؟ يكون الجواب : إنَّ توزيع الخلق لهذه المخلوقات بين عدة آلهة أمر مستحيل ؛ لأنَّ تقسيم الخلق إلى جواهر وأعراض بين خالقين متماثلين ، أمر مستحيل لأنَّه لا فرق بينهما ، إذ لا تتحقق الأثنينية .

فإذا كان أحدهما أقدر من الآخر ، فالإله الحقيقي هو الذي يتصف بالقدرة . والإله الآخر ليس باليه ؛ لأنه عاجز ، والعجز ناقص ، والإله لا يتصف بالنقص . ويكون الإله الأقدر ليس بحاجة إلى الإله الأقل قدرة . والإله قادر على خلق شيء قادر على خلق مثله .

وإذا كان أحدهما قادراً على خلق الجواهر ، والآخر قادراً على خلق الأعراض - وهو مختلفان - فهذا أيضاً محال ؛ لأنَّ العرض لا يستغني عن الجوهر ، والجوهر لا يستغني عن العرض . فيكون فعل كلِّ منها موقوفاً على الآخر . فإذا خلق الجوهر ، ولا يستطيع أن يخلق العرض فهذا عجز ، والعاجز لا يكون قادراً ولا إلهآ .

وإذا قيل : إذا أراد أحدهما خلق الجوهر ، وساعدته الآخر بخلق العرض وكذا بالعكس . فإنَّ هذه المساعدة هي دليل عدم القدرة والإله لا يتصف بالعجز .

فإنَّ قيل : إنَّ أحد الآلهة يخلق الخير والآخر يخلق الشر ، فإنَّ هذا هوس ؛ لأنَّ الخير والشر ليسا خيراً وشرأً لذاتهما ، وإنَّ القدرة على الشيء قدرة على مثله .

الوحدانية : صفة أزلية قائمة بذات الله غير منفصلة عنه .

فالله تعالى واحد . أي لا يقبل القسمة ، أي لا كمية له ولا جزء ولا مقدار ، فهو غير قابل للانقسام إلى أجزاء وليس مكوناً من أجزاء ، وما لا كمية له لا يتصور انقسامه ، والله تعالى لا نظير ولا شبيه له في رتبته ، ولا ند له ولا مثيل أو شريك . قال تعالى في سورة الإخلاص : «**قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ**» فهذه الآية تنفي عن الله التعدد والكثرة .

«**اللَّهُ الصَّمَدُ**» : وتنفي العجز والضعف .

«**لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُوْلَدْ**» : تنفي العلة والمعلولة .

«**وَلَمْ يَكُنْ لَّهُ كُفُواً أَحَدٌ**»⁽¹⁾ : وتنفي الشبيه والنظير .

فلو كان لله تعالى ندٌ أو شبيه أو نظير أو شريك لكان مثله ، وهذا محال . أي لكان مساوياً له في الحقيقة والصفات .

ووجه استحالة كونه مثله ، أنَّ كلَّ اثنين هما متعابران فإنَّ لم يكن تغاير واختلاف لم تكن الأثنينية . فإنَّا لا ندرك سوادين إلا في محلين ، أو في محل واحد في وقتين . فيكون أحدهما مفارقًا ومغایرًا للأخر في المحل والوقت ، وكذلك تغاير الحركة واللون .

فإذا فرض سوادان في جوهر واحد وفي حالة واحدة ، كان ذلك مستحيلاً إذ لم تعرف الأثنينية .

فإذن وجود ند أو شريك أو شبيه لله تعالى مساوٍ له في الحقيقة والصفات أمرٌ مستحيل ؛ لأنَّه إذا ارتفع كل فرق واختلاف ، ارتفع العدد بالضرورة ، ولزمت الوحدة .

(1) سورة الإخلاص الآية / 4-1 .

وفي كل شيء له آيةٌ تدلُّ على أنهُ واحدٌ
وسورة الإخلاص جمعت فيها وحدانية الذات والصفات والأفعال، ونفت
أنواعاً ثمانية من الكفر كما تقدم.

الأدلة على وحدانية الله تعالى:

أولاً: دليل النظام الكوني :

إن هذا الكون يدل على أنه يسير حسب نظام عام متكامل. وهذا يدل على أن المنظم واحد. قال تعالى: «لَوْ كَانَ فِي مَا أَهْلَهُ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا»⁽¹⁾ وللعلماء على ذلك برهانان وهما:

1. برهان التمازن :

لو صبح أن هناك أكثر من إله لتعدد الآلهة، ولا ممكن أن يكون بينهما تمازن في الخلق والإرادة. فلو اختلف الإلهان بأن يريد أحدهما إيجاد وخلق شيء، ويريد الآخر إعدامه حينئذ:
أـ. إذاً يتم مرادهما معاً وتحقيق إرادة كل منهما، وهذا باطل لاجتماع الضدين معاً - الوجود والعدم - أي إيجاد الشيء وعدمه معاً.

بـ. وإنما أن لا يتم مرادهما معاً ولا تتحقق إرادتهما، بل تتحقق إرادة أحدهما ولم تتحقق إرادة الآخر، وهذا باطل أيضاً، لعجز من لم تتم إرادته، والعجز صفة ضعف ونقص، والله متزه عن النقص؛ لأن الإله الذي يتصرف بالعجز ليس إليها، فتبطل الوهية أحدهما، وتثبت وحدانية الله تعالى.

2. برهان التوارد : أي حالة الاتفاق .

فلو اتفق الإلهان على إيجاد شيء ما، وتحققت إرادتهما في إيجاد هذا الشيء فإنه يكون قد اجتمع مؤثران في إيجاد هذا الشيء فإنه يكون قد اجتمع مؤثران على أثر واحد وهذا باطل. أو يتم إيجاد الشيء بإرادة أحدهما وهذا باطل أيضاً لعجز الآخر، فتشتت وحدانية الله تعالى.

(1) سورة الأنبياء: الآية / 22 /

إحراق جسم المسلم بالنار شر، وإحراق جسم الكافر في النار خير. فالخير والشر من حيث ذاتهما مماثلان.. فالإله الخالق للخير قادر على أن يخلق الشر.. ولا حاجة لوجود إله آخر.

وهذا ما أراده الله تعالى بقوله: «لَوْ كَانَ ثُبُورًا أَهْمَّ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا»⁽¹⁾.

فالوحدانية هي عدم التعدد في الذات والصفات والأفعال.

1- أما وحدانية الذات: فتعني أن الله تعالى ليس مؤلفاً من أجزاء أو من مادة أو من أعراض. فإن كان غير مؤلف من أجزاء أو من مادة أو من أعراض. فإن كان غير مؤلف من أجزاء فلا ينفصل عنه أجزاء. ولو كان مؤلفاً من أجزاء لافتقر إلى هذه الأجزاء في وجوده، والله تعالى متزه عن الافتقار إلى شيء، فليس له والد ولا ولد ولا صاحبة ولا شريك في ملكه ولا مثيل ولا ندو ولا ولد من الذل.

فالله تعالى ليس جزءاً من غيره ولا ينفصل عنه جزء، أي لم يلد ولم يولد، أما المخلوقات فهي مؤلفة من أجزاء، والله لا يشبه مخلوقاته، إذ ليس كمثله شيء وهو السميع البصير.

2- وأما وحدانية الصفات: فتعني أن صفات الله تعالى لا تشبه صفات مخلوقاته، فعلم الله ليس كعلم الإنسان لأن علم الله غير محدود، قائم بذاته، قديم بقدمه غير مكتسب.. وهكذا بقية الصفات كالقدرة والإرادة والكلام والسمع والبصر والحياة - فإنها ليست كصفات الإنسان.

والله تعالى ليس له من كل نوع من هذه الصفات إلا صفة واحدة، إذ ليس له قدرتان ولا علمنان ولا إرادتان كما أنه ليس لغيره صفة كصفته تعالى.

3- وأما وحدانية الأفعال: فتعني أن الله تعالى يتصرف في ملكه وحده دون أن يشاركه في ملكه أحد، وليس لأحد غير الله تعالى فعل من الأفعال. فالأفعال كلها - خيرها وشرها مبدعها وخالقها وفاعليها - هو الله وحده لا شريك له. فهو المفرد بالخلق والإبداع، المستقل بالإيجاد لا رب غيره ولا وجود سواه:

(1) سورة الأنبياء: الآية / 22 /

رؤيه الله تعالى

يقول الإمام الغزالى : إنَّ الله تعالى مرنى لوجوده ووجود ذاته . إذ إنَّ رؤية الله تعالى ليس لفعله ولا لصفة من صفاته؛ لأنَّ كلَّ موجود ذات ، واجب أن يكون مرنى ، كما أنه واجب أن يكون معلوماً . أي إنَّ الله تعالى من حيث ذاته وجوده مستعدٌ لأن تتعلق الرؤية به ، أي واجب ورؤيته بالفورة لا بالفعل وبالتالي فإن رؤية الله تعالى ممكنة جائزة عقلاً . فإن امتنع وجود الرؤية لأمر آخر خارج عن ذاته تعالى ، كان يعجز الإنسان عن رؤيته تعالى : ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَرُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَرَ﴾⁽¹⁾ .

فالكلام في مسألة رؤية الله تعالى يمكن بحثها من ثلاثة جوانب :

1- الجانب الأول : هل رؤية الله تعالى جائزة ممكنة عقلاً أم مستحيلة ؟

2- الجانب الثاني : هل دلت الأدلة النقلية والسمعية على إمكانية رؤيته في الدنيا ؟

3- الجانب الثالث : هل دلت الأدلة النقلية والسمعية على إمكان رؤيته تعالى في الآخرة ؟

الأول . والإجابة على الجانب الأول يكون من عدة جوانب :

مذهب المعتزلة : يرى المعتزلة أن العقل لا يجيز رؤية الله تعالى وأن العباد لا يرون ربهم . فالله لا يرى لأنه ليس في جهة .

/م ك/

فإذا كان الله مرنى فهو في جهة من الرائي

/م ص/

وكون الله في جهة أمر مستحيل

/ن/

فكون الله مرنى أمر مستحيل

مذهب أهل السنة : يقول الإمام الغزالى :

إن رؤية الله تعالى ممكنة عقلاً ، وإنَّ العقل لا يحيل رؤية العباد ربهم . وإنما الرؤية هي قوة يجعلها الله في الإنسان متى يشاء وكيف يشاء بدون كيفية ولا حصر .

(1) سورة الأنعام الآية /103/ .

ثانياً : دليل الاستفهام :

لنفرض جدلاً أن هناك عدداً من الآلهة . ولتكنا اثنين أحدهما (أ) والآخر (ب) فنقول :

1. إما أن يكون الإله (أ) محتاجاً إلى الإله (ب) لعجزه .

2. وإما أن يكون الإله (أ) غير محتاج إلى الإله (ب) .

فإذا كان الإله (أ) محتاجاً إلى الإله (ب) ، لم يكن الإله (أ) إليها لعجزه . والله لا يتصرف بالعجز؛ لأنها صفة نقص ، والله لا يتصرف بالنقص بل بالكمال .

وإذا كان الإله (أ) لا يحتاج إلى الإله (ب) ويقوم بتدبير الكون وحده . يكون الإله (ب) ليس له عمل ، وما هذا الإله الذي لا عمل له ؟ ! فيثبت بذلك وحدانية الله تعالى .

الوحدانية : هي سلب الكثرة في الذات والصفات والأفعال . أي عدم .

1. الائتنانية (في الذات) : أي في ذاته تعالى .

فوحدانية الذات تنفي عنه تعالى الكلم المتصل والمنفصل أي تنفي العدد في الذات . متصلةً كان أو منفصلًا . أي تنفي التركيب في ذاته تعالى . أي ليست ذاته تعالى مركبة من أجزاء متصل بعضها ببعض ، والا كان مشابهاً للحوادث والوحدانية ، تنفي أيضاً وجود ذات أخرى مماثلة للذات العلية .

2. عدم الائتنانية في (الصفات) : إن وحدانية الصفات تنفي عن الله الكلم المتصل والمنفصل فيها ، أي تنفي العدد متصلةً أو منفصلًا ، أي إنه تعالى له قدرة واحدة وإرادة واحدة وعلم واحد وسمع وبصر واحد ، وصفة كلام واحدة ، وحياة واحدة ، وليس ثم من يتصرف بصفات الألوهية سواه .

3. عدم الائتنانية في (الأفعال) : أي إنه تعالى متصرف بوحدانية الأفعال ، إذ ليس ثم من له فعل من الأفعال سواه تعالى . وكل ما سواه عاجز لا تأثير له في شيء من الأشياء .

فالرؤية هي : إدراك ومزيد كشف ومعرفة وعلم . وإنَّ النَّصُورَ وَالْتَّخِيلَ نُوعٌ مِّن الرُّؤْيَا . فالإِنْسَانُ يَتَصَوَّرُ اللَّهَ وَيَتَخَيلُهُ . وَلَكِنَّ رُؤْيَاهُ الْحَقِيقِيَّةَ هِي أَوْضَعُ وَأَكْمَلُ مِنَ الصُّورَةِ فِي الْخَيَالِ .

فَيُمْكِنُ أَنْ تُنْبَضِعَ الْعَيْنُ مثلاً وَتَتَصَوَّرَ صُورَةُ الصَّدِيقِ عَلَى سَبِيلِ التَّخِيلِ ، وَلَكِنَّ - إِذَا فَتَحَنَا الْبَصَرُ أَدْرَكَنَا أَنَّ الصُّورَةَ الْحَقِيقِيَّةَ لِلصَّدِيقِ أَوْضَعُ وَأَكْمَلُ مِنَ الْخَيَالِ فَتَكُونُ الرُّؤْيَا الْحَقِيقِيَّةَ كَشْفًا وَاسْتِكْمَالًا لِلصُّورَةِ فِي الْخَيَالِ .

- رُؤْيَا اللَّهِ مُمْكِنَةٌ عَقْلًا ؛ لَأَنَّهَا كَشْفٌ وَاسْتِكْمَالٌ لِمَعْرِفَةِ الإِنْسَانِ لِرَبِّهِ . وَلَكِنَّ

هَذَا الْكَشْفُ لَا يَكُونُ فِي هَذَا الْعَالَمِ بِلَّا فِي الدَّارِ الْآخِرَةِ .

الثَّانِي - أَمَا الإِجَابَةُ عَلَى الْجَانِبِ الثَّانِيِّ وَالْقَائِلِ : هَلْ هُنَاكَ مِنَ الْأَدَلَّةِ السَّمْعِيَّةِ الْنَّقْلِيَّةِ مَا يَدْلِلُ عَلَى رُؤْيَا اللَّهِ تَعَالَى فِي الدِّينِ؟ فَنَكُونُ كَالتَّالِي :

مَذَهَبُ الْمُعَتَزِّلَةِ : يَرِي الْمُعَتَزِّلَةُ أَنَّهُ لَيْسَ هُنَاكَ مِنَ الْأَدَلَّةِ السَّمْعِيَّةِ مَا يَبْثِتُ رُؤْيَا اللَّهِ تَعَالَى فِي الدِّينِ . بَلْ هُنَاكَ مِنَ الْأَدَلَّةِ مَا يَبْثِتُ عَدَمَ إِمْكَانِ رُؤْيَا الْعَبَادِ رِبِّهِمْ فِي الدِّينِ . وَمِنْ هَذِهِ الْأَدَلَّةِ :

1. قَوْلُهُ تَعَالَى : « لَا تُدْرِكُ الْأَبْصَرُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَرَ وَهُوَ الْلَّطِيفُ الْخَبِيرُ »⁽¹⁾ .

فَقَدْ نَفَى اللَّهُ تَعَالَى أَنْ يَدْرِكَهُ أَحَدٌ بِالْأَبْصَارِ ، وَالْإِدْرَاكُ بِالْأَبْصَارِ هُوَ الرُّؤْيَا ، فَالرُّؤْيَا مُسْتَحْلِيةٌ غَيْرُ مُمْكِنَةٍ .

2. وَقَالَ تَعَالَى حَكَايَةً عَنْ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ : « رَبِّ أَرْبَعَ أَنْظَرْتَنِي فَقَالَ لَئِنْ تَرَنِي وَلَيْكَنَّ أَنْظَرْتَ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنَّ أَسْقَفْتَ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَنِي فَلَمَّا جَاءَهُ رَبِّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكَّاً وَخَرَّ مُوسَى صَعْقَةً »⁽²⁾ .

- لَقَدْ أَجَابَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ بِقَوْلِهِ : لَنْ تَرَانِي وَفِيهِ نَفِي الرُّؤْيَا .

(1) سورة الأنعام الآية / 103 / .

(2) سورة الأعراف الآية / 143 / .

وَهِيَ لَيْسَ كَرْؤَيَّةُ الْأَشْيَاءِ وَالْأَجْسَامِ ، وَبِالرَّغْمِ مِنْ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَيْسَ بِجَسْمٍ وَلَا مُتَحِيزٍ فِي مَكَانٍ وَلَيْسَ فِي جَهَةٍ فَإِنَّهُ مِنَ الْمُمْكِنَاتِ أَنْ يَنْكُشُفَ لِعَبَادِهِ اِنْكَشَافَ الْقَمَرِ لِيَلِهِ الْبَدْرِ كَمَا وَرَدَ فِي الْأَحَادِيثِ .

- وَالْمُعَتَزِّلَةُ إِنْ كَانَتْ تُنْفِي رُؤْيَا اللَّهِ تَعَالَى عَقْلًا ؛ لَأَنَّهُمْ اعْتَبَرُوا أَنَّ رُؤْيَا اللَّهِ كَرْؤَيَّةُ الْأَجْسَامِ وَالْجَوَاهِرِ وَالْأَعْرَاضِ . وَبِمَا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى مُخَالِفٌ لِلْحَوَادِثِ أَيُّ لَا يُشَبِّهُ مَخْلُوقَاتِهِ ، أَيُّ إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَيْسَ بِجَسْمٍ وَلَا جَوَاهِرَ وَلَا عَرَضٍ ، وَلَيْسَ بِمَكَانٍ وَلَا جَهَةً فَرُؤْيَتِهِ تَعَالَى مُمْكِنَةٌ ؛ لَأَنَّ هَذِهِ الرُّؤْيَا تُخَلِّفُ عَنْ رُؤْيَا الإِنْسَانِ لِلْأَجْسَامِ وَالْأَشْيَاءِ .

وَلَا يُمْكِنُ أَنْ تَقْيِيسَ اللَّهَ تَعَالَى بِالْمَقَايِسِ الْمَادِيَّةِ الْمَحْسُوَّةِ .

- وَإِنَّ الْمُعَتَزِّلَةَ أَنْكَرَتِ الرُّؤْيَا ؛ لَأَنَّهُمْ لَمْ يَعْرِفُو مَعْنَى الرُّؤْيَا الْحَقِيقِيَّةِ . وَظَنُّوا أَنَّ الرُّؤْيَا هِيَ النَّظَرُ إِلَى الْأَشْيَاءِ وَالْأَجْسَامِ بِالْعَيْنِ الْمُبَرَّدَةِ بِالْبَصَرِ ، وَقَالُوا بِأَنَّ الرُّؤْيَا هِيَ اِنْطِبَاعُ صُورَةِ الْمَرْئَى فِي الْحَدْقَةِ . وَهَذَا يَعْنِي اِنْحِصَارَ الْمَرْئَى فِي جَهَةٍ مُعَيْنَةٍ مِنَ الْمَكَانِ حَتَّى يُمْكِنُ اِتِّجَاهَ الْحَدْقَةِ إِلَيْهِ .

وَبِمَا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَيْسَ فِي جَهَةٍ ، وَلَا فِي مَكَانٍ ، وَلَيْسَ هُوَ بِجَسْمٍ وَلَا جَوَاهِرَ وَلَا عَرَضٍ ، إِذْنُ الرُّؤْيَا مُسْتَحْلِيَّةٌ فِي حَقِّهِ تَعَالَى وَغَيْرُ جَائِزَةٍ وَلَا مُمْكِنَةٌ عَقْلًا .

الرُّدُّ عَلَى الْمُعَتَزِّلَةِ :

يَقُولُ الْإِمامُ الْفَزَالِيُّ : لَا يُشَرِّطُ أَنْ تَكُونَ الرُّؤْيَا بِالْعَيْنِ وَإِنَّ الرُّؤْيَا أَعْمَ مِنْ أَنْ تَكُونَ إِنْطِبَاعًا لِصُورَةِ الْمَرْئَى فِي الْحَدْقَةِ . وَإِنَّ قَوْلَ الْمُعَتَزِّلَةِ : إِنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِجَسْمٍ وَلَا جَوَاهِرَ وَلَا عَرَضٍ وَإِنَّهُ تَعَالَى لَيْسَ فِي مَكَانٍ وَلَا جَهَةً . قَوْلٌ صَحِيحٌ . وَلَكِنْ قَدْ لَا تَكُونُ الرُّؤْيَا بِالْعَيْنِ فَقُطُّ ! بَلْ قَدْ تَكُونُ بِالْقَلْبِ أَوِ الْعَقْلِ قَالَ تَعَالَى : « فَإِنَّهَا لَا تَعْمَلُ الْأَبْصَرُ وَلَيْكَنَّ تَعْمَلُ الْقُلُوبُ أَلَّا فِي الْأَصْدُورِ »⁽¹⁾ .

فَإِذَا أَدْرَكَنَا الشَّيْءَ بِالْعَقْلِ نَقُولُ : أَنَا أَبْصَرْنَا وَلَنَا أَنْ نَقُولُ : عَلِمْنَا الشَّيْءَ بِقَلْبِنَا أَوْ بِعَقْلِنَا وَدِمَاغِنَا ، أَيُّ أَدْرَكَنَا وَعَرَفَنَا .

(1) سورة الحج الآية / 46 / .

وقال بعض الصوفية: إنَّه رأى ربه في المنام على وصفه، فقيل له: كيف رأيته؟ قال: انعكس بصري في بصيرتي فصرت كلي بصرًا فرأيت من ليس كمثله شيء.

2- هناك فريق آخر من أهل السنة قالوا بعدم إمكان رؤية الله تعالى في الدنيا؛ لأنَّه لم ترد أدلة سمعية عن إمكان رؤيته تعالى في الدنيا، أما في الآخرة فنعم. والذي جاء من الأدلة السمعية هو عدم إمكان رؤية الله في الدنيا منها:

1- عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه أنَّ النبي ﷺ قال: (اعلموا أنكم لن تروا ربكم حتى تموتوا).

2- عن عائشة رضي الله عنها وقد سألها مسروق عن رؤية النبي ﷺ ربه فقالت: من حدثك أنَّ محمداً رأى ربه فقد كذب. (لا تدركه الأ بصار وهو يدرك الأ بصار). ومن حدثك أنه يعلم ما في غد فقد كذب. (وما تدرى نفس ماذا تكسب غداً). ومن حدثك أنَّ محمداً لكم فقد كذب. (يا أيها النبي بلغ ما أنزل إليك)

3- ومن الأدلة أيضاً عدم إمكان رؤية موسى عليه السلام ربه في الدنيا. (لن تراني) فإن قول الله تعالى: (لن تراني) هو دفع لما التمسه موسى في أن يراه. فلو طلب من الله رؤيته في الآخرة لما قاله له: لن تراني لأن الرؤية ممكنة في الآخرة وغير ممكنة في الدنيا. أي إنك لن تراني في الدنيا، ولكن ستتحقق لك الرؤية في الآخرة.

الثالث - أما الإجابة على الجانب الثالث - هل هناك من الأدلة السمعية ما يثبت رؤية الله في الآخرة؟ فتكون كالتالي:

مذهب المعتزلة: حيث نفوا رؤية الله تعالى في الدنيا والآخرة، وأن الرؤية غير ممكنة عقلاً فهي مستحيلة في الدنيا والآخرة كما يبنوا في أدلةهم. (لا تدركه الأ بصار...).

فالمعزلة لم يتمكنوا من إثبات الرؤية، وخالفوا قواعد الشرع، وظنوا أن إثبات الرؤية هو إثبات الجهة وهذا مستحيل في حق الله تعالى. فهو لا تغلغلوا في التزويه محترزين من التشبيه فأفرطوا.

ومن جهة ثانية فقد علق إمكان الرؤية على استقرار الجبل، وقد علم الله تعالى أن الجبل لن يستقر وسيصبح دكاً. إذاً فقد علق الرؤية على أمر مستحيل في الواقع، وهو استقرار الجبل، فالرؤبة مستحيلة. ثم إن كلمة (لن) تعني النفي المؤيد. أي لن تراني في الدنيا أبداً. وهذا تفسير الزمخشري وهو من المعتزلة.

مذهب أهل السنة: يقول الإمام الغزالى:

1- إن رؤية الله تعالى جائزه عقلاً، وهذه الرؤبة ليست لرؤبة بعضاً لبعض! فهي ليست بكيفية من كيفيات الحوادث من مقابلة وجهة، وتحيز، وهي ليست بانحصر المرئي عند الرائي بحيث يحيط به وذلك لإستحالة الحدود والنهيات على الله. وقد خص الله تعالى عباده المؤمنين بالرؤبة وخاصة الأنبياء. منها رؤبة موسى ربه وطلبه ذلك حيث قال: رب أرنى أنظر إليك .. وهذه الآية دليل على إمكان رؤية الله في الدنيا لسبعين:

1- أن موسى عليه السلام لم يطلب الرؤبة من الله إلا وهو يعلم أنها ممكنة قابلة للواقع والحصول. ولو كانت مستحيلة لكان موسى عليه السلام أولى من المعتزلة بمعرفة ذلك.

2- أن سؤال موسى عليه السلام في الدنيا، دليل على عدم معرفته بوقوع وقت هذه الرؤبة. والأنبياء لا يعرفون من الغيب إلا ما عرفهم الله به. فسيدنا موسى عليه السلام سأله الرؤبة وهو يرجي الإجابة في أي وقت.

3- أن الله تعالى علق رؤيته لموسى على أمر ممكن جائز وهو استقرار الجبل وما علق على ممكن لابد أن يكون ممكناً. فالرؤبة ممكنة.

4- أنَّ كلمة (لن) في الآية ليست للتاكيد بل هي للتأكيد.

5- رؤبة الصالحين والعارفين ربهم في الدنيا. فالإمام أحمد بن حنبل قال: إنَّه رأى ربه في المنام تسعًا وتسعين مرة، فقال: والله إن رأيته تمام الملة لأسألنه. فرأاه. فقال: سيدى ومولاى ما أقرب ما يتقارب به المتقربون إليك؟ قال تعالى: تلاوة كلامي. قال: يارب بفهم أم بغير فهم؟ قال: يا أحمد بفهم وبغير فهم.

القطب الثاني

القسم الأول

صفات المعاني

بالموازنة بين صفات المعاني والصفات المعنوية نلاحظ أنها: صفات المعاني هي: القدرة، والإرادة، والعلم، الكلام، السمع، والبصر، والحياة.

والصفات المعنوية هي: قادر، مريد، عليم، متكلم، سميع، بصير، حي.

وصفات المعاني هي صفات أزلية قائمة بذات الله غير منفصلة عنه. وهي صفات وجودية؛ لأنها متحققة موجودة بذات الله تعالى.

وصفات المعاني قائمة بذات الله زائدة على الذات موجبة له حكماً.

أما الصفات المعنوية فهي نتاج لصفات المعاني.

إن المعتزلة خالفوا أهل السنة في مسألة صفات المعاني، فأنكروا وجود هذه

الصفات فقالوا:

- 1- إن الله عالم بدون أن يتصف بصفة العلم، والله تعالى قادر دون أن تستند إليه صفة القدرة... وهكذا وقد حملهم على هذا أن إسناد هذه الصفات الذاتية إلى الله تعالى يستلزم تعدد الذوات القدماء بقدر تعدد الصفات. ومن يعتقد ذلك كافر.
 - 2- وقالوا: إن عالميته وقدرتته واجبة لذاته تعالى فلا تحتاج لوجودها إلى القدرة والعلم.
 - 3- وقالوا: إن الله كامل بذاته فيلزم إذا قلنا إن عالميته ثابتة بواسطة العلم فيه. فيكون ناقصاً بذاته مستكملاً بواسطة غيره. وهذا باطل بالاتفاق.
- ـ الواقع أن هذه الأقوال كلها أوهام جسمها المعتزلة وذلك لتحميلهم العقل أكثر من طاقته في هذه المسائل. فإن الحال في تعدد القدماء أن تعدد الذوات القديمة لا أن تعدد الصفات لذات واحدة.

أما المشبهة فقد أثبتوا الجهة لله تعالى احتراماً من التعطيل فشبهوا الله بخلوقاته وهولاء أفطروا. واعتذر أهل السنة والجماعة، ووقفهم الله تعالى للحق فتفطنوا للمسلك القصد وعرفوا أن الجهة منفية عن الله تعالى. وأن الرؤية ثابتة؛ لأنها رديف العلم وهي - أي الرؤية - تكملة للعلم وانكشفا... .

مذهب أهل السنة والجماعة:

يرى أهل السنة أن رؤية الله تعالى في الآخرة واجبة وثابتة بالأدلة السمعية الكثيرة. منها قول الله سبحانه وتعالى:

- 1- «وُجُوهٌ يَوْمَئِنُونَ نَاضِرَةٌ إِلَى رَبِّهَا نَاطِرَةٌ»⁽¹⁾.
- 2- «لِلَّذِينَ أَخْسَنُوا لَهُنَّ مُنَاهِرٌ وَرِيزَادَةٌ»⁽²⁾ وهي النظر إلى وجه الله تعالى.
- 3- «كَلَّا لِإِيمَانِهِمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِنُونَ لِتَحْجُوْبِهِنَّ»⁽³⁾. أي لا يرون ربهم عقوبة لهم.
- 4- قال النبي ﷺ: (إنكم سترون ربكم كما ترون القمر ليلة البدري)⁽⁴⁾.

وقد أجمع الصحابة الكرام على وقوع الرؤية يوم القيمة.

(1) سورة القيمة الآية / 22 .

(2) سورة يونس الآية / 26 .

(3) سورة المطففين الآية / 15 .

(4) رواه

عجزت عن خلق أبسط الأشياء، ومن ثم لعجزت بالتالي عن خلق هذا الكون وما فيه من أنظمة وقوانين و مجرات و عوالم . إذن هذا العالم المنظم الدقيق يشير إلى خالق قادر.

ونقول حسب ترتيب هذا القياس :

أصل أول	/ م / ك /	كل فعل محكم صادر من فاعل قادر
أصل ثان	/ م / ص /	العالم فعل محكم
نتيجة، مطلب	/ ن /	العالم صادر من فاعل قادر

يقول الإمام الغزالى : في أي الأصولين التزاع ؟

- فإذا قال الخصم : لم قلتم أن العالم فعل محكم ؟

يكون الجواب : إننا نقصد أنه محكم؛ لأنه يسير وفق أنظمة دقيقة مرتبة من الذرة إلى المجرة، فخلق الإنسان وترتيبه وأعضاؤه الظاهرة والباطنة يشير إلى وجود الخالق القادر. وهكذا كل ما في الكون من عجائب الإتقان. فهذا الأصل : أن العالم فعل محكم تدرك معرفته بالحس والمشاهدة، ولا يمكن جحد ذلك.

- وإذا قال الخصم : بم عرفتم أن كل فعل محكم ففاعله قادر ؟

فيجيب : بقول الإمام الغزالى : إن الإنسان يمكنه معرفة هذا العالم بأنه فعل محكم وأن فاعله قادر، ويعرف ذلك عن طريق العقل، وبالفطرة والبداهة. فالعقل يصدق به بغير دليل ، ولا يمكن لعاقل أن يجد ذلك أو ينكره.

ومع ذلك يقول الإمام الغزالى سنجرد دليلاً يقطع دابر كل جحود ومعاند فنقول : يعني أن الله قادر وأن هذا العالم المحكم المنظم هو من إبداعه وخلقه. فهذا العالم المحكم إما :

1- أن يكون صادراً عن ذات الله وهذا محال؛ لأنه لو كان صادراً عن ذات الله لكان قدرياً مثله.

2- أو يكون صادر عن قدرة وصفة زائدة عن الذات وهذا هو الصحيح.

- فإذا قال الخصم : إن صفة القدرة قديمة ، والعالم حادث ليس بقديم. فيجيب : بأن هذا الأمر يتعلق بأحكام الصفات و متعلقاتها . وهذه الأحكام هي :

- وإن العالمية ليست إلا إسناد صفة العلم نفسه إلى الله . فليس هناك محتاج ومحتاج إليه ، وبذلك نعلم أن إسناد صفة العلم أو القدرة أو الإرادة أو إلى الله لا يعني أبداً استكماله بغيره . والدليل على ذلك أن الله تعالى أستد إلى ذاته صفة العلم فقال : ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ﴾⁽¹⁾.

ومن الطبيعي أن نقيس صفات الله الأخرى على هذه الصفات فتسند إليه تعالى صفة الحياة والقدرة والإرادة والسمع والبصر والكلام والحياة إذ لو كان العلم غير ثابت لله تعالى ، لما نسب الله ذلك إلى نفسه ، ولما عبر به عن المعلوم؛ لأن التعبير بالعلم عن المعلوم دليل صحة نسبة العلم إليه تعالى .

صفة القدرة:

هي صفة أزلية قائمة بذات الله زائدة على الذات غير منفصلة عنه . يتأتي بها إيجاد كل المكنات أو إعدامها ، أو تكيفها . هذه الصفة تتعلق بالأشياء تعلقاً صلواحيًا من حيث إيجاد كل ممكן أو إعدامه أو تكيفه ، و تتعلق بالأشياء أيضاً تعلقاً تعجيزياً . من حيث تنفيذ الإيجاد والإعدام والتكييف . ويستحيل على الله ضد هذه الصفة وهي العجز .

إن صفة القدرة واحدة ، ولكن إذا نظرنا إلى تعلقها الصلواحي : فهو تعلق أزلي قديم . وإذا نظرنا إلى تعلقها التعجيزى : فهو تعلق حادث . أي أن كلا التعلقين عائدان إلى قدرة واحدة ، وإنما الحادث هو التعلق التعجيزى بالأشياء . أما صفة القدرة ذاتها فهي قديمة على كل حال .

الدليل العقلي على صفة القدرة:

يقول الإمام الغزالى : إن محدث هذا العالم قادر . وهذا العالم المحكم المرتب المتقن وفق نظام دقيق ، الذي يشمل كل أنواع العجائب والآيات ، المحير للعقل والألباب يدل ويشير على أنه لم يصدر عن ذات عاجزة؛ لأنها لو كانت عاجزة

(1) سورة البقرة الآية / 255 .

- فإذا قال الخصم: هل خلاف المعلوم مقدور. أي ممكن؟
يكون الجواب: أنه ثبت أن كل ممكّن مقدور، وأن الحال ليس بمقدور فهل خلاف المعلوم محال أم ممكّن؟
 يمكن معرفة ذلك إذا عرفنا معنى (الحال والممكّن والواجب).
 فإذا قلنا مثلاً: إن العالم إما أن يكون واجباً أو ممكّناً أو محالاً.
 1- أما كون العالم واجب: إذا اعتبر تعلق الإرادة القديمة به فهو واجب الوجود بغيره - أي بالله - لا جائز.
 2- أما كون العالم محال: إذا اعتبر عدم تعلق الإرادة به فيكون حدوثه وجوده محالاً؛ لأنّه يؤدي إلى حدوث حادث بلا سبب ولا مرجع.
 3- أما كون العالم ممكّناً: إذا لم نعتبر معه وجود الإرادة ولا عدمها أي ننظر إلى ذات العالم فقط ، فيكون له وصف الإمكاني .
 وهناك ثلاثة مسائل أو فروع بالنسبة إلى قدرة الله تعالى وهي :

الفرع الأول

إذا رجعنا إلى قول الخصم: هل خلاف المعلوم مقدور؟
 نجيب: إن خلاف المعلوم غير مقدور. ويمكن التمثيل على ذلك بما يلي:
 إذا سبق في علم الله أن زيداً سيموت في صيحة يوم السبت فهل خلق الحياة لزيد صيحة يوم السبت أمر ممكّن أم غير ممكّن؟
الجواب:

- إن خلق الحياة لزيد ممكّن بالنظر إلى عملية الخلق ذاته دون الالتفات إلى غيره، أي إنَّ الخلق ممكّن للذاته.
- وإن خلق الحياة لزيد محال غير ممكّن إذا كانت عملية الخلق متعلقة بعلم الله . فإذا لم يمت زيد في صيحة يوم السبت وبقي على قيد الحياة، فعند ذلك يقلب علم

- أن صفات الله تعالى ليست هي عين الذات ولا منفصلة عن الذات بل هي زائدة على الذات.
- أن صفات الله تعالى قدية وليس حادثة.
- أن صفات الله تعالى قائمة بذاته.
- أسماء الله المشتقة عن الصفات صادقة عليه أولاً وأبداً.

أما متعلقات الصفات فهي :

- القدرة والإرادة: تتعلقان بالممكّنات فقط إيجاداً وإعداماً.
- العلم والكلام: تتعلقان بالواجبات والممكّنات والمستحبّلات.
- السمع والبصر: تتعلقان بال موجودات فقط .
- الحياة: لا تتعلق بشيء؛ لأنّها صفة خاصة بذات الله .

صفة القدرة متعلقة بجميع المقدورات والممكّنات كلها التي لا نهاية لها . ولا يخفى ذلك . إذا لا نهاية للمقدورات . وإن العالم من هذه الممكّنات إذا فإن قدرة الله تعالى القديمة تتعلق به ، فنقلته من حالة العدم إلى حالة الوجود .

- فالمكان مستمر أبداً والقدرة واسعة لجميع الممكّنات التي لا نهاية لها . ونعني بالممكّنات التي لا نهاية لها أن خلق الحوادث بعد الحوادث لا ينتهي .
- وإذا أردنا أن نبرهن أن قدرة الله تتعلق بكل وجميع الممكّنات نقول : لقد ثبت أن صانع هذا العالم واحد وهو الله .

- فإما أن يكون بإزاء كل مقدور قدرة . والمقدورات لا نهاية لها ، فيلزم وجود قدرة متعددة لا نهاية لها وهذا محال كما سبق في إبطال دورات لا نهاية لها .
 - وإما أن تكون القدرة واحدة ، فيكون تعلقها بمقدورات لا نهاية لها؛ لأن القدرة على خلق الشيء قدرة على خلق مثله . فإذا كان الله قادرًا على فعل شيء فهو قادر على فعل مثله .
- والنتيجة:** أنه مهما تعددت المقدورات ، فإنها تتعلق بالقدرة الواحدة وأن الإمكان لا ينحصر في عدد .

الجبرية: الذين نفوا عن الإنسان القدرة والإرادة، ورفعوا عنه التكاليف، فهو مiser لا مخير، وغير مسؤول عن أفعاله؛ لأنه لا حرية له ولا اختيار، ولا يسند إليه أي عمل لا خلفاً ولا كسباً، فهو كالريشة في مهب الريح، وإن الله تعالى يخلق أفعاله كلها خيراً وشراً، وإنما تنسب الأفعال إلى الإنسان مجازاً.

الرد على الجبرية:

أجمع العلماء أن هذا المذهب ضلال واضح وقد يؤدي إلى الكفر، إذ أنه ينسب الشر والكفر إلى الله. وتعالى الله علوياً كبيراً أن يجبر الإنسان على الكفر ثم يحاسبه عليه، أو يجبره على فعل الشر والظلم ثم يعاقبه عليه. قال تعالى: «وَإِنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَامٍ لِّلْعَبِيدِ»⁽¹⁾. وقال أيضاً: «وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا»⁽²⁾. وقد أبطل مذهب الجبرية أيضاً العقل والبداهة؛ لأن كل ما يناقض العقل مردود. وإن كان الإنسان مجبوراً لا إرادة له ولا قدرة له في أفعاله، فعليه أن لا يشتم من شتمه ولا يضرب من ضربه ولا يعاقب من أساء إليه. وقد شنع عليهم الشاعر مذهبهم فقال:

القاه في اليم مكتوفاً وقال له إياك إياك أن تقبل بالماء

المعتزلة:

لقد أنكر المعتزلة تعلق قدرة الله بأفعال العباد وقالوا: إن الإنسان يخلق أفعاله بقدرة أو دعها الله فيه. **مُخْرِّب** بجميع أفعاله. فهو يؤمن ويُكفر ويُطيع ويُعصي بإرادته ومشيئته الحرة. وكل أعماله التكليفية التي هي مناط الشواب والعقاب، الصادرة عنه بقدرته ومشيئته.. هي مخلوقة له لا لله.

الرد على المعتزلة:

1- لقد أجمع العلماء على بطلان مذهبهم؛ لأن فيه تخطيراً وتجاوزاً لمقام العبد، وتعجيزاً لمقام الألوهية.

(1) سورة آل عمران الآية / 182 /.

(2) سورة الكهف، الآية / 49 /.

الله جهلاً؛ لأن الله تعالى علم أن زيداً سيموت صبيحة يوم السبت.. ومن الحال أن ينقلب علم الله جهلاً.

فتبين إذاً أن الخلق - خلق الحياة لزيد - أمر ممكن لذاته محال لغيره، أي أمر محال للزوم استحالته في غيره، وهو استحاله إنقلاب العلم جهلاً.

3- فحياة زيد مقدورة أي ممكنة من حيث إمكان الحياة - أي من حيث إنها حياة فقط - ومن حيث عدم قصور أو ضعف في ذات القدرة الإلهية.

4- وإن حياة زيد غير مقدورة وغير ممكنة من حيث تعلقها بعلم الله؛ لأن الله يعلم أن زيداً سيموت في هذا الوقت - أي السبت مثلاً..

فخلاف العلوم غير مقدور؛ لأنه ثبت لدينا أن الله تعالى يتصرف بصفة العلم، فهو يعلم كل ما في هذا الكون، ويعلم المكنات والواجبات والمستحبات، أي إن صفة العلم تتعلق بكل هذه الواجبات والمكتنات والمستحبات ولا شيء منها يكون غير معلوم لله تعالى. فالله يعلم كل المكتنات والمقدورات فكيف يكون خلاف العلوم مقدوراً؟ أي كيف يكون ما لا يعلمه الله أمراً مقدوراً ممكناً، وهذا محال، إذاً فخلاف العلوم غير مقدور.

الفرع الثاني :

علاقة القدرة الإلهية بالقدرة الإنسانية.

- إذا قال الخصم: هل مقدورات الإنسان - أي أفعاله - وسائر الأحياء والحيوانات - أي أفعالها - هي مقدورة لله أم لا؟

فإن كانت أفعال الإنسان غير مقدورة لله تعالى - أي لا تتعلق بقدرة الله تعالى - فهذا ينافي عموم تعلق القدرة - أي تعلق قدرة الله بكل المكتنات.

وإن كانت أفعال الإنسان مقدورة لله تعالى، لزم كون مقدور بين قادرين - أي إن الفعل بين قادرين: قدرة الله تعالى وقدرة الإنسان - وهذا محال.

ويجيب الغزالى: لقد انقسم الناس في هذا الأمر فنات وأحزاباً منهم:

مذهب أهل السنة والجماعة:

لقد قال هؤلاء: إن الجبر محال باطل، وإن الخلق والاختراع اقتحام هائل. وإنما الحق هو إثبات قدرتين على فعل واحد. أي قدرة الله وقدرة الإنسان. كفعل الكتابة. إن كل فعل يتوقف على أمرين:

1. وجود آلات ووسائل الفعل ومقوماته كأعضاء الإنسان والوسائل المستخدمة.
2. اكتساب الفعل وابعاته عن إرادة الإنسان وقدرته التي أودعها الله فيه.

فالكتابة مثلاً: لابد لها من وسائل: كالقلم والورق، وأعضاء الإنسان كاليد والأصابع والحركة... فالله تعالى خلق الإنسان وخلق له القدرة والإرادة والحركة والأعضاء والحواس والأعصاب.. وخلق كل الوسائل الممكنة والأدوات.. وما على الإنسان إلا أن يكتسب الفعل اكتساباً فيستخدم ما خلقه الله له في عمل الكتابة. فالقصد والعزم والكسب من الإنسان، وخلق الفعل وأسبابه من الله. فيحاسب الإنسان على الكسب والقصد لا على خلق الفعل. قال تعالى:

﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾⁽¹⁾

وقال أيضاً: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا أَنْكَسَتْ﴾⁽²⁾.

وقال أهل السنة والجماعة أيضاً: إن وجود مقدورين قادرین أمر ممکن، أي قدرة الله وقدرة الإنسان. واختلاف قدرة الله وقدرة الإنسان واختلاف وجه تعلقهما بشيء واحد أمر ممکن غير مستحيل.

فإذا قال الخصم: ما الذي حملكم على إثبات مقدورين قادرین؟ نقول:

/م ك/

كل حدث ممکن

/م ص/

فعل العبد حدث

/ن/

فعل العبد ممکن

ونقول أيضاً:

(1) سورة المدثر، الآية /38/.

(2) سورة البقرة، الآية /286/.

2. لقد أجمع السلف رضي الله عنهم. أنه لا خالق إلا الله ولا مبدع سواه وأن قول المعتزلة. بأن الإنسان يخلق أفعاله. إنكاراً لما أجمع عليه السلف.

3. إن المعتزلة نسبوا خلق الأفعال إلى قدرة الإنسان. أو سائر الأحياء. مع أن الإنسان وسائر الأحياء من المخلوقات. . تتصف بقدرة وإرادة محدودة، وكذلك تتصف بعلم محدود.

والآمثلة على ذلك كثيرة من أفعال الحيوانات:

أ. كالعنكبوت: التي تسج من البيوت أشكالاً غريبة يعجز المهندس عن استدارتها وتوازي أضلاعها وتناسب ترتيبها ونحن نعلم بالضرورة. الفطرة. أن العنكبوت لم تسج بيته عن علم ومعرفة، وقد عجز المهندس من معرفة ذلك أو عمل مثله.

ب. وكذلك النحل: التي تشكل بيته على شكل سداسي، دون بقية الأشكال؛ لأن الشكل السادس له خاصية دلت عليها البراهين الهندسية، لا توجد في غيره. وهذا الشكل السادس مبني على عدة أصول وقواعد منها:

1. الشكل السادس هو أقرب الأشكال إلى المستديرة.

2. الشكل السادس .. إذا وضعت الأشكال السادسية متقارنة متلاصقة لا يبقى بينها فرج وفراغات معطلة. والنحل يحتاج إلى بيت لا خلل ولا فرج بينها تسع لأكبر عدد ممکن لذلك سخرها الله تعالى لاختيار الشكل السادس لصناعة بيته.

ترى هل عرف النحل كل الأشكال الهندسية حتى اختار الشكل السادس، أم سخره الله تعالى لصنع ما هو مضطري إليه؟ وقد عجز كبار العقلاه والمهندسين عن معرفة دقائق هذه الأمور من عجائب خلق الله تعالى المنفرد بالإبداع والإيجاد والخلق. وفي هذا الكون الكثير الكثير من العجائب مما يعلـ الصدور إيماناً بعظمة الله وقدرته وجلاله.

فكيف تقول المعتزلة وأمثالهم: إن الإنسان وسائر المخلوقات تخلق أفعالها، فيساهمون مع الله في خلق وإبداع واختراع مثل هذه العجائب والآيات؟!

وأعْلَمُ بِقُدرَةِ اللَّهِ فَلَمْ يَخْالِفْ مِذَهَبَنَا، إِلَّا قَوْلَنَا أَنَّهَا وَقَعَتْ بِقُدرَةِ اللَّهِ تَعَالَى إِذْ كَيْفَ يَكُنْ وَقْوَعُ مَقْدُورٍ بِقُدرَةِ حَادِثَةٍ - قُدرَةِ الْإِنْسَانِ - بِدُونِ قُدرَةِ اللَّهِ تَعَالَى؟ إِذْ إِنَّ قُدرَةَ الْإِنْسَانِ الْحَادِثَةَ هِيَ مَقْدُورَةُ اللَّهِ تَعَالَى.

5. وإذا قال الخصم: إن وجود القدرة التي لا يقع بها مقدور هي والعجز بمثابة واحدة.

يكون الجواب: كما ساق الإمام الغزالى :

إن قدرة الله تعالى مطلقة «إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ»⁽¹⁾. وهي متعلقة بكل المكنات «إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ»⁽²⁾.

ولا يمكن أن تُنسب العجز إلى الله فهو محال. فلا بد من إثبات قدرتين متفاوتتين، قدرة أعلى وقدرة أضعف وأشبه بالعجز. وأنت بين خيارين:
أـ. إما أن تثبت للعبد قدرة توهם نسبة العجز له من وجه.
بـ. وإما أن تثبت للله تعالى قدرة توهם نسبة العجز له «سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يَقُولُونَ عَلَوْا كَبِيرًا»⁽³⁾; لأن ذلك محال.

الفرض الثالث :

إذا قال الخصمـ المعذلةـ: إن أهل السنة يدعون أن قدرة الله تتعلق بكل المكنات والحوادثـ وإنـ أكبرـ ماـ فيـ العـالـمـ منـ الحـركـاتـ والأـفـاعـالـ يـتـولـدـ بـعـضـهاـ مـنـ بـعـضـ بـالـضـرـورـةـ.

يكون الجواب: إن معنى التولد أو مفهوم التولد، أن يخرج جسم من جوف جسم كما يخرج الجنين من بطن الأم، وكما يخرج النبات من بطن الأرض. وهذا محال بالنسبة للأعراض، إذ لا يتولد بعضها من بعض.

(1) سورة البقرة، الآية / 20 / .

(2) سورة يس، الآية / 82 / .

(3) سورة الإسراء، الآية / 43 / .

كل ممكـنـ تـعـلـقـ بـقـدـرـةـ اللـهـ تـعـالـىـ فـعـلـ العـبـدـ مـمـكـنـ فـعـلـ العـبـدـ تـعـلـقـ بـقـدـرـةـ اللـهـ تـعـالـىـ

إذاً فـعـلـ العـبـدـ إـنـ لـمـ تـعـلـقـ بـقـدـرـةـ اللـهـ تـعـالـىـ كـمـاـ تـقـولـ الـمـعـذـلـةـ فـهـوـ مـحـالـ.

1ـ فإذا قال الخصم: كيف يكون مقدور بين قادرین؟

يكون الجواب: إن الله تعالى خالق لأفعال العبد وليس للعبد إلا الكسب فقط. فهو يكسب أفعالاً بقدرة أو دعها الله فيه. فالله تعالى: (هو الخالق للقدرةـ قدرة العبدـ و خالق للمقدورـ الحركةـ معاًـ أيـ إنـ قدرةـ اللهـ تـعـالـىـ هيـ التـيـ أوجـدتـ قدرةـ الإنسانـ،ـ وأوجـدتـ المـقدـورـ (الـحـرـكـةـ،ـ الـكـلـامـ،ـ الـمـشـيـ...ـ)ـ فـالـلـهـ تـعـالـىـ هوـ الـذـيـ يـخـلـقـ أـفـعـالـ عـبـادـ بـقـدـرـتـهـ،ـ وـالـإـنـسـانـ لـيـسـ لـهـ إـلـاـ الـكـسـبـ وـلـاـ يـعـتـبرـ خـالـقاـ لـأـفـعـالـهـ).

2ـ وإذا قال الخصم: إن قدرة الإنسان المخلوقة الحادثة لابد أن تتعلق بالمقدورـ أيـ الحـرـكـةـ مـثـلاـ أوـ الـفـعـلــ منـ حـيـثـ التـأـثـيرـ وـالـإـيجـادـ،ـ لأنـ النـسـبـةـ بـيـنـ المـقدـورـ وـالـقـدـرـةـ كـنـسـبـةـ الـمـسـبـ إـلـىـ السـبـ،ـ وـهـوـ كـوـنـهـ بـهـ.

يكون الجواب: إن القدرة الحادثة المخلوقة متعلقة بالمقدورـ أيـ إنـ قدرةـ الإـنـسـانـ مـتـعـلـقـةـ بـالـفـعـلـ (الـحـرـكـةـ،ـ الـكـتـابـةـ)ـ قـبـلـ وـقـوـعـ الـفـعـلـ؛ـ لـأـنـ دـعـهـ بـهـ قـبـلـ وـقـوـعـ الـفـعـلـ أمرـ مـحـالـ،ـ وـالـقـدـرـةـ مـتـعـلـقـةـ بـالـمـقدـورـ أـيـضاـ عـنـدـ حدـوثـ الـفـعـلـ؛ـ لـأـنـ التـعـلـقـ عـنـدـ الـحـدـوثـ يـعـبـرـ عـنـهـ بـالـوـقـوعـ بـهـ.

3ـ وإذا قال الخصم: إن معنى تعلق القدرة قبل وقوع المقدور أن المقدور إذاً وقع بها.

يكون الجواب: إن هذا التعلق ليس في الحالـ بلـ هوـ انتـظـارـ تـعـلـقـ،ـ فيـقـالـ:ـ إـنـ الـقـدـرـةـ مـوـجـودـةـ وـهـيـ صـفـةـ لـاـ تـعـلـقـ لـهـاـ،ـ وـلـكـنـ يـتـنـظـرـ لـهـاـ تـعـلـقـ إـذـاـ وـقـعـ الـمـقدـورـ بـهـاـ.

4ـ فإذا قال الخصم: معنى يـتـنـظـرـ التـعـلـقـ أيـ مـتـهـيـةـ لـوـقـعـ الـمـقدـورـ بـهـاـ.

يكون الجواب: الواقع أنه لا معنى للتـهـيـهـ إـلـاـ اـنـتـظـارـ الـوـقـوعـ بـهـاـ،ـ وـذـلـكـ أـنـهـ لاـ يـوـجـبـ التـعـلـقـ فـيـ الـحـالـ.

ويـقـولـ الـإـمـامـ الـغـزـالـيـ:ـ فـكـمـاـ يـعـقـلـ عـنـدـكـمـ وـجـودـ قـدـرـةـ مـتـعـلـقـةـ بـالـمـقدـورـ،ـ وـالـمـقدـورـ غـيرـ وـاقـعـ بـهـاـ،ـ كـذـلـكـ يـعـقـلـ عـنـدـنـاـ وـجـودـ قـدـرـةـ،ـ وـالـمـقدـورـ غـيرـ وـاقـعـ بـهـاـ وـلـكـنـهـ

فإن قيل: هل معلوماته نهاية؟ يكون الجواب: لا؛ لأن الموجودات في الحال وإن كانت متناهية. فإن المكنات في المستقبل غير متناهية، والممكنت التي ليست موجودة يمكن أن يوجد لها أو لا يوجد لها. فيعلم إذاً ما لا نهاية له. فمثلاً نقول ضعف الاثنين أربعة، وضعف الأربعة ثمانية، وضعف الثمانية ستة عشر إلى ما لا نهاية له، والإنسان لا يعلم من مراتبها إلا ما يقدر به ذهنه، فإذاً فمعرفة أضعاف أضعاف الاثنين، هو عدد واحد يخرج عن الحصر، وكذلك كل عدد. فكيف غير ذلك من النسب والتقديرات.

صفة الحياة:

وتعني أن الله حي وهو معلوم بالضرورة، ولم ينكر أحد أنَّ الله حيٌّ من أتعرف بكونه تعالى عالماً قادرًا، لأن كون العالم القادر حيًّا ضروري، إذ لا نعني بالحي إلا ما يشعر بنفسه ويعلم ذاته وغيره، والعالم بجميع المعلومات، والقادر على جميع المقدورات كيف لا يكون حيًّا!

صفة الإرادة:

الإرادة لغة: هي مطلق القصد.

والإرادة اصطلاحاً: هي صفة أزلية قديمة قائمة بذات الله غير منفصلة عنه وتعلق بكل المكنات ويستحيل على الله ضدها. ومن شأن الإرادة تخصيص المكنات ببعض ما يجوز عليها من إيجاد أو إعدام أو تكيف، بقطع النظر عن مؤثر خارجي سواء ظهرت هذه المكنات إلى حيز الوجود أم لم تظهر.

إن معنى الإرادة: هو إيجاد المكن على مقتضى علم الله الأزلي من حيث الشكل والزمان والمكان.

وقد سبق في علم الله الأزلي مثلاً: أنه سيخلق محمداً عليه السلام على هيئة كذا في مكان كذا في زمان كذا. فتعلقت إرادة الله بذلك.

فمثلاً: تولد حركة الخاتم بحركة اليد. إذ ليس لحركة اليد جوف حتى يتولد منه، وتخرج منه حركة الخاتم! والذى يحدث هو أن حركة الخاتم كامنة في حركة اليد، فإذا تحركت اليد تحرك الخاتم بحركة اليد، وهذا يدرك بالمشاهدة؛ لأن حركة اليد دون حركة الخاتم أمر محال. والحال غير مقدور. فإذا قال الخصم: يعني بالتولد وجود موجود عقب موجود حادث به. أي لا يعني بالتولد خروج جسم من جوف جسم آخر. فلأين الإشكال؟ وما الدليل على بطalan ذلك؟

يكون الجواب: الدليل على بطلانه ما دل على بطلان كون القدرة الحادثة موجودة! لأنَّه من المستحيل حصول مقدور بقدرة حادثة، فكيف يمكن حصول مقدور بما ليس بقدرة؟ وإسحاق ذلك يرجع إلى عموم تعلق القدرة. أي إنَّ قدرة الله تعالى تتعلق بكل المقدورات. أي لا يمكن أن يقوم الإنسان بقدرته بأي فعل بدون قدرة الله تعالى؛ لأنَّ قدرة الله متعلقة بقدرة الإنسان؛ ولأنَّ خروج المقدور عن القدرة. أي حصول المقدور بغير قدرة محال. وأمر مُبطل^(١) لعموم تعلق القدرة، بل موجب للعجز والتمانع^(٢).

والخلاصة: إنَّ كل الحالات، جواهرها وأعراضها الحادثة منها (في الأحياء والجمادات - واقعه بقدرة الله. وهو الله - المستبد باختراعها وإيجادها وخلقها. ولا يقع (يوجد) بعض المخلوقات ببعض، بل الكل يقع - يوجد ويخلق - بالقدرة أي بقدرة الله تعالى).

صفة العلم:

ويقصد بها أنَّ الله عالم بجميع المعلومات الموجودات والمعدومات فالموجودات إما أن تكون قديمة أو تكون حادثة، والقديم له ذات وصفات. ومن علِّمَ غيره فهو بذاته وصفاته أعلم. أي يجب ضرورة أن يكون بذاته وصفاته أعلم إن ثبت أنه عالم بغيره.

(1) لأنَّ قدرة الله تعالى تتعلق بكل المكنات. هذه القدرة مطلقة لا يعجزها شيء، أو يمتنع عنها إيجاد شيء.

يقول الإمام الغزالى: إن الله تعالى مريد لأفعاله أي إنَّ الفعل الصادر عن الله هو من الممكنات، أي يمكن أن يوجد ويعکن أن لا يوجد.

- 1 - فلا يكفي ذات الفعل لوجوده. أي لترجح وجوده على عدمه؛ لأن نسبة الذات - ذات الفعل - إلى الضدين (وجوده وعدمه) واحدة.
- 2 - وكذلك لا تكفي القدرة لوجود الفعل؛ لأن نسبة القدرة إلى الضدين واحدة.
- 3 - وكذلك لا يكفي العلم لوجود الفعل؛ لأن العلم يتبع العلوم ويتعلق به على ما هو عليه، ولا يجعل أحد الممكين مرجحاً على الآخر.

مثال: إن الله تعالى يعلم أن وجود هذا العالم أو الكون في الوقت الذي وجد فيه كان ممكناً. وأن وجوده بعد ذلك وقبل ذلك كان مساوياً له في الإمكان؛ لأن هذه الإمكانيات متساوية.

فتعلق العلم بوجود العالم في الوقت الذي وجد فيه - لعلة تعلق الإرادة له. فتكون الإرادة للتعميم علة، ويكون العلم متعلقاً به تابعاً له. ولو جاز أن يكتفى - وجود الفعل - بالعلم عن الإرادة، لاكتفى به عن القدرة. وبالتالي لكان العلم يكتفى في وجود أفعالنا دون أن تحتاج إلى الإرادة وهذا محال.

ـ فإذا قال الخصم: إن ذات الفعل لا تكفي لوجوده، فلا بد من القدرة، والقدرة لا تكفي أيضاً فلا بد من الإرادة.

يكون الجواب: إن الإرادة لا تكتفى؛ لأن الإرادة القديمة عامة التعلق، كالقدرة، فنسبتها إلى الأوقات واحدة ونسبتها إلى الضدين - الوجود والعدم - واحدة.

مثال: فإذا وجدت الحركة بدلاً عن السكون فلأن الإرادة تعلقت بالحركة لا بالسكون ..

ولكن هل كان يمكن أن تعلق الحركة بالسكون؟

ـ فإن قيل: لا . فهو محال؛ لأن الإرادة القديمة تعلق بكل الممكنت.

ـ وإن قيل: نعم . فهما متساويان أي إنَّ الحركة والسكون تعلقان بالإرادة القديمة.

والمعنى يشمل الخير والشر وقد قيل: هل تتعلق إرادة الله تعالى بالخير والشر وبالحسن والقبح؟

يرى بعض العلماء أنه يجوز نسبة الشر إلى الله تعالى في مقام التعليم والعبرة، لا في غيره، كخلقه القردة والخنازير.

الإرادة الصلوحية والإرادة تعجيزية:

إن صفة الإرادة لله تعالى واحدة وقديمة، ولكن الذي يختلف فيها اعتبار التعلق وعدمه.

ـ فإذا نظرنا إلى معنى التعلق الأزلي القائم بذات الله الصالحة المتعلقة بالممكنت تكون الإرادة صلوجية.

ـ وإذا نظرنا إلى تعلق الإرادة بمراحل من المرادات تكون الإرادة تعجيزية.

ـ والسؤال: كيف يكون تعلق الإرادة الإلهية بالممكنت قدماً؟ كالإرادة الصلوحية العامة مع أنها نسميتها تعجيزية؟

ـ يكون الجواب: إن تعلق الإرادة الإلهية بإيجاد الشيء أو إدانته، هو تعلق قدماً ولا يمكن أن يكون حادثاً. إذ لو كان حادثاً لكان الله غير عالم ببعض ما يريد خلقه وفعله في المستقبل وهذا محال. أي من المستحيل أن يكون الله غير عالم بما يريد خلقه، وثبت بذلك عكسه وهو أن الله يعلم.

ـ إن الله تعالى يعلم من الأزل كل ما سيفعله أو سيخلق في الوقت والحين. وهذا يعني بالبداية أن إرادة الله التعجيزية مصاحبة لعلمه القديم . وأن كلمة (التعجيزية) يخيل للإنسان أن معناها الخلق والظهور وهو حادث ، وهذا صحيح بالنسبة للقدرة. أما بالنسبة للإرادة فالتعجيز هو محض تعلق الإرادة بالممكنت سواء ظهرت إلى الوجود أم لم تظهر بعد.

ـ وقد تتعلق إرادة الله بالممكنت فقط ولا تتعلق بالمستحبلات والواجبات.

ـ أما إرادة الإنسان فقد تتعلق بعمل من الأعمال، ثم يطويه عن التنفيذ أمر ما، فتسمى إرادته هذه تعجيزية.

- فإذا قال الخصم : ما الذي أوجب تخصيص الإرادة القدية بالحركة دون السكون؟ فلا بد من مخصص ، والمخصص يلزمُه مخصوص .. وهكذا بسلسل التخصص إلى غير نهاية .

يكون الجواب : هذا السؤال غير معقول . وقد حير عقول أصحاب الفرق ولم يوفق للحق - إلا أهل السنة والجماعة .

وأما الفرق التي أجبت على هذا السؤال فهي :

١- الفلسفه : قالوا : إن ذات الله قديمة ، وإنَّ العالم وجد لذات الله تعالى . وليس لله تعالى صفة زائدة عن الذات . فلما كانت الذات قديمة ، كان العالم قديماً ، وكانت نسبة العالم إلى الله كتبة المعلول إلى العلة . فالفلسفه نفوا صفات المعاني .

٢- المعتزلة : إن المعتزلة نفوا صفات المعاني أيضاً خوفاً من تعدد الذوات . وقالوا : إن العالم حادث بإرادة حادثة حدثت له في الوقت الذي حدث فيه ، لا قبله ولا بعده . (هذه الإرادة حدثت له لا في محل ، أي إن الله ليس محلًا للحوادث) .

٣- المشبهة أو الجسمة : قالوا : إن العالم حادث ، حدث بإرادة حادثة ، حدثت في ذات الله . وهولاء هم القائلون بكون الله محلًا للحوادث .

٤- أهل السنة والجماعه : قالوا : إن العالم حادث في الوقت الذي تعلقت به الإرادة القدية بحدوثه في ذلك الوقت من غير إرادة ومن غير تغير صفة القديم (أي إن العالم حادث عن الإرادة القدية) .

الرد على الفرق السابقة :

- الرد على الفلسفه :

إن الفلسفه قالوا يقدم العالم ؛ لأنَّه صادر عن الذات القدية . وهذا القول محال ؛ لأنَّ العالم فعل صادر عن الله . والفعل لا يمكن أن يكون قديماً . ومعنى الفعل : أنه لم يكن ثمَّ كان . فإنَّ كان قديماً موجوداً مع الله أبداً فكيف يكون فعلاً؟ فإذا كان العالم قديماً ، فإننا نراه مخصوصاً بمقدار مخصوص ووضع مخصوص . ويندو ذلك من أمرين :

١- حركة الأفلاك : بعضها مشرقية . أي من المشرق إلى الغرب . وبعضها مغربية . أي من المغرب إلى الشرق .

فكيف يلزم من الذات القدية أو من دورات الأفلاك القدية . وهي قديمة عند الفلاسفة . أن تعيين جهة عن جهة أو أن تعرف جهة من جهة؟ وهذا لا جواب له عندهم .
٢- يقولون : إنَّ الفلك الأقصى . وهو الفلك التاسع عند الفلاسفة . هو المحرك لجميع السموات ، يتحرك بين قطبين شمالي وجنوبي .

والقطبان : هما عبارة عن نقطتين متقابلتين على الكرة ، الثابتين عند حركة الكرة على نفسها .

والجواب : كيف يمكن تعيين نقطتين من بين سائر النقاط على سطح الكرة؟ إذ يمكن أن تكون كل منطقة في الكرة قطبًا .

إذاً لابد من وصف زائد على الذات الإلهية ، وهي الإرادة التي من شأنها أن تخصص الشيء عن مثله .

الرد على المعتزلة :

١- يقول الغزالى : إن المعتزلة قالوا : إن الله تعالى يريد بإرادة حادثة له لا في محل . وإنَّ العالم حادث يراده حادثة له لا في محل : إذ نفوا عن الله صفات المعانى القدية القائمة بذات الله .

ولكن إذا لم يكن هناك إرادة قديمة قائمة بذات الله فكيف يكون مريداً بلا إرادة؟
هذا محال طبعاً . كمن يقول مثلاً : إنه يريد بإرادة قائمة بغيره ..

٢- إذا كان العالم حادثاً بإرادة حادثة . فلم حدثت هذه الإرادة في هذا الوقت على الشخصوص؟

وللإجابة نقول :

أـ إن كانت حدثت بإرادة أخرى ، فهذا يلزم أن هذه الإرادة الأخرى حدثت بإرادة أخرى ، وهذا ما يلزم التسلسل إلى غير نهاية وهذا محال .

بـ وإن كانت حدثت بلا إرادة، فإن العالم حدث في هذا الوقت على الخصوص بلا إرادة؛ ولكن العالم يفتقر إلى إرادة لخدوته.

الرد على من قال إن الله محل للحوادث :

إن الذين قالوا بحدوث إرادة في ذات الله غير متعلقة بالحدث، قد دفعوا أحد الإشكاليين: وهو كون الله مريداً بإرادة في غير ذاته، ولكنهم زادوا إشكالاً آخر، هو كون الله تعالى محلاً للحوادث. وهذا القول يوجب حدوث الله. وهذا مستحيل؛ إنَّه ثبت أن الله قديم وليس بحادث.

أهل السنة والجماعة: قالوا: إن كل الحوادث حدثت بإرادة قديمة تعلقت بها. هذه الإرادة هي صفة من شأنها تمييز الشيء عن مثله.

فإذا قال قائل: لم ميّزت الإرادة الشيء عن مثله؟

نجيب: كقول القائل: لم كان العلم علماً؟ ولم كان الممكِن ممكناً والواجب واجباً؟ وهذا السؤال محال؛ لأن العلم علم لذاته وكذلك الممكِن والواجب وسائل الذوات. وكقول القائل أيضاً: لم كانت الإرادة إرادة والقدرة قدرة؟ وهذا السؤال أيضاً محال.

متعلق صفة الإرادة:

معنى التعلق: ما يقتضي أو يستلزم أمراً زائداً على القيام بعملها. متعلقات صفات المعاني: قد مرت سابقاً.

أما متعلقات الإرادة: فإنها تتعلق بكل الممكِنات؛ لأن كل حادث حدث بقدرة الله، وكل حادث يحتاج إلى إرادة. وكل من يتصف بالقدرة على الحدوث يجب له الإرادة.

نكل مقدور مراد

كل حادث مقدور

كل حادث مراد

فالقدرة: تقتضي مقدوراً يتأتى بها إيجاده وإعدامه.

تعالى خالق لأفعال العباد، وإن الإنسان المكلف شرعاً، له كسب الفعل بالاختيار الحر. فالإنسان يحاسب على الكسب لا على الخلق.

الفرق بين الإرادة والرضا والأمر والنهي:

إن إرادة الله تعالى تتعلق بكل أمر ممكن. وهذا التعلق لا يستلزم شيئاً من القسر والإجبار لأفعال العباد وتکلیفهم.

فخلق الشر أو الضار، كالسم مثلاً: لا يستلزم تناول العبد له. وعلى هذا يقال: إن الله تعالى يريد الخير والشر والكفر والإيمان، والطاعة والعصيان، والمحبوب والمكره، ومعنى ذلك: أن إرادة الله تعالى تعلقت بها ثم أوجدها القدرة. وهذا من كمال مرتبة الألوهية.

- فإذا قال الخصم: كيف يأمر الله بما لا يريد؟
وكيف يريد شيئاً وينهى عنه؟

وكيف يريد الفجور والمعاصي والظلم..؟
يكون الجواب: إن الإرادة مغایرة للرضا، والأمر والنهي والمحبة والكراهية.

فالرضا: هو قبول الشيء والإثابة عليه، وكذلك المحبة والأمر.
فالرضا والمحبة والأمر: يتعلق كل منها بالأمر المستحسن المحبوب ولا يتعلق كل منها بالبيح المكره.

قال تعالى: «إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَا عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يُعَظِّمُ لَعْنَكُمْ تَذَكَّرُونَ»⁽¹⁾. وقال أيضاً: «إِن تَكُفُّوا فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنْكُمْ وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفُرُ وَإِن تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ»⁽²⁾.
وقال تبارك وتعالى: «وَلَئِنَّ اللَّهَ حَبِّبَ إِلَيْكُمْ الْأَيْمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرِهَ إِلَيْكُمُ الْكُفُرُ وَالْفُسُوقُ وَالْعِصْيَانُ أُولَئِكَ هُمُ الْرَّاشِدُونَ»⁽³⁾.

(1) سورة النحل الآية / 90.

(2) سورة الزمر الآية / 7.

(3) سورة الحجرات الآية / 7.

إذاً إن كل شيء في الوجود يقع بعلم الله وإرادته من خير أو شر أو كفر أو إيمان، أو طاعة أو معصية... .

وإن كل الفواحش والمنكرات والمعاصي والكفر والفسق.. . تقع بإرادة الله تعالى، ولكن لا تكون بأمره ولا رضاه ولا محبته وإن كانت متعلقة بإرادته. فالله تعالى يريد الإيمان والخير والطاعة وأمر بها ويرضاها ويريد الكفر والشر والمعصية ولا يأمر بها ولا يرضاها وينهى عنها ويغضها.

- إرادة الله تعالى عند أهل السنة، غير العلم والرضا والأمر، فالإرادة لا تستلزم الأمر ولا الرضا بالشيء المراد فالله تعالى يريد الخير وأمر به، ويريد الشر ولا يأمر به ولا يرضى عنه مع علمه بذلك. وكذلك فإن الله يريد الإيمان وأمر به، ويريد الكفر ولا يأمر به ولا يرضى عنه وينهى عنه.

فالله تعالى مثلاً: أراد لأبي جهل ما أراده أبو جهل لنفسه. أي أراد لأبي جهل الكفر؛ لأن أبي جهل أراد الكفر لنفسه، ولكن الله تعالى لم يأمر أبي جهل بالكفر ولم يرض عنه، بل نهاه عن الكفر وأمره بالإيمان.

فالإنسان في كل أفعاله الاختيارية إنما يتحرك ضمن دائرة الإرادة الإلهية. وهذا لا يتنافي مع كونه مختاراً مريداً في أفعاله وتصرفاته، وبين كونه لا يخطى ولا يتتجاوز الإرادة الإلهية.

أما الآية التي تقول: «وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْمًا حَكِيمًا»⁽¹⁾.

إن معنى هذه الآية: أنه لو لا إرادة الله تعالى ومشيته لما كانت إرادة الإنسان التي منحه الله إياها والتي بواسطتها يتصرف بحرية و اختيار. فإن إرادة الإنسان هبة إرادة الله له بأن جعله حرّاً مختاراً.

قال تعالى: «فَمَنْ شَاءَ فَلَيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلَيَكُفُرْ»⁽²⁾.

(1) سورة الإنسان الآية / 30.

(2) سورة الكهف الآية / 29.

وقال: «إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا»⁽¹⁾.

وقال أيضًا: «وَنَفْسٌ وَمَا سَوَّنَهَا فَأَلْهَمَهَا حُورَهَا وَتَقَوَّنَهَا»⁽²⁾.

وقال: «أَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عَيْنَيْنِ وَلِسَانًا وَشَفَتَيْنِ وَهَدَيْنَاهُ الْجَدِينَ»⁽³⁾.

صفة الكلام:

أجمع المسلمون على أن الكلام صفة لله تعالى. وأن الله متكلم. فصفة الكلام صفة قديمة ثابتة لله تعالى يأتم بها جماعة الأمة وتواتر القول عن الأنبياء، وهذا الإجماع لا خلاف فيه لأحد من المسلمين.

صفة الكلام صفة أزلية قديمة قائمة بذات الله غير منفصلة عنه. ويستحيل على الله ضدها. وهذه الصفة لله هو بها أمر وناه، ومخبر عنها بما أوحاه إلى رسلي الكرام كالقرآن والتوراة والإنجيل.

وهذه الصفة لله تعالى ليست بحرف ولا صوت.

والأدلة على صفة الكلام لله تعالى كلها نقلية لقول صاحب جواهر التوحيد: **حياته كذا الكلام السمع ثم البصر بذا آثاراً السمع**

ويمكن إثبات صفة الكلام لله تعالى بما يلي:

1- من أقوال النبي ﷺ. والنبي هو الرسول المبلغ لرسالة المرسل (وهو الله تعالى). ومن يستحيل الكلام في حق الله تعالى فإنه يستحيل أن يصدق الرسول فالماذب بالكلام، لابد أن يكذب بتبيين الكلام. والرسالة عبارة عن تبليغ الكلام، والرسول هو المبلغ عن الله تعالى.

2- ويمكن إثبات صفة الكلام أيضاً بأن الكلام يصدر عن متكلم، والمتكلم يكون حياً، والكلام للحي كمال. وكل كمال للمخلوق هو واجب الوجود للخالق. أي الأولى أن يكون الله متكلماً؛ لأنه حي.

(1) سورة الدهر الآية / 3 .

(2) سورة الشمس الآية / 8 . 7 .

(3) سورة البلد / 10 . 8 .

1- فما يجب في حق الله تعالى هو الكلام القديم الذي هو معنى قائم بذات الله زائد على العلم بالألفاظ والمعاني . . .

2- أما الحروف والألفاظ فهي حادثة وهي دلالات على الكلام؛ لأن الدليل غير المدلول، والدليل لا يتصف بصفة المدلول فالدلول الحادث لا يمنع من كون الصانع قدّيماً وليس مستبعداً ولا مستحيلاً، وأن تدل الحروف الحادثة على صفة قدّيمة.

ولما كان كثير من الناس لم يعرفوا من الكلام إلا الحروف والأصوات ولم يعرفوا أن الكلام هو كلام النفس أو المعنى القائم بالنفس.

وهؤلاء الناس استبعدوا أموراً كثيرة تتعلق بالكلام، أي بصفة الكلام لله تعالى. نذكر منها الأسئلة والاستبعادات التالية.

الاستبعاد الأول:

سؤال: كيف سمع موسى عليه السلام كلام الله؟ فهل سمع صوتاً وحرباً؟ فإن سمع صوتاً وحرباً فلم يسمع كلام الله. إذاً، لأنه ليس بصوت ولا بحرف. وإن لم يسمع صوتاً وحرباً فكيف يسمع كلام الله الذي ليس بصوت ولا حرف؟!

الجواب: إن موسى عليه السلام سمع كلام الله الذي ليس بصوت ولا حرف. وهو صفة أزلية قائمة بذات الله غير منفصلة عنه. أما كيف سمع موسى كلام الله؟ يكون جوابه: إن السمع نوع من الإدراك وهو معرفة والسمع كبقية العمليات (الرؤية - الذوق - الشم - اللمس - الإدراك - التصور . . .) وإن سمع الإنسان العادي لكلام الله أمر متعدد، وكان ذلك السمع من خصائص النبي موسى عليه السلام - كليم الله ..

ولا نستطيع أن نسمع الإنسان كلام الله، أو نشه له ذلك الكلام بشيء من مسموعاته. فالأصل مثلاً: لا يعرف ما هي الأصوات؛ لأنه لم يسمعها، فلغة التعبير متعددة لغة الإشارات والرموز والأحساس والذوق والبصر والشم واللمس والسمع . . .) فموسى عليه السلام، سمع كلام الله تعالى بكيفية تختلف

1- فالكلام الذي هو خبر: هو اللفظ الذي يدل على علم في نفس المخبر. فهو يعلم اللفظ ويعلم المعنى المحسوس.

2- والكلام الذي هو استخبار: هو دلالة على أن في النفس طلباً ومعرفة.

3- أما الكلام الذي هو أمر: فهو دلالة على أن في النفس طلب فعل المأمور.

4- والكلام الذي هو نهي: هو دلالة على أن في النفس طلب عدم فعل المأمور.

ولا يعقل أمر آخر عن هذه الأقسام للكلام. ولكن هناك أمور محالة على الله تعالى كالآصوات.

وأمور موجودة لله تعالى: كالإرادة والعلم والقدرة وما عدا ذلك غير مفهوم.

الجواب: إن مفهوم الكلام الذي نريده هو معنى زائد على العلم بالألفاظ والمعاني والفكر. ولنذكر ذلك في قسم واحد من أقسام الكلام (الأمر والنهي والخبر والاستخبار) ولنأخذ الأمر، فنقول: إن كلمة قم مثلاً: هي لفظ يدل على معنى، وإن هذا المعنى هو في نفسه كلام.

ولا حاجة في تقسيم الكلام إلى أقسام (أمر، وأمر، مأمور . . .) أو نقول: إن الأمر هو إرادة الأمر. فقد يكون الأمر ولا تكون الإرادة لامثال الأمر.

- فإن قيل: إن الأمر لا يكون أمراً حقيقة، ولكن موهم أن يكون أمراً.

الجواب: إن هذا القول باطل من وجهين:

1- الوجه الأول: إن الأمر ليس وهمًا بل حقيقة؛ لأن الأمر هو طلب الامتثال، فهو أمر ولكنه غير مريد للامثال.

2- الوجه الثاني: إن الأمر هو إرادة الامتثال، ولكن أحياناً قد يأمر الإنسان ولا يريد الامتثال. بل يكرهه لسبب ما.

مثلاً: إن الذي يأمر الغلام بالقيام أمام السلطان، وهو لا يريد امثال الغلام للقيام؛ لأن في ذلك هلاكه. فمن المستحيل أن يريد ما فيه هلاكه.

فالكلام هو جنس مخالف للعلوم والمعلومات والإرادات والاعتقادات.

الاستبعاد الثالث:

هل القرآن الكريم كلام الله تعالى أم لا؟
فإن قيل لا : فهذا خرق للإجماع.
وإن قيل نعم . فالقرآن ليس بمحروم ولا أصوات والقارئ للقرآن يقرأ الكلمات
وحروفًا وأصواتاً.

الجواب : هناك قرآن وقراءة ، ومقروه .

أما المقروه : فهو كلام الله تعالى - القديم القائم بالنفس ..
أما القراءة : هي فعل ابتدأه القارئ بعد أن لم يكن . وهو أمر محسوس حادث .
أما القرآن : فهو المقروه . أي كلام الله القديم غير المخلوق وإن أريد به القراءة . فالقراءة حادثة؛ لأنها لم توجد قبل القارئ . وما لا يسبق وجود الحادث فهو حادث .

الاستبعاد الرابع:

أجمعـت الأمة على أن القرآن معجزة للنبي ﷺ . والقرآن هو كلام الله تعالى وهو سور وآيات لها مقاطع ومفاتح . فكيف يكون للقديم مقاطع ومفاتح؟ وكيف ينقسم إلى سور وآيات؟ وكيف يكون القرآن معجزة؟ مع العلم أن المعجزة هي فعل خارق للعادة ، وكل فعل هو مخلوق حادث . فكيف يكون القرآن . الذي هو معجزة . والتي هي فعل خارق للعادة ، كلام الله القديم؟

الجواب : إن كلام الله قديم ، وما يحويه القرآن من سور وآيات ومقاطع ومفاتح ، ليست إلا عبارات تدل على الصفة القدية . التي هي المقروه والقراءة . فإذا اشترك الاسم امتنع التناقض .

مثال : إن الله قديم ، والله تعالى يقول : حتى عاد كالمرجون القديم . فاسم القديم مشترك بين معنيين . كذلك القرآن المقروه والقراءة .
1- إذا أريد به . أي كلام الله . المقروه ، دل على أن القرآن هو كلام الله سبحانه القديم غير المخلوق .

عن كيفية سمعنا نحن وإن تعذر معرفتنا لكيفية سماع موسى عليه السلام كلام الله لا يعني عدم كلام الله ، أي لا يعني أن الله لا يتصرف بصفة قدية أزلية قائمة بذاته وهي الكلام . كما أن ذاته تعالى ليس كمثله شيء وهو السميع البصير . وكما أن رؤيته تعالى تخالف رؤية الأجسام والأشياء كذلك كلامه يخالف الحروف والأصوات ولا يشبهها .

الاستبعاد الثاني:

هل كلام الله تعالى حالٌ في المصاحف أم لا؟
فإذا كان حالاً في المصاحف فكيف يحمل القديم في الحادث .
وإن كان غير حالٍ في المصاحف فهذا خلاف الإجماع . (ومصحف فيه كلام الله ولا يجوز أن يمسه إلا المطهرون).

الجواب : إن كلام الله تعالى القديم محفوظ في القلوب مكتوب في المصاحف مقروه بالألسنة .

أما الورق والخبر والكتابة والحرروف والأصوات فكلُّها حادثة لأنها أجسام وأعراض في أجسام .

فإن صفة الكلام القدية لا تعني الذات الإلهية : فالكلام المكتوب في المصاحف لا يعني ذات الله . بل الحروف والكلمات والأصوات التي تحمل المعاني القدية .

مثال : إذا كانت كلمة النار مكتوبة في المصحف ليس معنى ذلك أنها ذات النار ، وإلا لاحتراق الأوراق أو لاحتراق المصحف .

ولو لفظ الإنسان كلمة النار ، لا يعني ذات النار ، وإلا لاحتراق لسانه ، فحقيقة النار التي هي جسم حار . ولفظ النار والصوت دليل عليها .

كذلك الكلام القديم القائم بذاته هو المدلول لا ذات الدليل ، والحرروف أدلة وهذه الأدلة لها حرمة شرعاً لذلك وجب احترام المصحف ، لأن فيه دلالة على صفة الله تعالى .

القسم الثاني

أحكام صفات الله تعالى

الحكم الأول: إن صفات الله تعالى ليست هي عين الذات بل متفصلة عن الذات.

الحكم الثاني: إن صفات الله تعالى قائمة بذاته.

الحكم الثالث: إن صفات الله تعالى قديمة وليس حادثة.

الحكم الرابع: إن أسماء الله تعالى المشتقة عن الصفات صادقة عليه أولاً وأبداً.

الحكم الأول:

صفات الله تعالى ليست عين الذات بل زائدة عن الذات أي أن صفات الله السبع أي صفات المعاني وهي (القدرة، والإرادة والكلام والعلم والسمع والبصر والحياة) ليست هي الذات بل هي زائدة على الذات.

رأي المعتزلة:

إن المعتزلة نفت صفات المعاني فقالوا:

1- إن القديم هو ذات واحدة قديمة ولا يجوز إثبات ذوات قديمة متعددة.

2- إن الله عالم قادر حي مريد.. لا يدل على كونه يتصف بصفة العلم والقدرة والحياة والإرادة..

3- وزعموا: أن العلمية هي حال للذات وليس بصفة.

4- وقالوا: إن الإرادة يخلقها في غير محل ، والكلام يخلقه في جسم ويكون هو المتكلم به . فالكلام مثلاً. قالوا فيه: إن الله تعالى يخلق في ذات النبي ﷺ سمعاً صوات منظومة. إما في النوم وإما في اليقظة ، ولا يكون لتلك الأصوات وجود من الخارج ، بل هي في سمع النبي ﷺ ، كما أن النائم يسمع أصواتاً لا وجود لها في الخارج ، وأن الحاضر يقطن لا يسمع ما يسمعه النائم.

2. وإذا أردت به إرادة القراءة فهي حادثة . قال النبي ﷺ: (ما أذن الله لشيء كيادنه لنبي حسن الترمي بالقرآن) والترمي يكون بالقراءة .

وأما كون القرآن معجزة . فالمعجزة هي فعل الله . والقديم لا يكون معجزاً.

الاستبعاد الخامس:

يقال : لا مسموع الآن إلا الأصوات . وكلام الله مسموع الآن بالإجماع ، بدليل قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ أَسْتَجِرَكَ فَأَجِزْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلْمَةَ اللَّهِ﴾⁽¹⁾.

الجواب: إن مسموع موسى عليه السلام ، صفة قديمة قائمة بذات الله تعالى.

أما مسموع المشرك هو أصوات دالة على تلك الصفة . وكما نعلم أن الكلام :

1- هو كلام النفس - أو المعنى القائم بالنفس ..

2- هو الألفاظ الدالة على المعنى . وهي أيضاً تسمى كلاماً.

3- ويسمى الكلام أيضاً العلم . يقال : سمعت علم فلان أي كلامه الدال على علمه .

4- ويسمى الكلام أيضاً المسموع - أي الكلام المفهوم المعلوم . كأن تقول : سمعت كلام الأمير على لسان رسوله ، فالمسموع : هو كلام الرسول الدال على كلام الأمير .
فما يسمعه المشركون هو الكلام الدال على صفة الكلام القديمة .

(1) سورة التوبه . الآية / 6

- 1- فإذا كان نفس المعنى . فكأننا قلنا : قادر قادر فإنه تكرار محضر .
- 2- وإذا كان معنى قادر غير معنى عالم فهذا ما نريده . فقد أتيتم - أيها الفلسفه - بمفهومين : أحدهما يعبر عنه بالقدرة ، والآخر يعبر عنه بالعلم .
- فإنكاركم يعود إلى اللفظ . أي إنَّ هذه الصفات ليست هي عين الذات ، بل هي زائدة على الذات .
- فإذا قال الخصم - الفلسفة والمعزلة - :
- 1- إن قولكم كلمة أمر ، هي نفس وعين كلمة أمر وناءٍ ومحبر ، فهذا تكرار محضر . وإن كان غيره فليكن له كلام هو أمر ، وكلام آخر هو نهي ، وكلام آخر هو خبر . ولتكن خطاب كل شيء مفارقاً خطاب غيره .
- 2- وإن قولكم : إن مفهوم عالم بالأعراض ، هو نفس وعين ومفهوم عالم بالجواهر أم غيره؟ . أي كونه عالماً بالأعراض غير مفهوم كونه عالماً بالجواهر . فإن كان المفهوم عينه أو ذاته . فليكن الإنسان مثلاً العالماً العالم بالجواهر عالماً بالأعراض بنفس ويعين ذلك العلم ، حتى يتعلق علم واحد بمعتقدات مختلفة لا نهاية لها . وإن كان مفهوم عالم بالأعراض غير مفهوم عالم بالجواهر فليكن لله علوم مختلفة متعددة لا نهاية لها .
- وكذلك الكلام والقدرة والإرادة وكل صفة لا نهاية لمعتقداتها وينبغي أن لا يكون لأعداد تلك الصفة نهاية . وهذا محال .
- إذا جاز أن تكون صفة واحدة . صفة الكلام مثلاً وهي الأمر وهي النهي وهي الخبر . . وتتوب عن هذه المعتقدات . كما يزعم أهل السنة . جاز أن تكون صفة واحدة تتوب عن العلم والقدرة والحياة . . وكل سائر الصفات وإذا جاز ذلك ، جاز أن تكون الذات الإلهية نفسها كافية وتتوب عن الصفات كلها . ويكون فيها معنى القدرة والعلم والإرادة والكلام وسائر الصفات ، من غير زيادة ، أي من غير أن تكون هذه الصفات زائدة على الذات . وعند ذلك يلزم مذهب المعزلة والفلسفة .
- الجواب : يقول الغزالى رداً على المعزلة والفلسفة :

5- وزعموا : أن النبي يتهمي صفاء نفسه إلى سماع أصوات ورؤيه صور عجيبة لا يراها ولا يسمعها من حوله من الصحابة أو الناس . كان يرى الملائكة . جبريل عليه السلام مثلاً . وكان يسمع القرآن منه ، والصحابة حوله لا يرون ولا يسمون .

ويقول الإمام الغزالى رداً على المعزلة :

إن مذهب المعزلة مذهب الضلال . وهم يقولون إن الله عالم ، حي ، قادر ، مربى ، وأن العلمية القادرية هي حال للذات وليس بصفة . ولكن إن كان الله عالماً لابد أن يكون له علم ، أي يتصرف بصفة العلم . وإن قول المعزلة : إن قيام العلم بذات الله يوجب للذات حالة تسمى عالمية . فالعالمية هي حال للذات وليس بصفة ، إن كلام المعزلة هذا ليس إلا هوساً مفضلاً . بل إن العلم هي الحالة ، ولا معنى لكون الله عالماً إلا كون الذات على صفة ، وحال تلك الصفة هي العلم .

والذي يمكن أن نقوله لل فلاسفة والمعزلة : هل المفهوم من قولنا عالم ، نفس المفهوم من قولنا موجود؟ وإن كلمة عالم فيها إشارة إلى الوجود وزيادة . أي وجود الله ، والزيادة هي كونه عالماً .

- فإن قالوا : - الفلسفة والمعزلة . لا يعني قولنا عالماً أي موجوداً . فهذا مستحيل . أي من المستحيل أن يكون عالماً ليس موجوداً ، فإذا كان في مفهوم عالم زيادة ، فتلك الزيادة هي صفة العلم .

ولكن : هل هذه الزيادة . الصفة . مختصة بذات الوجود أم لا؟

- فإن قالوا - الفلسفة والمعزلة . لا . ليست الصفة مختصة بذات الوجود ، فهذا القول محال ؛ لأنه إذا لم تكن الصفة مختصة بذات الوجود ، فكيف تكون وصفاً له؟ - أما إن قالوا : نعم . أي إن الصفة مختصة بذات الوجود ، فتحن لا نعني بالعلم . الصفة . إلا هذه الزيادة المختصة بالذات الموجودة الزائدة على الوجود ، التي يشق للموجود منها اسم العالم . فالنزاع يتنازعنا يعود إلى اللفظ .

وإذا قلنا لل فلاسفة :

هل معنى قولنا : قادرأ . نفس معنى قولنا : عالماً أم غيره؟ .

فإن كانت الصفات متباعدة مختلفة فيما بينها. فبالأحرى والأولى أن تكون الذات متباعدة للصفات.

فالمباعدة والاختلاف بين الذات والصفات، أشد من المباعدة بين الصفتين.

تقول المعتزلة: أنتم تقولون: إن صفات الله تعالى غير ذاته. ونحن إذا قلنا: (الله تعالى) فإننا ندلل بهذا القول على الذات مع الصفات لا على الذات ب مجرد ذاتها؛ لأن اسم الله تعالى لا يصدق على ذات أخلوها عن صفاتهم الإلهية.

فمثلاً: لا يمكن أن تقول: الفقه غير الفقيه؛ لأن البعض ليس هو عين الكل، وليس هو غير الكل. فالفقه ليس هو عين الفقيه ذاته. ولا يوجد فقه غير فقيه. ولكن لو قيل: إن الفقه غير الإنسان. فهذا جائز؛ لأن الإنسان لا يدل على صفة الفقه. أما الفقيه فإنه يدل على صفة الفقه.

فلا يجوز إذاً أن يقال: إن الصفة غير الذات التي تقوم بها الصفة.

صفات الله تعالى - إذاً - ليست هي عين الذات، وليس منفصلة عن الذات، بل هي قائمة بذات الله.

يقول الغزالى: نحن نريد أن نخص المعتزلة بأن نبين لهم الفرق بين المقدرة والإرادة فنقول:

لو جاز أن يكون الله قادرًا بغير قدرة، جاز أن يكون مريداً بغير إرادة، ولا فرق بينهما.

-**فإذا قال المعتزلة:** هو قادر لنفسه لذلك كان قادرًا على جميع المقدورات. ولو كان مريداً لنفسه لكنه مريداً بجميع المرادات وهذا محال؛ لأن المتضادات لا يمكن إرادتها على الجمع. أما القدرة فيجوز أن تتعلق بالضدين.

الجواب: يقول الغزالى ردًا على المعتزلة: قولوا - أيها المعتزلة - إن الله مريد لنفسه، ثم يختص بعض الحالات المرادات. كما قلتم: إن الله قادر لنفسه ولا تتعلق قدرته إلا ببعض الحالات.

الم تقولوا: إن جميع أفعال الإنسان والأحياء خارجة عن قدرته وإرادته جميًعاً؟ فإذا جاز ذلك في القدرة عندكم جاز في الإرادة أيضًا.

إن هذا السؤال يحرك قطباً عظيمًا من إشكالات الصفات. وقد كعَّ (أي جبن وضعف) عنه أكثر المصلحين، وعدلوا إلى التمسك بالكتاب والسنّة والإجماع، ولم يجيئوا إلا بما ورد به الشرع فقالوا:

إن هذه الصفات ورد بها الشرع. إذ دل الشرع على صفة العلم الواحد، أما الزائد على الواحد لم يرد، ولا نقول به.

إن هذا الجواب غير شاف للأسباب التالية:

1- لأن ورد في الشرع: الأمر والنهي والخبر والتوراة والإنجيل والقرآن. فما المانع أن يقال: الأمر غير النهي والقرآن غير التوراة.

2- وورد في الشرع أيضًا: أن الله يعلم السر وأخفى والعلانية والظاهر والباطن والرطب واليابس... إلى آخر ما يشتمل القرآن عليه.

ورد الغزالى على المعتزلة بقوله:

إن كل فريق من العقلاة، يعترف بأن هناك أمرًا زائداً على ذات الله الخالق سبحانه. وهذا الأمر الزائد هو الذي يعبر عنه بأنه عالم قادر مريد متكلم... فمنهم من أفرط ومنهم من فرط، ومنهم من اقتصر واعتذر.

الفلسفه: هم الذين فرطوا واقتصروا على ذات واحدة تؤدي جميع هذه المعاني وتتوب عن كل الصفات.

المعزلة والكرامية: هم الذين أفرطوا. وبعض المعتزلة وبعض الكرامية /المرجنة/ أثبتوا صفة لا نهاية لآحادها، من العلوم والكلام والقدرة بحسب متعلقات هذه الصفات.

أهل السنة والجماعة: هم الذين اعتذروا واقتصردوا. فقالوا: إن ذات الله تعالى غير صفاته. فصفاته زائدة على الذات. حتى أن الصفات متباعدة فيما بينها.

فالقدرة غير العلم وغير الإرادة وغير الكلام، وكذلك الحياة وهكذا الصفات السبع.

وإن هذا الحال الصانع للعالم، لابد أن يتصرف بصفة كذا وكذا... أي إن الله تعالى على صفة كذا. ولا فرق بين كونه تعالى على صفة كذا وبين قيام الصفة بذاته.

فإذا قلنا: مريد. أي قاتمت بذاته تعالى صفة إرادة واحدة وكذلك قولنا: متكلم. أي قاتمت بذاته تعالى صفة الكلام الواحدة. فإذا لم تكن الصفات قائمة بذات الله فكيف يتصرف بها؟ وكيف نقول: إنه مريد قادر عالم متكلم...

فإذا لم يقم بذات الله كلام فهو ليس متكلماً.
المعزلة: يقولون: إن الله يحدث إرادة أو قدرة أو علمًا، أي يحدث صفة لا في محل؛ لأن الله ليس محلاً للحوادث.

الرد على المعزلة: فلو جاز وجود صفة لا في محل. فلم قالوا بخلق الأصوات في محل؟ فلتخلق الأصوات في غير محل، فإذا لم يعقل الصوت إلا في محل؛ لأنه عرض وصفه وكذلك الإرادة، والقدرة...
ولكن لما كان أول المخلوقات يحتاج إلى الإرادة، والمحل مخلوق. لم يمكنهم تقدير محل الإرادة موجوداً قبل الإرادة، فإنه لا محل قبل الإرادة إلا ذات الله تعالى فلا بد أن تكون الإرادة قائمة بذات الله.

الجسمة والمشبهة: يقولون: إن لله إرادة وقدرة في ذاته الله تعالى، فهو محل للحوادث، لأنه: يستحيل وجود إرادة في غير محل.
ويستحيل كون الله مریداً بارادة لا تقوم به.
ويستحيل حدوث إرادة حادثة به بلا إرادة.
هذه الاستحالات الثلاث جلية واضحة تدرك بيداه العقل.

الرد عليهم: إن الله تعالى يتصرف بصفات قديمة أزلية ليست هي عين الذات ولا منفصلة عن الذات، ولكنها قائمة بالذات.
فكيف يكون الله متكلماً ولا تقوم صفة الكلام بذاته؟

أما الفلسفة: فإنهم ناقضوا أنفسهم في صفة الكلام من وجهين:

- قالوا: إن الله متكلم مع أنهم لا يثبتون كلام النفس ولا الأصوات في الوجود.
 وإنما يثبتون سماع الصوت في أذن النبي ﷺ من غير صوت من الخارج.
- إن ما ذكروه في أن النبي ﷺ يسمع أصواتاً وأفاظاً لا يسمعها من حوله. كالنائم الذي يسمع أصواتاً وكلاماً لا يسمعه اليقظان.
إن قولهم هذا رد للشرع كله؛ لأنه إذا ردنا معرفة النبي ﷺ بكلام الله إلى التخيل الذي يشبه أضفاف الأحلام فلا يثق به النبي ﷺ ولا يكون ذلك علمًا، وأن ما يدركه النائم خيال لا حقيقة.

الحكم الثاني:

(صفات الله تعالى قائمة بذاته)

أهل السنة والجماعة:

يقول الإمام الغزالى: إن صفات الله تعالى كلها قائمة بذاته، ولا يجوز أن يقوم شيء منها بغير ذاته. سواء كان في محل، أم لم يكن في محل.

رأي المعزلة: حيث قالوا:

1. إن صفات الله تعالى لا تقوم بذاته. ولكن الله يحدث في ذاته وصفاته، وليس هو محلاً للحوادث. وهذه الصفات لا توجد في محل.

2. إن الكلام لا يقوم بذات الله؛ لأن الكلام حادث والله ليس محلاً للحوادث، ولكن الكلام يقوم بجسم والتكلم به هو الله سبحانه.

والبرهان على أن صفات الله تقوم بذاته هو: أن الله تعالى هو صانع هذا العالم لأنه كما تقدم في القياس:

كل حادث له سبب

والعالم حادث

العالم له سبب

وكيف يكون قادرًا مريداً عليهما. ولم تقم صفة القدرة والإرادة، والعلم بذاته تعالى.

الحكم الثالث:

صفات الله تعالى قديمة.

إن صفات الله تعالى كلها قديمة، أي قديمة بالذات، أي قديمة بذاتها. فقدمها بقدم الذات الإلهية. ومعنى قدمها ذاتي، أي ليست بممكنة في نفسها، صفات المعاني لا تفتك عن الذات؛ لأنها ليست بغير الذات. فلا يعقل قيام الذات بدونها ولا وجودها. أي الصفات - بغير الذات المقدسة.

فلا يصح أن نقول: بأنها ممكنة في نفسها، أو أن الذات العلية علة فيها، وإن صفات المعاني ليست بغير الذات، وليس أيضاً هي عين الذات. كما مر سابقاً. وإن لم أن تكون الذات صفات وهذا باطل. وبالتالي بطل ما ذهب إليه المعتزلة من قولهم: إن الله قادر بذاته، حي بذاته، عالم بذاته... لا بصفات زائدة على الذات (وهي صفات المعاني: القدرة والإرادة والعلم...) وذلك لثلا يلزم تعدد القدماء وهذا محال.

الجواب: إن الحال هو تعدد الذوات، أما تعدد الصفات لذات واحدة فليس بمحال بل هو الواجب. صفات الله تعالى قديمة، ولو كانت حادثة لكان الله محلاً للحوادث وهذا محال.

والأدلة التي ثبت أن الله تعالى ليس محلاً للحوادث هي:

الدليل الأول:

إن كل حادث هو جائز الوجود. والقديم الأزلي هو واجب الوجود. فلو كانت صفاته حادثة، لكان ذلك مناقضاً لوجوب وجوده تعالى. فالجواز والوجوب متناقضان. فكل ما هو واجب الذات، من الحال أن يكون جائز الصفات فالله تعالى قديم وصفاته قديمة.

الدليل الثاني:

إذا كان الله تعالى محلاً للحوادث كان ما يلي:
أن يوجد حادث يستحيل وجود حادث قبله. هذه الاستحالة لقبول الحادث في ذاته تعالى فالله قديم فكيف يكون محلاً للحوادث؟

1- فالله يستحيل أن يكون محلاً للحوادث لذاته؛ لأنه واجب الوجود. فإذا كان من المستحيل أن يكون محلاً للحوادث أولاً فيستحيل أن ينقلب الحال جائزأ. 2- والله يستحيل أن يكون محلاً للحوادث لأمر زائد عليه لأن كل زائد ممكن تقدير عدمه، فيلزم منه تواصل الحوادث، وجودها وعدتها، أبداً، وهذا محال؛ لأنه لا يمكن أن ينقلب الحال إلى جائز.

فإذا قال الخصم: إن كلامكم هذا: إن الله ليس محلاً للحوادث يبطل بحدوث العالم، وقد كان ممكناً قبل حدوثه. ويستحيل حدوثه أولاً. ولكن لم يستحيل حدوثه جملة، في الوقت المخصص له.

الجواب: يقول الغزالى رداً على المعتزلة:
ليس من المستحيل إثبات ذات واجبة الوجود.

وإن العالم ليس له ذات قبل حدوثه؛ حتى نقول: إنه قابل للحدث أو غير قابل. وهذا خلاف ما قالته المعتزلة: إن العالم له ذات في العدم قديمة قابلة للحدث. فيطراً عليها الحدوث بعد أن لم يكن.

1- والذي يمكن قوله: إن العالم فعل من أفعال الله وقدم الفعل محال؛ لأن القديم لا يكون فعلاً.

2- وإن الخلق والإيجاد: هو تعلق قدرة الله بوجود المقدور. هذه التعلقات هي المسماة بصفات الأفعال. وهي حادثة لأنها عبارة عن التعلق التنجيزي للقدرة وهو حادث.

الدليل الثالث:

والدليل الثالث على أن الله ليس محلاً للحوادث هو:

أنه لو كان محلاً للحوادث لقدرنا مثلاً قيام حادث بذاته تعالى، لاستحال زواله؛ لأن القديم لا يدع.

فإن قيل: الخلق والإيجاد من صفات الله تعالى - صفات الأفعال - فكيف يتصرف الله بالحوادث؟

الجواب: إن هذه الأمور - الخلق والإيجاد - اعتبارية تعرض للقدرة. فكما أن الله تعالى يوصف بالصفة النفسية - الوجود -، ويوصف بالصفات السلبية - الوحدانية والقدم والبقاء... - ويوصف بالصفات المعنوية - كونه قادرًا مربداً عليمًا... - باتفاق كل المذاهب. كذلك يوصف بالصفات الاعتبارية - أي صفات المعاني - التي اختلف فيها أهل السنة والجماعة مع المعتزلة على التحول التالي :

فقال أهل السنة: إن الله تعالى يوصف بصفات المعاني.

وقال المعتزلة: إن الله لا يوصف بصفات المعاني أي نفوا صفات المعاني عن الله تعالى.

إذاً: إن كون الله يتصرف بصفات المعاني، لا يلزم أن يكون محلاً للحوادث، أو قيام الحوادث به، ويتبين ذلك من صفة الكلام مثلاً. فنقول: هل صفة الكلام

قديمة قائمة بذاتها غير منفصلة عنه؟ أم أن صفة الكلام حادثة تخل بذاتها الله؟

-رأي الكرامية (المرجحة): إن الله تعالى متكلم في الأزل ويقصدون: أن الله تعالى قادر على خلق الكلام في ذاته. وقد أحدث في ذاته قول (كن) ولابد قبل إحداثه (كن) كان ساكتاً. إذاً سكوته قديم.

-رأي الجهمية: نسبة إلى جهم بن صفوان -: إن الله أحدث في ذاته علمًا. وقول جهم يعني: أنه لا بد أن يكون الله تعالى - قبل أن يحدث في ذاته علمًا - غافلاً وبالتالي تكون غفلته قدية.

الجواب: ويرد الغزالى على الجهمية والكرامية بقوله: إذا كان سكوت الله وغفلته قدية فيستحيل زوالها لأنه لا يمكن زوال القديم و عدمه. أي أن بصير عدماً.

- فإذا قال الخصم: إن السكون ليس شيئاً. بل يعني عدم الكلام. والغفلة تعني عدم العلم. فإذا وجد الكلام لم يبطل ولم يزُنْ شيء. إذا لم يكن إلا ذات الله القدية وهي باقية، ولكن أضيف إليها موجود آخر هو الكلام والعلم.

الجواب: إن قول الخصم: إن السكوت عدم الكلام، والغفلة عدم العلم، وهما ليسا بصفة لله تعالى. كقول القائل مثلاً: إن السواد هو عدم البياض وليس بصفة. والسكون هو عدم الحركة وليس بعرض! وهذا محال. والخصوص يعترفون أن السكون هو وصف زائد على عدم الحركة، ومن يدعى أن السكون هو عدم الحركة، لا يستطيع إثبات حدوث العالم، فظهور الحركة بعد السكون إذاً هو الذي يدل على حدوث المتحرك الذي هو العالم، فالحركة والسكون حالتان لشيء واحد.

وظهور الكلام بعد السكوت يدل على وجود المتكلم، فالسكوت والكلام حالتان لذات واحدة - الله. أي إن الذات لا تتغير في كلا الحالتين، فوجود العلم وعدمه، أو وجود الكلام وعدمه لا يوجد ذاتين.

1- فالقديم. أي الله - هو ذات قبل حدوث الكلام ويعبر عن هذه الحالة بالسكوت. وبعد حدوث الكلام يعبر عنها بالكلام. فالسكوت والكلام وجهان مختلفان لذات مستمرة الوجود بالحالتين. وللذات هيئة وصفة وحالة عند كونه ساكتاً، كما أنه له هيئة عند كونه متحركاً.

2- والسكوت هو إنفكاك عن الكلام. وهو حال للمنفك ينعدم فيه الكلام. وحال الإنفكاك تسمى هيئة أو صفة أو وجود أو عدم. ففي حالة السكوت ينتفي الكلام، والمنتفي قديم، والقديم لا ينتفي سواء كان حالاً أو ذاتاً أو صفة. وليست الاستحالة لكونه ذاتاً بل لكونه قدية. وبالتالي لا ينتفي العلم؛ لأنه مع القديم.

إذاً فالكلام والعلم وسائر الصفات قدية قدم الله قائمة بالذات غير منفصلة عنه.

فإن قيل: إن الخصم لا ينزع في صفة الحياة والكلام ولكن النزاع في :

١- العلم :

إن الله تعالى عَلِمَ من الأزل بوجود العالم في وقت وجوده، وإن صفة العلم واحدة، ومتضها أن الله يعلم من الأزل بأن العالم يكون من بعد، ويعلم بأنه كائن، ويعلم بأنه كان بعد أن لم يكن.

هذه الأحوال الثلاثة للعالم - قبل وجوده، وعند وجوده وبعد وجوده - تكون مكشوفة لله تعالى، ويعلم ذلك فصبة العلم لم تتغير، وإنما التغير هو أحوال العالم. فعلم الله الواحد القديم الموجب بالإحاطة بالحوادث بأنها ستكون، وأنها قائمة، وأنها قد كانت قبل وجودها، وعند وجودها، وبعد وجودها. وعلى هذا تقاس بقية الصفات: السمع والبصر.

والدليل القاطع هو: أن العلم لا يتعدد بتنوع الحوادث والذوات فكيف يتعدد بتنوع حدث واحد أو ذات واحدة؟

(علم الله بالعالم قبل وجوده وعند وجوده وبعد وجوده)

وإذا كان علم الله الواحد يفيد الإحاطة بذوات وحوادث مختلفة متباعدة. فمن أين يستحيل أن لا يفيد علمه الواحد الإحاطة بأحوال ذات واحدة؟ (ماضي حاضر ومستقبل).

فيلزم الجهمية: أن تعرف بصفة علم واحدة تتعلق بمعلومات مختلفة لا نهاية لها. فلو حدث لله تعالى علم بكل حدث لكان ذلك العلم لا يخلو أن يكون: ١- إما غير معلوم وهذا محال لأنه حدث. فكيف يكون غير معلوم وهو أولى أن يكون متضحاً له في ذاته؟ إذاً فيتضح ويتبين لنا: أنه لا يجوز أن لا يعلم الحوادث المباعدة لذاته.

٢- وإن كان معلوماً:

أ- فاما أن يفتقر إلى علم آخر، وكذلك يفتقر العلم إلى علم آخر لا نهاية له وهذا محال بطلان التسلسل.

١- الصفات الثلاثة التالية: القدرة والإرادة والعلم.

٢- وفي معنى الصفات التالية: العلم والسمع والبصر - عند من يثبتها.. وإن قيل أيضاً: إن صفة القدرة والإرادة والعلم، لا بد أن تكون حادثة، ويجب أن تقوم بذات الله تعالى فلزم أن يكون الله محلاً للحوادث، ويستحيل أن تقوم بغيره؛ لأنه لا يكون متصفاً بها.

ملذهب الجهمية:

١- صفة العلم: يقول جهم بن صفوان: إن العلم بالحوادث هو علم حادث؛ لأن الله تعالى الآن يعلم أن العالم كان قد وجد قبله. والله تعالى يعلم في الأزل أن العالم كان قد وجد، فإذا لم يكن عالماً بأن العالم قد وجد، كان جهلاً لا علماً. وإذا لم يكن عالماً وهو الآن عالم. فقد ظهر حدوث العلم وهكذا القول في كل حدث.

٢- أما الإرادة: فيقول جهم بن صفوان: إن الإرادة حادثة فلو كانت قديمة لكان المراد معها قدماً.

٣- وأما الكلام: فإنه حدث، فكيف يكون قدماً وفيه إخبار عن الماضي، إذ كيف قال الله في الأزل: (إنا أرسلنا نوحًا إلى قومه) ولم يكن قد خلق نوحًا بعد وكيف قال في الأزل لموسى: (اخْلُعْ نعلِيك) ولم يخلق موسى بعد. وبالتالي: كيف أمر ونهى من غير مأمور ولا منهي؟ فإن ذلك محال، أن يأمر ونهى في القدم. فلا بد أنه صار أمراً ناهياً بعد أن لم يكن. فهذا معنى كونه محلاً للحوادث.

فالمعتزلة: قالوا بحدوث إرادة في غير محل.
والكرامية: قالوا بحدوث إرادة في ذاته. وعبروا عنها:
بأنه يخلق إيجاداً. أي قدرة. في ذاته عند وجود كل موجود أو عند حدوث كل حدث. وهذا راجع للإرادة.

الجواب: الرد على الكرامية والجهمية والمعتزلة:
يقول الإمام الغزالى: إن الله تعالى يتصرف بصفات المعانى وهي: القدرة والإرادة والعلم والكلام والسمع والبصر والحياة.

ومعلوم أن الكاف والنون لا يمكن النطق بهما في وقت واحد، بل ينبغي أن تكون النون بعد الكاف لأن الجمع بين الحرفين محال. وإن جمع الأحرف إن لم يكن مرتبًا لم يكن قولهً مفهوماً ولا كلاماً. فكما يستحيل جمع حرفين مختلفين في وقت واحد، كذلك يستحيل جمع حرفين متباينين. فلو وضعنا (ألف ألف) ك، ك، ك، ... لا يعقل ولا يفهم منها شيء. وكذلك لو وضعنا ألف ألف نون، ن، ن، ... لا يعقل ولا يفهم منها شيء.

الوجه الثالث: إن قول الله تعالى (كن) هو خطاب مع العالم إما في حالة العدم، أو في حالة الوجود.

1. فإن كان في حالة العدم، فالمعدوم لا يفهم الخطاب فكيف يمثل ويكون بقول الله تعالى له كن؟
2. وإن كان الخطاب في حالة الوجود: فالكائن الموجود كيف يقال له كن؟

3- الكلام:

هو صفة قديمة قائمة بذات الله غير منفصلة عنه وإن المعتزلة أنكروا كون الكلام صفة قديمة قائمة بذات الله، واستبعدوا قول الله تعالى: (فَاخْلُمْ نَعْلِيكَ) و(إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا) وذلك لتقديرهم أن الكلام هو أصوات وألفاظ، وهي محالة في حق الله تعالى، ولكن ليس بمحال عندهم كون الكلام إذا فهم أنه كلام النفس أو المعنى القائم بالنفس.

الجواب: يقول الإمام الغزالى: يقوم بذات الله تعالى خبر عن إرسال نوح (قبل إرساله قال: إِنَّا نَرْسَلُهُ) (وبعد إرساله، قال: إِنَّا أَرْسَلْنَا).

إن معنى الإرسال القائم بذات الله تعالى لا يختلف باختلاف الأحوال، وإن اختلفت الألفاظ باختلاف الأحوال.

فالكلام حقيقته خبر متعلق بمخبر ذلك الخبر، فلا يختلف باختلاف الأحوال (قبل إرسال نوح عليه السلام أو بعد إرساله).

وكذلك قوله: (أَخْلُمْ نَعْلِيكَ). فكلام الله تعالى يشمل: الأمر والنهي والخبر والاستخار. وكلام الله تعالى لموسى عليه السلام (أَخْلُمْ نَعْلِيكَ) هو أمر، والأمر:

بـ . وإنما أن لا يفتقر إلى علم آخر، بل يعلم الحادث فتكون ذات العلم واحدة ولها معلومان هما: أحدهما ذات العلم ، والآخر ذات الحادث . فيلزم حواز علم واحد يتعلق بمعلومين مختلفين . فكيف لا يجوز لعلم واحد أن يتعلق بأحوال معلوم واحد؟ مع كونه صفة لعلم واحد وتنزهها عن التغير؟ وهذا لا مخرج منه .

2- الإرادة:

إن إرادة الله تعالى قديمة ولكن تتعلق بكل المكنات الحادثة، ويستحيل أن تتعلق الإرادة القديمة بالقديم أي من المستحيل أن يكون العالم قدماً؛ لأن إرادة الله تعلقت بإحداثه لا بوجوده في القدم . فإذا قالت الكرامية: إن الله يحدث في ذاته قدرة في حال حدوث العالم بذلك يحصل حدوث العالم في ذلك الوقت .

الجواب: نقول للكرامية (المرجحة): ما الذي خصص الإيجاد الحادث في ذاته بذلك الوقت؟ إن ذلك يحتاج إلى مخصص ، وبالتالي يحتاج المخصص إلى مخصص آخر ، وهذا باطل ؛ لأنه يؤدي إلى التسلسل .

ومن قال منهم: إن الله يحدث ويوجد في ذاته قدرة بقوله للعالم (كن) وهو صوت والصوت حادث . يكون الجواب: إن هذا القول محال من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: استحالة قيام الصوت بذات الله .

الوجه الثاني: إن كلمة (كن) حادثة فإن حديث هذه الكلمة من غير أن يقول الله (كن) فليحدث العالم من غير أن يقول له كن . وإن افتقرت الكلمة كن لحدوثها إلى قول آخر، لا فتقر هذا القول الآخر إلى قول ثالث ، والثالث إلى رابع ويتسلسل إلى غير نهاية وهذا محال .

فلا يمكن أن يحدث الله تعالى في ذاته بعد كل حادث في كل وقت كلمة (كن) فتجمعاً لآلاف الآلاف الأصوات في كل لحظة .

طلب متعلق بذات الأمر لا بالمؤمر (سواء وجد أم لم يوجد) إذ يجوز أن يقوم الأمر. كلام الله - بذاته - بذاته الله - قبل وجود المؤمر - وهو موسى عليه السلام . فإذا وجد المؤمر (موسى عليه السلام) كان مأموراً بذلك الأمر بعينه من غير تحديد أمر آخر . إذاً إن كلام الله تعالى - من حيث المعنى والمدلول - قديم . ومن حيث اللفظ حادث . أي إن المعنى القائم بالنفس قديم والألفاظ الدالة عليه حادثة . فإذا قال الخصم : تقولون يا أهل السنة والجماعة : إن الله تعالى أمر ناه في الأزل .

فإن قلتم أمر : فكيف يكون أمراً لا مأمور له ؟ وإن قلتم غير أمر في الأزل : معنى ذلك أنه أصبح أمراً بعد أن لم يكن أمراً .
الجواب : يأتي على لسان الغزالي بقوله : إنه من المختار أن نقول : إن كلام الله يتعلق أحد طرفيه بالمعنى ، والآخر يتعلق باللفظ .

أما كلام الله من حيث المعنى . فقد ثبت أن الله قديم وصفة الكلام قديمة متعلقة بذات الله . أي إن المعاني قديمة . فالله تعالى أمر ناه من الأزل قبل وجود المؤمر . كما أنه قادر عالم قبل وجود المقدور والمعلوم . فالله القادر يستدعي مقدراً معلوماً لا موجوداً . أي لا يتشرط أن يكون موجوداً . وكذلك فإن الله الأمر يستدعي مأموراً معلوماً . وأن الأمر يستدعي مأموراً وأمراً ، فالامر هو الله . والمؤمر قد يكون موجوداً أو غير موجود . معدوماً . والمؤمر يستدعي أن يكون معلوماً ولكن لا يتشرط أن يكون موجوداً .

فالأمر : هو الله تعالى . والمؤمر : هو موسى عليه السلام في المثال السابق . والأمر : هو قوله لموسى : اخلع نعليك . قالله يعلم من الأزل أنه يقول لموسى : اخلع نعليك . وإن لم يكن موسى موجوداً بعد .

فكلام الله تعالى يستدعي مأموراً . موسى عليه السلام . معلوماً ، وإن لم يكون هذا المؤمر موجوداً . فيشترط أن يكون المؤمر معلوماً ، ولكن لا يتشرط أن يكون موجوداً . بل يكون معدوماً غير موجود .

مثال - 1: كان يقدر شخص في نفسه أن يقول لولده اطلب العلم . على تقدير أن الابن موجود . فإذا وجد الابن وخلق له عقل وعلم بما في نفس الأب بحيث لا يحدث للابن علم باقتضاء طلب العلم إلا بلحظة يدل على الاقتضاء الباطن . فيقول الأب للابن بلسان : اطلب العلم دلالة على الاقتضاء الذي في ذاته ، سواء حدث القول والكلام في الوقت أو كان قدرياً بذات الأب قبل وجود الابن .

وهكذا يجب أن نفهم كلام الله القائم بذاته تعالى ، فتكون الألفاظ الدالة عليه حادثة ، والمدلول قدرياً ، سواء وجد المخاطب المؤمر أم لم يوجد .

مثال - 2: قد يأمر الأب ولده على سبيل الوصية بأمر ثم يتوفى الأب فينفذ الولد وصية أبيه . فيقال امثال أمر والده . والأمر معدوم بعد وفاة والده ، ومع ذلك يطلق اسم امثال الأمر .

فلا يستبعد امثال المؤمر للأمر ، حيث لا وجود للأمر ولا للأمر وكذلك لا يستبعد أبداً كون الأمر أمراً قبل وجود المؤمر به ، أي لا يستبعد أن يأمر الله تعالى موسى بقوله (اخلع نعليك) وموسى عليه السلام لم يكن مخلوقاً ولا موجوداً بعد .

الحكم الرابع:

(أسماء الله تعالى المشتقة من صفاته صادقة عليه أولاً أبداً)

إن أسماء الله تعالى المشتقة من صفاته . أي صفات المعاني السبع . صادقة عليه أولاً وأبداً . فالله تعالى في القدم حي قادر عالم مريد سميع بصير متكلم . أما أفعال الله المشتقة من صفاته ، كالرزاق الخالق ، المعز المذل ، فقد اختلف فيها . ولكن إذا توضّح الأمر وكشف الغطاء ، تبيّن استحالة الخلاف فيه .

والقول الجامع : إنَّ أَسْمَاءَ اللَّهِ تَعَالَى الَّتِي يُسْمِي بِهَا أُرْبِعَةٌ :

الأول : ما يدل على ذاته تعالى كالموجود . وهذا صادق عليه أزلاً أبداً .

الثاني : ما يدل على ذاته تعالى مع زيادة صفة سلب .

الثالث : فإنه تسلب عنه الحدوث ، أي إنَّ وجوده غير مسبوق بعدم أزله .

والباقي : فإنه يدل على وجود الله وسلب العدم والفناء عنه آخرأ . أي ليس بعده شيء .

والواحد : فإنه يدل على وجود الله تعالى وسلب الشريك والتعدد .

والغني : فإنه يدل على الوجود وسلب الحاجة .

هذه الأسباب صادقة علمية أزلاً أبداً؛ لأنَّه ما يسلب عنه يسلب لذاته فيلازم الذات على الدوام .

الثالث : ما يدل على الوجود وصفة زائدة من صفات المعاني (الحلي وال قادر والمتكلم ، والمريد والسميع والبصير والعالم) وما يرجع إلى هذه الصفات السبع كالأمر ، الناهي ، الخير .

فهذه الأسماء تصدق عليه أزلاً أبداً؛ لأنَّ صفات الله تعالى قديمة .

الرابع : ما يدل على وجوده تعالى مع إضافة فعل من أفعاله : مثل الجود ، الرزاق ، الخالق ، المعز ، المذل . هذه الأسماء . أسماء الأفعال . المشتقة من صفاتاته تعالى مختلف فيها .

- فمنهم من قال : إن هذه الأسماء صادقة عليه أزلاً إذ لو لم يصدق لكان اتصافه بها يوجب التغير .

- ومنهم من قال : إن هذه الأسماء لا تصدق عليه أزلاً إذ لا خلق ولا إيجاد في الأزل ، فكيف يكون خالقاً؟ والذى يكشف ويوضح لنا هذا الخلاف أو هذا القول ، بأنَّ أسماء الله لا تصدق عليه أزلاً . إذ يصدق اسم الخالق على الله في الأزل ؛ لأنَّ كل ما يشترط لتحقيق فعل الخلق موجود في الأزل .

مثال : إن السيف في الغمد يسمى صارماً .
وعند حصول القطع به يسمى صارماً أيضاً .
فالسيف في الغمد صارم بالقوة . والسيف عند حصول القطع صارم بالفعل .
وكذلك الحال بالنسبة إلى الخالق ، الرزاق ، الجبار هذه الأسماء تصدق على الله في الأزل . فقدرة الله وإرادته ، تتعلق بالخلق والإيجاد أزلاً أبداً ، ولكل المكانت فعندما تتحقق عملية الخلق بالفعل ، لم يكن قد تجدد أمر في الذات . بل كل ما يشترط لتحقيق فعل الخلق موجود في الأزل . ويتحقق فعل الخلق عند إيجاد المخلوق أو الشيء .

القطب الثالث في أفعال الله تعالى

(أفعال الله جائزة ولا يوصف شيء منها بالوجوب)

يتم في هذا القطب تناول ما يلي :

1. يجوز لله تعالى أن لا يكلف عباده.
2. يجوز لله تعالى أن يكلف عباده ما لا يطاق.
3. يجوز لله تعالى إيلام عباده من غير جنابة ولا عوض.
4. لا يجب على الله تعالى رعاية الأصلح لعباده.
5. لا يجب على الله تعالى ثواب الطاعة وعقاب المعصية.
6. لا يجب على العباد شيء بالعقل وإنما بالشرع.
7. لا يجب على الله بعثه الرسل، وليس بعثه الرسل محالاً بل جائزاً، ويمكن إظهار صدق الأنبياء بالمعجزة.

هذه الأبحاث والأمور تبني على البحث عن معنى الواجب والحسن والقبيح والبعث والسفه، والحكمة.

الواجب:

يطلق لفظ الواجب على القديم: إنَّهُ واجب، وعلى الفعل لا محالة وعلى الشمس إذا غابت وغرت يقال: إنَّها واجبة أو وجبت. أما الواجب الذي يعني الفعل لا محالة:

1. نطلق اسم الواجب على ما في تركه ضرر ظاهر (في الآخرة، أو في الدنيا). بالنسبة للأخرة: الواجب أداء الفرائض وامتثال الأوامر والتقييد بالشرع. وبالنسبة للدنيا: الواجب على الجائع الذي يتعرض للموت أن يأكل.

الحكمة:

فتطلق على معينين:

- 1- الإحاطة المبردة بنظم الأمور ومعانها الدقيقة والجليلة والحكم عليها بأنها ينفي أن تكون حتى تتم منها الغاية المطلوبة. أي (معرفة حقائق الأشياء على ما هي عليه في الواقع، والعمل بمقتضاهما مع الإصابة بالقول والعمل) أو فعل ما ينفي في الوقت الذي ينفي على الشكل الذي ينفي.
- 2- أن تتضاد إلى العلم- القدرة على إيجاد الترتيب والنظام وإتقانه وإحكامه، فيقال حكيم من الحكمة، عليم من العلم. ويقال حكيم من الأحكام وهو نوع من الفعل. وهناك ثلاث غلطات في معنى الحسن والقبح... يجب الوقوف عندها للخلاص من إشكالات تفتر بها طوائف كثيرة.

الغلوطة الأولى: عدم النظر إلى رأي الغير / الحكم المطلق على الشيء النظرة الذاتية لا النظرة الغيرية.

إن القبح من حيث الواقع نسبي اعتباري؛ لأن كثيراً من الناس يطلقون اسم القبح على ما يخالف أغراضهم، وإن وافق أغراض الآخرين. فيطلقون على الفعل مطلقاً بأنه قبيح. ويقولون: إنه قبيح بعينه. والصحيح أنه قبيح في حق صاحبه؛ لأنه مخالف لغرضه وليس قبيحاً في ذاته، فهو يضفي القبح إلى ذات الشيء ويحكم عليه بالإطلاق.

الغلوطة الثانية: العادة والألفة في استقباح القبح وعدم مراعاة الأحوال النادرة الخاصة.

قد يطلق الإنسان اسم القبح على ما هو مخالف للأغراض في جميع الأحوال إلا في حالة نادرة. فقد يحكم الإنسان على شيء مطلقاً بأنه قبيح لذهوله عن الحالة النادرة، ورسوخ غالب الأحوال في نفسه. فيطلق على الكذب أنه قبيح في كل الأحوال وإن الكذب قبيح لذاته فقط، لا لمعنى زائد عليه، وسبب ذلك غفلته عن ارتباط مصالح كثيرة بالكذب في بعض الأحوال.

2- نطق اسم الواجب على ما يؤدي عدم وقوعه إلى أمر محال.

مثال: ما علم وقوعه، فوقوئه واجب. وإذا لم يقع يؤدي إلى قلب العلم جهلاً، وذلك محال.

الحسن والقبح:

إن الفعل بالنسبة إلى الفاعل ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

- 1- أن يواافق الفعل وبلامه غرض الفاعل وهدفه. فيسمى الفعل حسناً.
- 2- أن لا يواافق الفعل، وينافر غرض الفاعل وهدفه فيسمى الفعل قبيحاً.
- 3- أن لا يكون للفاعل في فعله أو في ترك فعله غرض ولا هدف، فيسمى الفعل عيناً. وقد يسمى الفعل بالنسبة لغير الفاعل أيضاً، إذا حقق غرضه أو لم يحقق حسناً أو قبيحاً.

ويختلف معنى الحسن والقبح باختلاف الأحوال في حق شخص واحد، ويختلف في حال واحد بالأغراض، أي إذا اختلفت الأغراض والأهداف. فرب فعل يواافق الشخص من وجه ويخالفه من وجه آخر. فالحسن والقبح: يعبران عن أمرين اضافيين يختلفان بالإضافات - عن صفات الذوات التي لا تختلف بالإضافة. وهما نسيان، فقد يكون الشيء حسناً في حق زيد، وقبيحاً في حق عمرو. أما ذات الشيء، أو الشيء في حد ذاته لا يختلف في الثناء: فلا يمكن أن يكون الشيء أسود في حق زيد، وأبيض في حق عمرو؛ لأن الألوان ليست من الأوصاف الإضافية.

لفظ الحسن: له ثلاثة معانٍ اصطلاحية:

- 1- الحسن: كل ما يواافق الغرض والهدف عاجلاً أو آجلاً /أعم/ .
- 2- الحسن: كل ما يواافق الغرض في الآخر، وهو الذي حسنة الشرع ووعد بالثواب عليه.
- 3- الحسن: كل ما يقابل القبيح. /أخص/ .

وقد يقال: فعل الله حسن كيف كان. مع أنه لا غرض في حقه. ومعناه: أنه لا تبعه عليه في فعله، ولا لائمه. وأنه فاعل في ملكه ما يشاء.

فالإنسان بحكم الفطرة والطبع، مجبول على فعل الخير، وإن لم يكafa عليه، أو يثاب أو يثنى عليه أحد. ولكن قوى النفس قد تطبع الأوهام والتخيالات بحكم العادات وإلقتها فالذكر والتصور والتخييل يبعث في الإنسان الإقدام على الشيء، أو الإيجام عنه.

وإن حمل المؤمن على النطق بكلمة الكفر تحت السيف. فإن العاقل لا يستبع ذلك أبداً، وإنما يستبع الإصرار. أما إذا استحسن الإصرار فذلك لسبعين هما:

1. اعتقاده أن الثواب على الصبر أكثر.
2. التمسك بالدين وامتداده على ذلك ولذة الإيمان.

الدعوى الأولى :

(ما يجوز في أفعال الله تعالى)

يجوز لله تعالى أن يخلق الخلق، وليس واجباً عليه. وإن خلقهم فيجوز أن لا يكلفهم، وإذا كلفهم فلم يكن ذلك واجباً عليه.

رأي المعتزلة :

إنه يجب على الله خلق العباد، وتکلیفهم بعد الخلق.

الرد على المعتزلة: إن الخلق والتکلیف بعد الخلق واجب على الله، أمر غير مفهوم؛ لأن المفهوم عندنا من لفظ الواجب ما ينال تاركه ضرر عاجلاً أو آجلاً. والضرر محال في حق الله تعالى. وليس في ترك الخلق والتکلیف لزوم محال، إلا أن يقال عدم الخلق والتکلیف يؤدي إلى خلاف ما سبق به علم الله الأزلية، وما سبقت به مشيئة الله في الأزل فهذا حق، وهو واجب، وهو بهذا التأويل واجب؛ لأن الإرادة إذا فرضت موجودة، والعلم إذا فرض متعلقاً بالشيء، كان حصول المراد والمعلوم واجباً لا محالة.

فبان قيل: إن الخلق والتکلیف واجب على الله، لفائدة تعود على الخلق، لفائدة ترجع إلى الخلق.

الغلطة الثالثة: سبق الوهم إلى العكس معوضه للعقل، وذلك بسبب قدم الألفة والتخلق بأخلاق منذ الصبا.

إن إقتران الأشياء بعض الأمور يستدعي الظن بأن هذه الأشياء لا محالة مقرونة بتلك الأمور بشكل مطلق دائماً.

مثلاً: إن الذي نهشته الحية أو الثعبان مرة، يخاف من الحبل المبرقش اللون الذي يشبه الحية. فإذا رأى الحبل سبق له الوهم إلى العكس. وحكم بأنه مؤذ فينفر الطبع منه، وذلك تبعاً للوهم والخيال، مع أن العقل يكذب به.

والذي احترق لسانه بالماء الحار، ينفع على اللبن ظناً منه أنه حار.

إذاً: إن إقدام الناس وإحجامهم في أقوالهم وعقائدهم وأفعالهم تابع لمثل هذه الأوهام والتخيالات... .

أما اتباع العقل الصرف الحالص فلا يقوى عليه إلا أولياء الله تعالى الذين أراهم الله تعالى الحق حقاً وقواهم على اتباعه.

وهناك أمثلة كثيرة منها: ما يتعلق بالعوام، وال المتعلمين فيما يتعلق بالمعتقدات والأراء والمذاهب - كالغزال والأشعرى - إن طبع هؤلاء يغلب عليهم في تحسين القبح، أو تقييع الحسن، وذلك بسبب ما تخلقوا به من أخلاق منذ الصبا.

يقال: إن الحسن والقبح يرجحان إلى موافقة أو مخالفة الأغراض والأهداف والغايات، ولكن قد نرى العاقل يستحسن ما لا فائدة له فيه، ويستبع ما له فائدة فيه.

كإنقاذ حيوان أو إنسان يشرف على الهلاك، بتقديم شربة ماء، استحسان ذلك الفعل، أو استبعان مثل حمل الكافر على الإيمان بالسيف، أو حمل الإنسان على النطق بكلمة الكفر.

الجواب :

1- إن ترجيح الإنقاذ على الإهمال في حق من لا يعتقد الشرع والثواب هو دفع للأذى وهو عمل إنساني، والإنسانية طبع يستحب الانفكاك عنه، ويقود لها الشعور بأن لو كان الإنسان المنقذ هو نفسه معرضاً للهلاك، لاستحسن من ينقذه، واستبعان إهمال الناس له.

الامثال. فهذا التكليف من السيد للعبد قد يستتبعه الإنسان العاقل. ولكن ما يستتبع من الإنسان لا يستتبع من الله تعالى.

-وقد يقول الخصم: إن التكليف الذي لا ينفذ ولا يمثل ما لا فائدة فيه، وما لا فائدة فيه عبث. والعبث محال على الله تعالى.

الجواب: هذه الدعوى الثلاث يمكن الرد عليها بما يلي:

1. الدعوى الأولى: أن التكليف أن لا يكون فيه فائدة فتحنـ . أهل السنةـ لا نسلم بهـ ، فلعلـ في التكليفـ فائدةـ اطلعـ اللهـ عليهاـ . وليـسـ الفـائـدةـ هيـ الـامـثالـ والـثـوابـ عـلـيـهـ ، فـقـدـ تكونـ الفـائـدةـ فـيـ إـظـهـارـ أمرـ اللهـ . وـمـاـ يـتـبعـ مـنـ اعتـقادـ التـكـلـيفـ . فـقـدـ يـنـسـخـ الـأـمـرـ قـبـلـ الـامـثالـ .

أـ . فـعـنـدـمـاـ أـمـرـ اللـهـ إـبـرـاهـيمـ عـلـيـهـ السـلـامـ بـذـبـحـ اـبـنـهـ ، نـسـخـ هـذـاـ الـأـمـرـ قـبـلـ اـمـثالـ الـأـمـرـ ، وـفـدـاهـ بـذـبـحـ عـظـيمـ .

بـ . أـمـرـ اللـهـ أـبـاـ جـهـلـ بـالـإـيمـانـ ، وـأـخـبـرـ أـنـ لـاـ يـؤـمـنـ ، وـخـلـافـ خـبـرـهـ مـحـالـ . أـيـ خـلـافـ الـعـلـومـ مـحـالـ وـقـوـعـهـ .

2. الدعوى الثانية: أنـ مـاـ لـاـ فـائـدةـ فـيـهـ عـبـثـ . فـهـذـاـ تـكـرـيرـ عـبـارـةـ . وـقـدـ بـيـنـاـ أـنـ مـاـ لـاـ فـائـدةـ فـيـهـ فـهـوـ عـبـثـ . فـهـلـ يـفـهـمـ مـنـ عـبـثـ غـيرـ ذـلـكـ ؟

3. الدعوى الثالثة: أنـ الـعـبـثـ عـلـىـ اللـهـ مـحـالـ .

هـذـاـ القـولـ فـيـ تـلـيـسـ إـشـكـالـ وـاـخـلاـطـ . مـنـ حـيـثـ الـعـنـىـ . فـقـدـ نـطـلـقـ اـسـمـ الـعـابـثـ مـجـازـاـ لـاـ حـقـيقـةـ . كـانـ نـقـولـ : الـرـبـيعـ عـابـثـ بـتـحـريـكـهاـ الـأـشـجـارـ ، إـذـ لـاـ فـائـدةـ لـهـ فـيـهـ .

فالـعـبـثـ عـبـارـةـ عـنـ فـعـلـ مـاـ لـاـ فـائـدةـ فـيـهـ ، مـنـ يـتـعـرـضـ لـلـفـوـائـدـ . وـأـفـعـالـ اللـهـ تـعـالـىـ لـاـ تـعـرـضـ لـلـفـوـائـدـ ، فـالـعـبـثـ مـحـالـ عـلـىـ اللـهـ تـعـالـىـ .

يكون الجواب: إن التكليف لفائدة الخلق للتعليلـ ، والـحـكـمـ المـعـلـلـ هوـ الـوجـوبـ . فـمـاـ مـعـنـىـ الـحـكـمـ ؟ وـمـاـ مـعـنـىـ الـوـجـوبـ ؟ هـلـ لـهـ مـعـنـىـ رـابـعـ ؟

1. ما في تركه قدر ظاهر في الآخرة.

2. ما في تركه ضرر في الدنيا.

3. ما يؤدي عدم وقوعه إلى أمر محالـ . وـمـاـ عـلـمـ وـقـوـعـهـ فـوـقـوـعـهـ وـاجـبـ ، فـإـنـ لـمـ يـقـعـ يـؤـديـ إـلـىـ انـقـلـابـ الـعـلـمـ جـهـلـاـ وـهـذـاـ مـحـالـ ، فـلـابـدـ أـنـ يـقـعـ . إـنـاـ لـاـ تـنـكـرـ أـنـ فـيـ الـخـلـقـ لـلـخـلـقـ فـائـدةـ ، وـكـذـلـكـ لـلـخـلـقـ فـيـ التـكـلـيفـ فـائـدةـ ، أـمـاـ بـالـنـسـبـةـ إـلـىـ اللـهـ فـلـيـسـ لـهـ فـيـ الـخـلـقـ وـالـتـكـلـيفـ فـائـدةـ . إـذـاـ لـيـسـ وـاجـباـ عـلـيـهـ خـلـقـ الـخـلـقـ وـتـكـلـيفـهـ ، وـلـهـ أـنـ يـخـلـقـهـ فـيـ الـجـنـةـ مـتـعـمـينـ ، مـنـ غـيرـ هـمـ وـلـاـ ضـرـرـ وـلـاـ غـمـ وـأـلـمـ .

فـمـعـنـىـ الـفـائـدةـ هـوـ الـثـوابـ الـذـيـ يـنـالـهـ الـمـؤـمـنـ مـنـ التـكـلـيفـ وـالـلـهـ قـادـرـ عـلـىـ أـنـ يـوـصـلـ الـإـنـسـانـ إـلـىـ النـعـيمـ وـالـثـوابـ مـنـ غـيرـ تـكـلـيفـ .

فـيـانـ قـيـلـ: الـثـوابـ إـذـاـ كـانـ باـسـتـحـقـاقـ ، أـيـ بـالـتـكـلـيفـ كـانـ أـلـذـ مـنـ أـنـ يـكـونـ بـالـامـتنـانـ وـالـابـتـداءـ .

الـجـوـبـ: مـنـ أـينـ لـلـعـبـدـ أـنـ يـتـكـبـرـ عـلـىـ اللـهـ ، وـيـتـرـفـعـ عـنـ مـنـتـهـ تـعـالـىـ عـلـيـهـ ، فـنـعـوذـ بـالـلـهـ مـنـ عـقـلـ يـنـتـهـيـ إـلـىـ هـذـاـ التـفـكـيرـ ، وـالـوـسـوـاسـ ، وـمـنـ أـينـ وـجـدـ الـعـبـدـ الـقـدـرـةـ عـلـىـ الـطـاعـةـ وـاـمـتـالـ التـكـلـيفـ ، حـتـىـ شـعـرـ بـلـذـةـ الـثـوابـ . أـلـيـسـ اللـهـ مـنـ عـلـيـهـ بـالـقـدـرـةـ وـأـدـاءـ الـفـرـائـضـ وـالـوـاجـبـاتـ ، حـتـىـ حـصـلـ عـلـىـ الـثـوابـ .

الـدـعـوىـ الثـالـثـةـ:

(يجـوزـ لـلـهـ تـعـالـىـ أـنـ يـكـلـفـ عـبـادـهـ مـاـ يـطـيـقـونـ وـمـاـ لـاـ يـطـيـقـونـ)

رأـيـ الـمـعـزـلـةـ: إن التكليف هو كلام الله المخاطب للإنسان المكلفـ ، فـإـنـ كـانـ الخطـابـ مـنـ المـخـاطـبـ دونـ المـخـاطـبـ سـمـيـ تـكـلـيفـاـ . وـإـنـ كـانـ مـثـلـهـ سـمـيـ التـماـساـ ، وـإـنـ كانـ فـوقـهـ سـمـيـ دـعـاءـ وـسـؤـالـاـ وـالـتـكـلـيفـ : إـمـاـ أـنـ يـكـونـ لـفـظـاـ وـهـوـ مـذـهـبـ الـخـصـمـ .
الـمـعـزـلـةـ . إـذـ لـيـسـ مـنـ الـمـسـتـحـيلـ أـنـ يـكـلـفـ السـيـدـ عـبـدـهـ وـهـوـ يـعـلـمـ أـنـ لـهـ لـاـ يـسـتـطـعـ

الدعوى الثالثة :

ولو وجب على الله فعل الأصلح . كما يرى المعتزلة . لوجب عليه أن يبيت الإنسان الكافر صغيراً أو مجنوناً ، لأن ذلك أصلح له لعدم التكليف وعدم العذاب . وقد جرت مناقشة بين أبي الحسن الأشعري ، وأبي علي الجبائي ، في شأن ثلاثة إخوة . مات أحدهم صغيراً ، ومات الثاني كبيراً صالحاً ، ومات الثالث كبيراً كافراً . فإن العدل عندهم أن يخلد الكافر البالغ في النار . وأن يكون للبالغ المسلم في الجنة رتبة فوق رتبة الصبي المسلم .

إذا قال الصبي المسلم : يا رب لم حططت رتبني عن رتبته؟ فيقول : لأنه بلغ فأطاعني وأنت لم تطعني بعد البلوغ . فيقول : يا رب لأنك أمنتني قبل البلوغ . فلم لم تمنني بالحياة حتى أبلغ فأطيعك وأنال رتبته؟ لم حرمتي هذه الرتبة أبداً الآبدين و كنت قادراً أن توصلني إليها؟

فيقول : علمت أنك لو بلغت لعصيت وما صلحت وأطعنت وتعرضت لعقابي وسخطي فرأيت أن هذه الرتبة النازلة أولى بك وأصلح لك من العقوبة .

فينادي الكافر البالغ من الهاوية : يا رب أو ما علمت أنني إذا بلغت كفرت؟ فلو أمنتني في الصبا وأنزلتني في تلك المرتبة النازلة لكان أحب إلى وأصلح لي من تخليد النار فلم أحسيتي وكان الموت خيراً لي؟ فلا يبقى له جواب ! ومعلوم أن هذه الأقسام الثلاثة موجودة . وبه يظهر أن الأصلح للعباد كلهم ليس بواجب ولا هو موجود .

الدعوى الخامسة :

(لا يجب على الله ثواب الطاعة وعقاب المعصية)

يقول الغزالى : إذا كلف الله العباد فأطاعوه لم يجب عليه الشواب . فإن شاء أثابهم وإن شاء عاقبهم وإن شاء غفر لجميع المذنبين والعصاة ، وعاقب جميع المؤمنين . - إذا قال الخصم : إن تكليف العباد مع القدرة على الثواب ثم ترك الشواب - أي عدم - إثابتهم - أمر قبيح .

الجواب : يقول الغزالى :

إذا عنيتم بالقبح أنه مخالف لغرض المكلف فالله تعالى متزه عن الأغراض .

يجوز لله تعالى أيام عباده بغير جنائية ولا عوض
كايام الأطفال والحيوانات ... ولا يلزم عليه ثواب .

رأى المعتزلة :

إن إيلام الله للعباد من غير ذنب ولا جنائية ، أمر محال؛ لأنه قبيح . وذلك بقولهم : يجب على الله فعل الصلاح والأصلح للعباد . وهذا تجاوز من المعتزلة بالنسبة لأفعال الله . وقد دل على بطلان قولهم ومذهبهم نفي الوجوب على الله تعالى .

رأى أهل السنة : إن إيلام الله تعالى للعباد وللأطفال والحيوانات . هو أمر مقدور ومشاهد محسوس . وإن فعل الله تعالى في إيلامه العباد فيه حكم .

إذا قال الخصم : إن إيلام العباد بغير جنائية ولا ذنب ظلم . نجيب : إن الله تعالى متزه عن الظلم «وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَامٍ لِّلْعَيْدِ». وقال تعالى : «وَمَا ظَلَمْنَا وَلَئِنْ كُنْتُمْ كَاثُوا أَنفُسَهُمْ يَظْلَمُونَ» .

والظلم يكون من يتصرف أو يعتدي على ملك غيره والله تعالى يتصرف في ملكه كيف يشاء . فإن يعذب فبمحض العدل ، وإن يغفر فبمحض الفضل .

الدعوى الرابعة :

لا يجب على الله فعل الصلاح والأصلح . بل له أن يفعل ما يشاء ويحكم بما يريد

رأى المعتزلة : لقد أوجب المعتزلة على الله في أفعاله رعاية الأصلح . فقالوا : يجب على الله فعل الأصلح .

الرد على المعتزلة : يقول الإمام الغزالى : إن مذهب المعتزلة باطل ، ويidel على بطلانه ما دل على نفي الوجوب على الله تعالى في أفعاله . فهو فعال لما يريد (لا يسأل عما يفعل وهم يسألون) . وكما قال اللقاني في جواهرة التوحيد :

وقولهم فعل الصلاح واجب عليه زور ما عليه واجب
فلو وجب على الله فعل الصلاح لما خلق الكافر الفقير في الدنيا ، المغرق في العذاب الأليم في الآخرة .

فإذا قال الخصم: يجب على العباد شكر الله تعالى، لأنهم عباد، وقضاء حق نفسه.

ويجب على الله الثواب - أي إثابة العباد - على الشكر.

الجواب: هذا القول محال على الله تعالى؛ لأن المستحق - إذا وفى لم يلزم منه عوض، وإنما للزم على العبد والرب الثواب والشكر، وأن يكون كل منهما مقيداً بحق الآخر، وهذا يستلزم تسلسلاً إلى غير نهاية وهو محال.

- فإذا قال الخصم من المعتزلة: يجب على الله إثابة المؤمن المطبع وعقوبة الكافر والعاصي - وهذا مبدأ من مبادئ المعتزلة وهو مبدأ الوعد والوعيد - أي إن الله تعالى وعد المؤمن المطبع بالثواب والجنة والمغفرة، وأوعد الكافر والعاصي والمذنب بالعقوبة . والله تعالى لا بد أن يفي بوعده ووعيده، ولا يخلفه؛ لأن الخلف نقص والله تعالى منزه عن النقص.

وقالوا: يجب على الله أن يعاقب الكافر والعاصي أو مرتكب الكبيرة، وأن يخلده في النار.

الرد على المعتزلة: إن قول المعتزلة بالوعد والوعيد، وأنه يجب على الله عقوبة العاصي... جهل بكرم الله وغضبه ورحمته ومغفرته، وجهل بما تقتضيه العقول والشرع والعادات والأعراف التي تدعوه كلها إلى العفو والصفح وعدم الانتقام والعقوبة. هذا في حق الإنسان، وهو في حق الله تعالى أولى. قال تعالى: «قُلْ يَعِيَّدُ اللَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ حَمِيقًا»⁽¹⁾. وقال أيضاً: «وَقَدْ لَقَفَارٌ لَمَنْ تَابَ وَمَأْمَنَ وَعَمِلَ صَلِحًا ثُمَّ أَهْتَدَى»⁽²⁾. ثم وعد الله تعالى المؤمنين بالثواب، فإنه يفي بوعده قال تعالى: «وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي صَدَقَنَا وَعْدَهُ»⁽³⁾.

(1) سورة الزمر الآية / 53 .

(2) سورة طه الآية / 82 .

(3) سورة الزمر الآية / 74 .

ولكن إذا أوجع العصاة والمذنبين بالعقاب فإن وعيده تعالى تابع لمشيته، فإن شاء عاقب وعذب وإن شاء غفر وأثاب، وليس في خلفه بوعيده نقص بل كرم وفضل من الله تعالى إذا غفر للمذنب العاصي ولم يعذبه.

الدعوى السادسة :

(لا يجب على العباد شيء بالعقل بل بالشروع)

فلو أنه لم يرد الشرع لما كان يجب على العباد معرفة الله تعالى.

رأي المعتزلة: إن مجرد وجود العقل يكفي أن يكون الإنسان مسؤولاً ومكلفاً ويجب عليه معرفة الله وأحكامه الشرعية وإن لم يكن هناك مشرع. أي من غير وساطة الأنبياء والرسل والكتب.

فالله تعالى يطالب المكلفين بفعل ما فيه نفعهم حسب إدراك عقولهم، ويطالعهم بترك ما فيه ضررهم حسب إدراك عقولهم. فقد رجعوا العقل على الشرع وقالوا:

ما رأء العقل حسناً فهو في الشرع حسن. وما رأء العقل قبيحاً فهو في الشرع قبيح.

يقول الغزالى ردأ على المعتزلة:

إن العقل يوجب النظر والبحث وطلب المعرفة، لفائدة عاجلة أو آجلة.

- فإذا قال الخصم: إن العقل يوجب النظر وطلب المعرفة سواء لفائدة عاجلة أو آجلة أو بدون فائدة.

يكون الجواب: أنتم أيها المعتزلة توکدون على أهمية العقل، وإن العقل لا يأمر بالبعث. فعمل العقل في البحث والنظر وطلب المعرفة من غير فائدة فهو عبث. والعقل لا يأمر بالبعث.

ولكن إذا كان في عمل العقل - بالنظر وطلب المعرفة - فائدة فإما:

1- أن ترجع هذه الفائدة إلى المعبد - الله - وهذا محال لأن الله تعالى تقدس عن الأغراض والفوائد.

2. وإن كانت الفائدة ترجع إلى العبد، فهذه الفائدة إما إن تكون في الحال عاجلة، أو في المآل آجلة أما الفائدة في الحال: فهو تعب لا فائدة منه. (أي جهد العقل في البحث عن المعرفة من غير الشع).

وأما الفائدة في المآل فالمتوقع عندكم الثواب.

ولكن أيها المعتزلة من أين عرفتم أن الإنسان يشاب على فعله. البحث والنظر العقلي - أو يعاقب عليه.

فإذا قال الخصم - المعتزلة - :

إن الإنسان الذي يعمل عقله في التفكير والبحث وطلب المعرفة، يخطر بياله أن له ربياً إن شكره أثابه وأنعم عليه، وإن كفر نعمه عاقبه على ذلك. ولا يخطر بياله أبداً أن يعاقبه على شكره - أي على جهده العقلي وبحثه وطلبه للمعرفة ...

الجواب : يقول الإمام الغزالى :

إن الثواب والعذاب في حق الله تعالى سيان أما بالنسبة للإنسان فلا. فالثواب يشعر الإنسان بالارتياح والسعادة. والعذاب يشعره بالألم وعدم الرضا فإذا كان الثواب والعذاب في حق الله تعالى سواء، فترجح أحد الجانبين محال.

وربما يخطر ببال الإنسان أن يعاقب على الشكر لأمرين هما :

1- أنه أتعب نفسه بما لا فائدة له فيه، فقد أتعب عقله وفكته وقلبه في البحث والنظر.

2- إنه من الفضول أن يبحث الإنسان بعقله وتفكيره عملاً م يؤهل له. كالبحث والتعرف على دقائق صفات الله وأفعاله وأسراره وحكمته في أفعاله.

ومن أين عرف العبد أو الإنسان أنه مستحق لهذا المنصب؟ ومن أين عرف أن العقل يستطيع أن يعرف الله من غير وساطة الأنبياء والكتب ومن غير الشع؟ لأن:

1- العقول تختلف بعضها يستحسن وبعضها يستبع.

2- إن العقل الواحد يختلف في الفعل الواحد.

3- وقد يتغلب الهوى على العقل.

فالمقياس الحقيقي للمعرفة هو الشع لا العقل.

والذي حمل المعتزلة على ترجيح العقل على الشع، وقدرته على البحث والمعرفة أوهام رسمت فيهم رسوخ العادات.

فإذا قال الخصم : إن لم يكن للعقل القدرة على المعرفة فإن ذلك يؤدي إفحام الرسول إذا أتي بالمعجزة وقال: انظروا فيها.

فإذا لم يكن للعقل القدرة على النظر والتفكير، فكيف يقول لهم الرسول انظروا؟ وبالتالي لا يكون النظر والتفكير واجباً ويستحيل إدراك العقل للمعجزة أو إدراكه للشرع.

الجواب :

إن هذا السؤال مصدره الجهل بحقيقة الوجوب وقد بينا سابقاً الواجب . وهو ما كان في تركه ضرر عاجل أو آجل ، أو ما يؤدي عدم وقوعه إلى أمر محال ، أي ما علم وقوعه فوقو عه واجب .

فالوجوب: هو ترجيح جانب الفعل على ترك الفعل ، وذلك لدفع ضرر بسبب الترك.

إن الوجوب هو المرجح وهو الله تعالى . فإذا ربط الله تعالى العقاب بترك التفكير والنظر وإعمال العقل كان من المرجح إعمال العقل والتفكير والنظر وعدم تركه . فالله تعالى أخبر النبي ﷺ بأن الإيمان مسعد والكفر مهلك . وأخبره بأن الله غني عن العالمين سعدوا أم شقوا . وشأن الرسول أن يبلغ ويرشد الناس إلى طريقة المعرفة . فمن نظر فلنفسه ومن قصر فعليها . فالمعرفة تكون بالشرع لا بالعقل .

فإذا قال الخصم : هذا يعني أن العقل هو الوجوب للمعرفة من حيث سماعه لكلام الله ، يتوقع عقاباً فيحمله العقل على الحذر ، ولا يحصل ذلك إلا بالنظر ، فيوجب على العقل النظر والتفكير .

الجواب : تبين أن الوجوب هو رجحان العقل وعدم تركه . فالوجوب: هو الله؛ لأنه هو المرجح .

والرسول: هو المخبر عن الترجيح .

1 - الشبهة الأولى :

إذا بعث الله النبي بما يوافق العقول، فالعقل غنية عن ذلك، وتكون بعثة الرسول عبثاً. وهذا محال في حق الله تعالى.

وإذا بعث الرسول بما يخالف العقول، فيستحيل تصدق العقول بما جاء به الرسول أو قبوله.

2 - الشبهة الثانية :

إن بعثة الله للرسل ليست عبثاً. ولكن لابد من معرفة صدقهم.

فلو شاء الله الخلق بأن يصدقوا الرسل وكلمهم جهاراً فلا حاجة إلى الرسول.

وإن لم يشافهم بتصديق الرسل، فلا بد من دلالة على صدقهم بفعل خارق للعادة، وهو المعجزة.

ولكن قد لا تميز المعجزة عن السحر والطلاسم، وبالتالي لا يتحقق العلم بالتصديق.

3 - الشبهة الثالثة :

فإذا عرفنا كيف نميز بين المعجزة والسحر والطلاسم فمن أين نعرف صدق الرسالة؟

فجعل الرسالة فيها شيء من الإضلال والإغواء وهذا غير محال على الله عندكم؛ لأن العقل لا يحسن ولا يقبح. أي لا يستطيع أن يعرف ما هو حسن في الشرع وما هو قبح.

فإذا لم يعرف العقل ما هو الحسن وما هو القبح في الشرع فلا يستطيع أن يعرف صدق الرسل قط.

الرد على الشبهات

1- الرد على الشبهة الأولى : وهي القول بأنه لا حاجة لبعثة الرسول : لأن العقول غنية عن ذلك.

والمعجزة : دليل على صدق الرسول في الخبر.

والنظر : سبب في معرفة الصدق.

والعقل : آلة النظر.

والفهم : هو معنى الخبر.

والطبع : يستحث على الخذر بعد فهم المحنور بالعقل.

فالمحنور لا يفهم إلا بالعقل.

ولكن العقل لا يفهم بنفسه بل بسماعه من الرسول . والرسول لا يرجع الفعل على الترك بنفسه بل الله تعالى هو الذي يصدق الرسول ، وما جاء بالشرع .

فالمعرفة لا تكون بالفعل بل بالشرع . إذاً لا يجب على الله شيء بالعقل بل بالشرع .

الدعوى السابعة :

(لا يجب على الله تعالى بعثة الرسل ، وليس بعثة الرسل محالاً بل جائزًا)

يجوز في حق الله تعالى أن يبعث الرسل وليس ذلك محالاً، ويكون ذلك عن طريق تبليغهم ، ولا يكون إلا بتكليم الله لهم بواسطة الوحي .

وقد ثبت أن الله تعالى يتصرف بصفة الكلام القديمة القائمة بذات الله غير المنفصل عنه .

والله قادر على أن يدل على كلام النفس بخلق ألفاظ وأصوات وغيرها من الدلالات لتبلیغ الرسل خبر السماء ورسالة الله .

والله تعالى قادر أن يقرن هذه الرسالة بفعل خارق للعادة . وهي المعجزة .

لبوكد صحة الرسالة وصدق الرسول ، وليس ذلك محالاً على الله .

كل ذلك يرجع إلى كلام النفس وإيجاد ما هو دلالة على الكلام . وما هو

صدق للرسول . المعجزة . . .

ولكن هناك ثلاثة شبه يمكن ذكرها والرد عليها وهي :

الجواب:

إن هذه الشبهة ضعيفة، لأن النبي ﷺ أخبرنا بما لا تشغله العقول بمعرفته، وهي ليست غنية عن ذلك، ولا تستطيع العقول أن تعرف ما لم يأت به الشرع وتخبر به الرسل.

ولكن العقل إذا عُرف فهم وصدق وانتفع بالسماع فيتجنب الهلاك والضرر، ويقصد ما يسعده، فيستدل على صدق الرسول بالشرع والمعجزات وبعض القرائن والحالات.

فالعقل يعجز عن معرفة ما لم يأت به الشرع، فبعثة الرسل جائزة غير مستحيلة، والعقل ليس غنياً عن ذلك.

2- الرد على الشبهة الثانية: وهي عدم التمييز بين المعجزة والسحر والطلاسم وغيرها.

الجواب:

إن العقل لا يجوز بأن السحر يؤدي إلى إحياء الموتى وإبراء الأكمه والأبرص، وشق البحر، وقلب العصا..

وإن العقل لا يجوز قول من يدعى أن كل مقدور لله تعالى فهو ممكن تحصيله بالسحر.

هذا القول مستحيل بالضرورة.

فالمعجزة هي فعل خارق للعادة يجريه الله على يد الرسول بعد تحدي المنكرين له. فالمعجزة غير السحر.

3- الرد على الشبهة الثالثة: وهي تصور الخصم الإغواء والإضلal من الله تعالى للعباد بقولهم: لعل الرسالة فيها شيء من الإضلal والإغواء. فكيف يمكن معرفة صدق الرسل؟

الجواب:

إن من صفات الأنبياء: الأمانة والصدق وتبلیغ الرسالة... والذکاء والقطنة والعصمة...

فالنبي مأمون على رسالة الله تعالى.

والنبي يعرف الرسالة ومعناها، ويعرف وجه الدلالة والنبي صادق يبلغ ما أواه الله إليه بأمانة ولا يتقول على الله. قال تعالى: «وَلَوْ تَقُولَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ لَأَخْذَنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ»^(١).

لذلك لم ينكر أحد صدق الأنبياء من هذه الجهة، بأن جعلهم الله رسلاً وأخبرهم بأن يلغوا الناس ذلك. ولكن الذي أنكروه هو ما جاء به الأنبياء من معجزات وخوارق عادات وقلعوا أنها سحر مبين. أو أنكروا وجود رب وإله متكلم أمر ناه مصدق مرسلاً.

- فإذا قال الخصم:

أ- لنفترض أن العباد رأوا الله بأعينهم وسمعوا بأذانهم يقول هذا رسول بعثته ليخبركم بطريق سعادتكم وشقاوتكم فما الذي يضمن أنه أغوى الرسول والرسل إليه.
ب- ولو قدر عدم إرسال الرسول، وقال الله مشافهة وعياناً ومشاهدة لعباده: إن نجاتكم في الصلاة والصوم والزكاة... وإن هلاككم في تركها. فبم نعلم صدقه؟ لأن الكذب عندكم ليس قبيحاً لذاته!

الجواب:

إن الكذب محال على الله تعالى، مأمون عليه والكذب يكون في الكلام. وكلام الله تعالى ليس بصوت ولا حرف حتى يتبين به، بل هو معنى قائم بنفسه تعالى. فالكذب في كلام النفس محال.

- فإذا قال الخصم: هل تحيزنون الكرامات؟

الجواب:

لقد اختلف الناس في ذلك، ولكن الكرامات من الممكنات، فهي جائزة، وتكون الكراهة بخرق عادة بدعاء إنسان، أو عند الحاجة.

(1) سورة الحاقة الآية / 44-46.

القطب الرابع • الباب الأول •

(في إثبات نبوة محمد ﷺ)

و قبل إثبات نبوة محمد ﷺ لابد من إضافة حول النبوة و حاجة الناس إلى الأنبياء والرسل

النبوة والرسالة:

إن معنى الجائز عقلاً في حقه تعالى ، إرسال الرسل عليهم الصلاة والسلام ، ابتداء من آدم عليه السلام ، واتهاء بمحمد ﷺ ، وإن هذا الإرسال ليس واجباً عليه ولا مستحيلاً بل بمحض فضله وإحسانه الحالص .

والنبوة تعني : وصول خبر من الله تعالى بطريق الوحي إلى من اختاره من عباده . فالنبوة إذاً : علاقة بين الوحي والأنبياء .

أما الرسالة : فهي تكليف الله تعالى أحد أنبيائه بإبلاغ الناس شرعاً أو حكماً . فالرسالة إذاً : علاقة بين النبي وسائر الناس .

فالنبوة إذاً : أشرف من الرسالة ، لأنها صلة النبي بخالقه والرسالة صلة النبي بالناس .

الفرق بين النبوة والرسالة:

- 1 - قال بعض العلماء : إن النبوة والرسالة كلمتان متراdicتان . ذات مدلول واحد ، فكلنبي رسول وكل رسولنبي . فالرسول رسول بالنظر لما بينه وبين الناس والنبي يسمى نبياً لما بينه وبين الله تعالى . وكلاهما متلازمان . وقد ذهب هذا المذهب القاضي عياض وغيره من المالكية .

فالكرامة : تظهر بخرق عادة - كالمعجزة - ولكن من غير تحدي .

أما المعجزة : فهي فعل خارق للعادة يظهر على يد مدعي النبوة عند تحدي المنكرين له .

فإن لم يكن دعوى فقد يظهر الفعل الخارق للعادة على يد فاسق .

فإذا قال الخصم : هل من المقدور إظهار المعجزة على يد كاذب ؟

- الجواب :

إن الأنبياء من صفاتهم الصدق . وإن الله تعالى يؤيد الأنبياء والرسل بالمعجزات المقرونة بالتحدي تصدقأ لأنبائهم ، وتصديق الكاذب محال . وكل من قال له الله أنت رسول ، خرج عن كونه كاذباً . فمن المحال الجمع بين قول الله تعالى : صدقت أنت رسول . وبين كونه كاذباً .

إن تأييد الله تعالى للرسول بالمعجزة يعني أنه يقول له : صدقت أنت رسول . إذاً ليس من المقدور أن يظهر الله المعجزة على يد كاذب .

2- وقال بعض العلماء: إنَّ النُّبُوَّةَ وَالرِّسَالَةَ غَيْرٌ مُتَلَازِمَتَيْنِ، وَلَا مُتَرَادِفَتَيْنِ. فَالنَّبِيُّ مِنْ أُوحِيَ إِلَيْهِ بِأَمْرٍ سَوَاءَ كَلَفَ بِتَبْلِيغِهِ أَمْ لَا. وَالرَّسُولُ هُوَ مِنْ أُوحِيَ إِلَيْهِ بِأَمْرٍ وَكَلَفَ بِتَبْلِيغِهِ.

وَمِنْ هَذَا يَتَبَيَّنُ لَنَا مَا يَلِي :

١١- الأنبياء والرسل بشر مثلنا :

قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَى إِلَيَّ﴾^(١).

وَالأنبياءُ وَالرسُّلُ تجْرِي عَلَيْهِمُ الْأَعْرَاضُ البَشَرِيَّةُ، الَّتِي لَا تَنْفَصُ مِنْ مَرَاتِبِهِمُ الْعُلُوِّيَّةِ، وَلَا يَعْلَمُونَ مِنَ الْغَيْبِ إِلَّا مَا يَطْلَعُهُمُ اللَّهُ عَلَيْهِ. قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكُمْ مِّنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الْطَّعَامَ وَيَمْشُونَ فِي الْأَسْوَاقِ﴾^(٢).

١٢- الرسول ذكر وليس بأishi :

فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الرَّسُولُ أَنَّهُ، إِذْ لَمْ يَحْدُثْ أَنْ أَرْسَلَ اللَّهُ رَسُولًا امْرَأً.

وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكُمْ إِلَّا رِجَالًا نُوحِي إِلَيْهِمُ الْبَيِّنَاتِ﴾^(٣).

وَمَارَوْيَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَوْحَى إِلَى بَعْضِ النِّسَاءِ مُثْلَ سَارَةَ وَمَرِيمَ وَأُمَّ مُوسَى.. لِقُولِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَتَرَأَتْ قَاتِمَةَ فَضَحَّكَتْ فَبَشَّرَتْهَا بِإِسْحَاقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ﴾^(٤).

وَقَوْلُهُ: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَيْ أُمِّ مُوسَى أَنَّ أَزْصَعِيهِ فَلَذَا خَفَتْ عَلَيْهِ فَأَلْغَيْهِ فِي الْبَيْمَ﴾^(٥).

وَقَوْلُهُ أَيْضًا: ﴿يَمْرِئُمْ إِنَّ اللَّهَ أَصْطَفَنَا وَطَهَرَنَا وَأَصْطَفَنَا عَلَى نِسَاءِ الْعَالَمِينَ﴾^(٦).

(١) سورة فصلت الآية / 6 .

(٢) سورة الفرقان الآية / 20 .

(٣) سورة الأنبياء الآية / 7 .

(٤) سورة هود الآية / 71 .

(٥) سورة القصص الآية / 7 .

(٦) سورة آل عمران الآية / 42 .

هَذِهِ الْآيَاتُ وَإِنْ دَلَتْ عَلَى أَنَّ اللَّهَ أَوْحَى إِلَى النِّسَاءِ، إِلَّا أَنْ وَحِيَ شَمَلَ التَّوْجِيهِ وَالتَّشْرِيفَ لَا النُّبُوَّةَ وَالتَّكْلِيفَ بِنَسْرَ رِسَالَةِ أُوْ دِينٍ؛ لِأَنَّ الْوَحْيَ إِلَى سَارَةَ وَأُمَّ مُوسَى لَمْ يَكُنْ فِيهِ شَيْءٌ مِّنَ التَّشْرِيفِ. وَأَنَّ الْوَحْيَ إِلَى مَرِيمَ كَانَ مَدْحَالَهَا بَانَهَا صَدِيقَةً، وَلَمْ يَمْتَدِحَهَا لِأَنَّهَا نَبِيَّةٌ. قَالَ تَعَالَى: ﴿مَا الْمَسِيحُ أَبْشِرُ مَرِيمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَّتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ وَأُمُّهُ صَدِيقَةٌ كَانَا يَأْكُلُانِ الْطَّعَامَ﴾^(١).

٣- الحرية :

لَا بُدَّ لِلنَّبِيِّ مِنْ أَنْ يَكُونَ حَرَّاً؛ لِأَنَّ الْعَبُودِيَّةَ مَطْعَنٌ يَطْعَنُ الْكُفَّارَ بِهِ الرَّسُلُ، فَضْلًا عَنِ الْأَنْهَا قِدَّ لَا يَتَفَقَّ وَمِهْمَةُ الرَّسُولِ الَّتِي أُرْسِلَ مِنْ أَجْلِهَا يَنِمَا لَا يَشْتَرِطُ ذَلِكَ فِي النَّبِيِّ.

٤- المدنية :

فَلَا بدَّ أَنْ يَكُونَ الرَّسُولُ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوحِي إِلَيْهِمْ مِّنْ أَهْلِ الْقُرْبَى﴾^(٢)؛ لِأَنَّ أَهْلَ الْمَدِينَ أَكْثَرُ درَايَةٍ بِسِيَاسَةِ النَّاسِ. قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ كُنْتَ فَطَأً غَلِيلَ الْقَلْبِ لَأَنْفَضُوا مِنْ حَوْلِكَ﴾^(٣). يَنِمَا لَا يَشْتَرِطُ أَنْ يَكُونَ النَّبِيُّ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَ.

٥- التبليغ :

يَؤْمِنُ الرَّسُولُ بِتَبْلِيغِ الشَّرِيعَةِ إِلَى مَنْ أُرْسَلَ إِلَيْهِمْ، وَالَّتِي أَوْحَى اللَّهُ بِهَا إِلَيْهِ، يَنِمَا النَّبِيُّ لَا يَؤْمِنُ بِتَبْلِيغِ رِسَالَةِ أُوْ بِمَا أَوْحَى إِلَيْهِ.

وجوب الإيمان بالأنبياء والرسل:

لَقَدْ أَرْسَلَ اللَّهُ تَعَالَى الْأَنْبِيَاءَ وَالرَّسُلَ فِي أَزْمَنَةٍ مَتَعَاقِبَةٍ لِيَهْدِوَ النِّاسَ إِلَى اللَّهِ الْعَلِيِّ الْقَدِيرِ، وَيَرْشِدُهُمْ إِلَى الْخَيْرِ الَّذِي يَضْمِنُ لَهُمْ سَعَادَةَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ.

(١) سورة المائدة الآية / 75 .

(٢) سورة يوسف الآية / 109 .

(٣) سورة آل عمران الآية / 159 .

2- إطلاع الإنسان على الغيبات التي تتعلق به :

إن الإنسان يجهل العالم غير المادي التي تكمن خلف هذا العالم المادي . فهو لا يعلم شيئاً عن عالم الآخرة والقبر والحساب والبعث والجنة والنار والملائكة . . فهي بعيدة عن عقله وأحكامه ، لذلك لابد من الرسل التي تؤكد للناس حقيقة هذه الأمور وجودها ، حتى يؤمنوا بها إيماناً لا يداخله شك . قال تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ يُطْلَعُكُمْ عَلَى الْغَيْبِ وَلَكُنَّ اللَّهُ سَجِّلَ مِنْ رُسُلِهِ مَنْ يَشَاءُ فَقَاتُمُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ ﴾⁽¹⁾ .

3- إيجاد منهاج صالح يكفل للإنسان السعادة :

إن علم الإنسان محدود ولا يستطيع أن يحيط بما هو كائن ولا بما كان ولا يعلم ما سيكون . لذلك لا يستطيع أن يصنع نظماً ثابتة دائمة موضوعية مطلقة ؛ لأن الإنسان يقع تحت تأثير العاطفة كالحبة والكراهية والبغض والأنانية والسلطة . . . لذلك لابد إله منه عن كل صفات البشر ، يحيط بعلمه كل شيء ليضع تشريعاً للبشرية ثابتاً يصلح لكل زمان ومكان ، ولا بد من الرسل لتنتقل تشريع الله تعالى من السماء إلى الأرض ، بوجي من الله لتبلغي الناس .

4- حاجة الناس إلى قدوة صالحة :

يحتاج الناس إلى قدوة صالحة وغاذجة بشرية تكون مثالاً يحتذى به في السلوك والأخلاق . قال تعالى : ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فِيهِمْ أَفْتَنَهُمْ ﴾⁽²⁾ . وقال أيضاً : ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ﴾⁽³⁾ . وقال : (وإنك لعلى خلق عظيم)⁽⁴⁾ . كما قال أيضاً : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا يُلَمِّسَنَ قَوْمَهُ لَيُبَيِّنَ لَهُمْ ﴾⁽⁵⁾ .

(1) سورة آل عمران الآية / 179 .

(2) سورة الأنعام الآية / 90 .

(3) سورة الأحزاب الآي / 21 .

(4) سورة القلم الآية / 4 .

(5) سورة إبراهيم الآية / 4 .

وقد اعتبر الله تعالى الإيمان بهم أحد الأركان الخمسة للإيمان الذي نص عليها الحديث الشريف . فقد أتى جبريل - عليه السلام - إلى النبي ﷺ وسأله عن الإيمان فقال : (أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وقضائه وبالقدر خيره وشره)⁽¹⁾ .

وقد أمر الله تعالى بأن يؤمنوا بأنه أرسل جميع الرسل فقال : ﴿ فَقَاتُمُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَقَاتُمُوا وَتَقَوَّلُوكُمْ أَخْرُ عَظِيمٍ ﴾⁽²⁾ .

كما علينا أن نؤمن بجميع الرسل الذين ذكرهم القرآن الكريم دون تفريق بينهم ؛ لأنهم جميعاً نزل عليهم الوحي . قال تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ ءامَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَلَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ أَحَدِهِمْ وَهُنْمَنْ أُولَئِكَ سَوْفَ يُؤْتَيْهِمْ أَجْوَرَهُمْ ﴾⁽³⁾ .

وقال أيضاً : ﴿ إِنَّمَا أَنْزَلْنَا الرَّسُولَ إِلَيْهِ مِنْ رِبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلُّهُمْ أَمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكَتَبِهِ وَرُسُلِهِ لَا تُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطْعَنَا غُفرانَكَ رَبَّنَا وَرَبِّ الْمَصِيرِ ﴾⁽⁴⁾ .

حاجة الناس إلى الرسل :

1- الهدایة إلى معرفة الخالق :

إن الإنسان قد ضل في معرفته للخالق . فظننه تارة الشمس أو القمر أو الكواكب ، وتارة أنه بعض المخلوقات الموجودة على الأرض . . . وهكذا كان يتخبط في الضلال . فاقضت الحاجة أن يرسل الله الرسل ليرشدوا الناس ويعرفوهم على الإله الخالق الواحد الأحد . وقد قام الرسل بهذه المهمة فعلاً .

(1) رواه .

(2) سورة آل عمران الآية / 179 .

(3) سورة النساء الآية / 152 .

(4) سورة البقرة الآية / 185 .

الحكمة من إرسال الرسل:

ورب سائل يسأل: ما الحكمة من إرسال الرسل؟

وللجواب نقول: إنَّ هناك حكماً متعددة لإرسال الرسل هي:

١- تعليم الناس :

إن وراء هذا العالم المادي المحسوس عوالم أخرى لا تقع تحت حواس الناس مع أنها موجودة، مثل: عالم الملائكة، والجن، والبرزخ، والقبر، وعالم البعث، والآخر، وعالم الجنة والنار... ولو لا إخبار الرسل الناس بهذه العوالم، لما علموا عنها شيئاً.

٢- تنظيم العلاقة بين الله والناس بواسطة العبادة :

إن الرسل يعلمون الناس كيفية صلتهم بالله، عن طريق العبادات التي شرعها لهم، من صلاة وصيام وحج وذكر ودعاء واستغفار... ولو لا الرسل لما عرف الإنسان كيفية العبادة والصلة بالله تعالى.

٣- تنظيم العلاقة بين الناس بالتعامل المثالي :

إن الرسل يعلمون الناس كيفية التعامل بينهم، فينظمون العلاقات مع بعضهم البعض في البيت والسوق والدولة، والبيع والشراء... لأن الناس مختلفون فيما بينهم في هذه القضايا، ويرفض كل فريق التنازل لنفسه.

٤- حاجة الناس إلى القدوة الحية المثالية :

إن القدوة الحسنة لا توجد إلا في الأنبياء والرسل. وقد أرسل الله تعالى الرسل ليقيموا الحجة على الناس يوم القيمة. قال تعالى: «رُسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُُنذِرِينَ لَعَلَّا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرَّسُولِ»^(١).

لذلك فإن الله تعالى لا يعذب أقواماً حتى يرسل إليهم رسولاً يهديهم إلى الحق، قال تعالى: «وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا»^(٢).

(1) سورة النساء الآية / 165 .

(2) سورة الإسراء الآية / 15 .

وقال: «وَإِنْ مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَّ فِيهَا نَذْيِرٌ»^(١).

ال الحاجة إلى نبوة محمد ﷺ :

والنبوة إلى نبوة محمد ﷺ تجلّى في الأمور التالية:

١- فساد المجتمع العربي قبل النبوة :

لقد ساد في المجتمع العربي قبل الإسلام، العصبية القبلية والثار والفساد والربا والزندي والعبودية والظلم... بالإضافة إلى الدعوات الخطيرة، والانقياد إلى الأشرار في غير البلاد العربية مثل فارس والروم.

٢- حجز الديانات الأخرى عن مكافحة الشرور وفساد المجتمع :

وذلك لأن ديانة إبراهيم عليه السلام ضاعت، والديانة النصرانية دخل عليها من التحريف ما أخرجها عن أصولها الأولى، وأدخلها في متناقضات فكرية لا يقرها عقل... وأنَّ الديانة اليهودية قد أصابتها من التحريف أكثر مما أصاب النصرانية.

٣- العداوة بين الديانة اليهودية والنصرانية :

فقد كانت المعاملة بين أصحاب الديانتين على أساس الحقد والحسد، فقد قتل اليهود في زمن هرقل بطاركة أنطاكية، وقتل يهود صور نصارى فلسطين. وكانت النصارى بالمقابل يحتقرن اليهود، لذلك عجزت الديانتان عن القيام بالإصلاح بسبب عداوة كل منها للأخرى.

دلائل نبوة محمد ﷺ :

لقد أيد الله سبحانه وتعالى نبيه محمد ﷺ بعدة معجزات هي:

٤- القرآن الكريم :

فقد حوى القرآن الكريم آيات ومعجزات أعجزت العرب وغيرهم عن الإتيان بثله. فإذا كان الإنسان يعجز عن الإتيان بالقرآن فهذا دليل على أنه ليس من صنع البشر، بل هو من صنع الله تعالى، وصل إلى محمد ﷺ بواسطة جبريل، ولا طريق

(1) سورة فاطر الآية / 24 .

إلى ذلك إلا طريق الوحي . إذاً فمحمد ﷺ رسول الله أرسله للناس كافة ، وقد فعل القرآن في النفوس ما لم يستطع أن يفعله كل مصلحي العالم ، فكان دليلاً على أنه كلام الله ، أرسله الله إلى نبيه محمد ﷺ .

٢- المعجزات المادية :

إن معجزات رسول الله ﷺ أكثر من أن تُحصى . وأهمها : الإسراء والمعراج ، إخباره ﷺ باللغبيات ، إنشقاق القمر ، نبع الماء من بين أصابعه ، تكثير الطعام ، سرعة إجابة دعائه . . .

٣- سيرته الشريفة :

فقد كان رسول الله ﷺ الإنسان الكامل في عدة ميادين منها :

١- ميدان الأخلاق : فقد كان ﷺ أحسن الناس خلقاً يتصرف بالصدق والأمانة والرحمة والوفاء . . .

٢- ميدان الفكر : وكان ﷺ أنسجم الناس فكرًا ومحاكمة وأبعدهم نظراً وحكمة .

٣- ميدان السياسة : كما كان ﷺ حكيماً متبرعاً بأمور السياسة ويتجلّى ذلك مثلاً في صلح الحديبية .

٤- ميدان القيادة العسكرية : وكان ﷺ القائد الملهم ، والمخطط الناجح ومن خططه الاستعداد الدائم للحرب ، والاهتمام بالقوة المعنوية ، واستطلاع أخبار العدو ، والانقضاض على العدو وقبل استكمال دعوته والقضاء على القوة الاقتصادية للعدو ، واستشارة ذوي الرأي والخبرة ، والسرعة الكاملة في العمليات العسكرية ، ونشر البلبلة في صفوف العدو ، والوصول للنصر بأقل التكاليف ، وتقدير العدو ومعرفته .

٥- تدبير الشؤون العامة : وكان ﷺ يتصرف بالبداهة ، ويدل على ذلك قصة وضع الحجر الأسود في مكانه . وتوزيع الغنائم على المهاجرين من أهل مكة ، وإرضاء الأنصار والدعاء لهم .

٦- ميدان الأسرة : استطاع ﷺ تحقيق الانسجام بين تسعة نسوة كن عنده .

٧- ميدان الفصاحة والبلاغة : فقد كان ﷺ أفضح الناس وقد أوتي جوامع الكلم وقد حققت أحاديثه الشريفة ذلك .

٨- ميدان الحكم والتشريع : وكان ﷺ المنفذ المشرع النافذ بصيرة .

٤- بشارة الكتب السماوية وحقيقة الرسول به :

قال تعالى : « وَمُبَشِّرًا بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنْ بَعْدِنِي أَنْهُمْ أَحَدُهُ »^(١) .

وقال أيضاً : « الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ الَّذِي أَنْذَلْنَا إِلَيْهِ مُكْتُوبًا عِنْدَهُمْ »^(٢) .

وقد ثبتت في التوراة والإنجيل اسمه ونسبة وزمن بعثته ومكانها .

١- اسمه : ورد في التوراة والإنجيل كما يلي :

أ- المعزي : وتعني محمداً أو أحمد .

ب- مشتهى كل الأمم هو حمدون : وتعني تحمه كل الأمم وهو محمد ﷺ .

٢- نسبة : فلقد صرحت التوراه أنه ﷺ من نسل اسماعيل عليه السلام . وصرح إنجيل (برنابا) إنَّ العهد صَرَحَ باسماعيل لا باسحاق . ولم يظهر من نسل اسماعيل عليه السلام - غير محمد ﷺ .

٣- زمان بعثته : كان معروفاً عند أهل الكتاب من اليهود والنصارى . قال أحد يهود الشام : يا مبشر اليهود ما الذي أخرجني من أهل الخمر (الشام) إلى أهل البؤس والجوع (الحجاز) قالوا : أنت أعلم . قال : إني قدمت هذه الأرض أتوكف (أتوقع) خروجنبي قد أطل زمانه ، هذه أرض مهاجره ، وكت أرجو أن يبعث فأتبعه .

٤- مكان بعثته : لقد حدّته التوراة ، وهو الديار التي يسكنها قيدار بن اسماعيل عليه السلام .

(١) سورة الصاف الآية / ٦ .

(٢) سورة الأعراف الآية / ١٥٧ .

ورغم هذا وذاك فقد أنكر العيسويون واليهود وغيرهم نبوة محمد ﷺ ويمكن إثبات نبوته ﷺ لهؤلاء الفرق الثلاث كما يلى :

1 - الفرقة الأولى العيسوية :

وهو لقاء قالوا عن النبي ﷺ هو رسول للعرب فقط لا إلى غيرهم.

الرد عليهم:

إن قولهم هذا باطل من عدة جوانب:

أـ. لقد اعترفوا بكونه رسول حقاً، ومن المعلوم أن رسول الله ﷺ لا يكذب .
 بـ. وقد ورد عن النبي ﷺ أنه مبعوث إلى النّاسين ، وقد بعث رسلاًـ من قبلهـ إلى
 كسرى وقيصر وسائر ملوك العجم ، وتواتر ذلك منه ، وهذا يعني أن قولهم
 باطل ومحال ؛ لأنّه متناقض .

2 - الفرقـة الثانـية اليهـود :

وقد أنكروا صدق النبي ﷺ وزعموا أن لا نبي بعد موسى عليه السلام، وهذا ما جعلهم ينكرون بقية نبوة محمد وعيسى عليهما السلام.

ونبدأ بآيات نبوة عيسى عليه السلام؛ لأننا إذا أردنا إثبات نبوة محمد ﷺ فربما عقولهم لا تدرك إعجاز القرآن، لكن عقولهم لا تقصّر عن إدراك إعجاز إحياء الموتى، وإبراء الأكمة والأبرص... وهؤلاء نقول لهم: لم تفرقون بين من يستدل على نبوته وصدقه بإحياء الموتى، وبين من يستدل على نبوته بقلب العصا ثعباناً؟

إن اليهود قد ضلوا بشبهتين:

الأولى قولهم: النسخ محال في نفسه؛ لأنَّه يدلُّ على البدء والتغيير، وذلك
محالٌ على الله تعالى.

والثانية قولهم : قد قال موسى عليه السلام : عليكم بدني ما دامت السماوات والأرض . وقد قال : لاني خاتم الأنبياء .

الرد على الشبهة الأولى:

وأفضل رد على شبهة النسخ وإبطالها هو فهم النسخ.

يعرض عليه من التوراة شيء من الأحكام، ولم يطلع عليها، وهذا دليل نبوته.
فما الذي صرفهم عن محمد ﷺ وعن الإيمان به؟

ومن المعلوم أن اليهود لم يحتاجوا به؛ لأن ذلك لو كان لكان مفهوماً لا جواب
عنه، وأنهم لم يتركوه مع القدرة عليه وكانتوا يحرضون على الطعن في شرعه بكل
ممكن، حماية لدمائهم وأموالهم ونسائهم.
إذا ثبت عليهم نبوة عيسى عليه السلام، أثبتنا نبوة محمد ﷺ بما ثبتهما على
النصارى الذين أنكروا القرآن.

الفرقة الثالثة :

وهؤلاء يجوزون النسخ لكنهم ينكرون نبوة محمد ﷺ من حيث أنهم ينكرون
معجزاته في القرآن، وفي إثبات نبوته بالمعجزة طريقان:

الأولى: التمسك بالقرآن: فلا معنى للمعجزة إلا ما يقتربن بتحدي النبي عند
استشهاده على صدقه، على وجه يعجز الخلق عن معارضته. وتحديه للعرب مع
شففهم بالفصاحة وإغراقهم فيها متواتر، وعدم المعارضة معلوم، إذ لو كان هناك من
يعارض لظهوره. إذ إن أرذل الشعراء لما تحدوا بشعرهم وعارضوا، ظهرت المعارضات
والمناقضات الجارية بينهم. إذا يمكن القول:

- أ- لا يمكن إنكار تحديه ﷺ بالقرآن.
- ب- لا يمكن اقتدار العرب على الفصاحة.

ج- لا يمكن إنكار حرصهم على دفع نبوته بكل ممكن حماية لدينهم ودمهم وما لهم
وتخلصاً من سطوة المسلمين وقهرهم.

د- لا يمكن أيضاً إنكار عجزهم؛ لأنهم لو قدروا فعلوا فالعادة قاضية بالضرورة بأن
ال قادر على دفع الهلاك عن نفسه يستغل بدفعه، ولو فعلوا لظهر ذلك ونقل.
ويمثل هذه الطريقة ثبت نبوة عيسى.

فإن قيل: ما وجاه إعجاز القرآن؟ قلنا: الجزالة والفصاحة مع النظم العجيب
والنهاج الخارج عن مناهج كلام العرب في خطبهم وأشعارهم، والجمع بين هذا

النظم وهذه الجزالة معجز خارج عن مقدور البشر. وجزالة القرآن قضى - كافة العرب
- منها العجب، ولم ينقل عن واحد منهم أنه طعن في فصاحتها.

نعم ربما نجد للعرب خطب وأشعار فيها جزالة، وربما ينقل عن بعض من قصد
المعارضة، مراعاة هذا النظم بعد تعليمه من القرآن، ولكن مع ركاكة كما يحكي عن
ترهات مسيلمة الكذاب حيث قال: الفيل وما أدرك ما الفيل له ذنب وثيل وخرطوم
طويل... فهذا وأمثاله ربما يقدر عليه مع ركاكة يستهزئ بها الفصحاء.

إن هذا مع شهادة كافة العرب بفصاحة القرآن يجعله معجزاً وخارجاً عن
مقدور البشر.

فبان قيل: لعل العرب اشتغلت بالمحاربة والقتال فلم تخرج على معارضته
القرآن، ولو قصدت ذلك لقدرت عليه، أو منعتها العوائق عن الاشتغال بذلك.

يكون الجواب: إن هذا هوس! فإن دفع تحدي المتحدي بنظم الكلام أهون من
الدفع بالسيف، مع ما جرى على العرب من المسلمين. في معرض التحدي - بالأسر
والقتل والسببي وشن الغارات. فإن انصرافهم عن المعارضه لم يكن إلا بصرف من
الله تعالى، والصرف عن المقدور المعتمد من أعظم المعجزات.

مثال: فلو قال النبي: آية صدقني أني في هذا اليوم أحرك أصبعي ولا يقدر أحد
من البشر على معارضتي. ولم يعارضه أحد في ذلك اليوم، ثبت صدقه، وكان فقد
قدرتهم على الحركة مع سلامه الأعضاء من أعظم المعجزات.

وإن فرض وجود القدرة، وقد داعيهم وصرفهم عن المعارضه من أعظم
المعجزات. فهذا طريق تقدير نبوته على النصارى. ومهما تشتبهوا بإنكار شيء من هذه
الأمور الجليلة فلا يصح إلا الاشتغال بمعارضتهم بمثله في معجزات عيسى عليه السلام.

الطريقة الثانية: أن إثبات نبوته ﷺ بجملة من الأفعال الخارقة للعادات التي
ظهرت عليه، كإنشقاق القمر ونطع العجماء، وتفجر الماء من بين أصابعه، وتسبيح
الحسى في كفه، وتكتير الطعام القليل وغيره من خوارق العادات كما مرساها،
والتي توكل وتدل على صدقه.

الباب الثاني

بيان وجوب التصديق بأمور ورد بها الشرع وقضى بجوازها العقل

المقدمة:

- إن من الأمور أموراً تعلم بالضرورة. أي الفطرة. مباشرة ومنها ما لا يعلم بالضرورة.
1. أما ما يعلم بالضرورة: مثل البديهيات وال المسلمات، فإن الإنسان يعرفها معرفة مباشرة، لا تحتاج إلى استدلال وبراهين؛ لأنها صادقة واضحة بذاتها، لا تحتاج إلى براهين.
 2. أما ما لا يعلم بالضرورة: فإنه ينقسم إلى قسمين:
 1. ما يعلم بدليل العقل دون الشرع: أي معرفة عقلية.
 2. ما يعلم بالشرع دون العقل: -أي عن طريق النقل- مثل معرفة الغيبيات أو السمعيات.
 3. ما يعلم بالعقل والشرع معاً: مثل رؤية الله تعالى، وخلق الله تعالى للملائقات.

ما يعلم بدليل العقل دون الشرع:

كمعرفة حدوث العالم، ومعرفة حدوث المحدث (الله) وصفاته إن معرفة كل هذه الأمور تثبت بالعقل وإن لم تثبت بالشرع، لقوله تعالى: ﴿سُرْبِهِمْ أَيْتَنَا فِي الْآفَاقِ وَقَوْنَفُوسِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ أَحَقُّ﴾⁽¹⁾ وقوله تعالى: «إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَآخِتَلِفُ أَتَيْلِ وَالنَّهَارِ لَا يَسْتُرُ لَأَنَّ فِي الْأَلْبَيِ»⁽²⁾. أي أنها آيات وأدلة واضحة على وجود الله. لأصحاب العقول الناضجة. وهذا رأي المعتزلة وغيرهم.. الذين يرون أن العقل قادر على معرفة الله، ومعرفة الحقائق...

(1) سورة فصلت الآية / 53 .

(2) سورة آل عمران الآية / 190 .

فَانْ قَيْلَ: أحاد هذه الواقع لم يبلغ نقلها مبلغ التواتر.

الجواب: ذلك أيضاً. إن سلم. فلا يقبح في العرض مهما كان المجموع بالغاً مبلغ التواتر، ومثله في ذلك كشجاعة علي (عليه السلام) وسخاوة حاتم، فإنهم معلومان بالضرورة على القطع تواتراً، وأحاديث تلك الواقع لم تثبت تواتراً، ولكن يعلم من مجموع الأحاديث على القطع، ثبوت صفة الشجاعة والسخاوة، فكذلك هذه الأحوال العجيبة بالغة جملتها مبلغ التواتر.

فَانْ قَالَ قَاتِلُ مِنَ النَّصَارَى: هذه الأمور لم تتوارد عندي لا جملتها ولا أحادها.

الجواب: لو انحاز يهودي إلى قطر من الأقطار ولم يخالط النصارى، وزعم أنه لم تتوارد عنده معجزات عيسى عليه السلام، وإن تواترت فعلى لسان النصارى وهم مهتمون به بماذا يجيئون؟ وهم بالتأكيد سيقولون: ينبغي أن يخالط القوم الذين تواتر ذلك بينهم حتى يتواتر ذلك إليه فإن الأصم لا تتوارد عنده الأخبار، وكذا المتصاصم. وهذا هو الجواب لأي واحد ينكر التواتر لمعجزات النبي ﷺ على هذا الوجه.

وإن مثبت صحته في الشرع، فإن صحة هذه المعرفة مبنية على ما ورد في الشرع، ألا وهو كلام الله تعالى.

مع العلم أن المقصود بكلام الله، هو المعنى النفسي القائم بذات الله، وهو قد يُقدم الله تعالى، أما الألفاظ فهي حادثة. وهناك أدلة عقلية ثبتت أن القرآن الكريم هو كلام الله النفسي؛ فإذا ثبت صحة ذلك عقلاً، ثبت لنا أن القرآن الكريم - الذي هو كلام الله - هو الشرع، وبذلك ثبت صحة الشرع.

ويمكن إثبات صحة الكلام أيضاً بأنه صادر عن متكلم، والمتكلم يكون حياً، وأن الكمال للحي كمال، وكل كمال للمخلوق يكون واجب الوجود للخالق، أي الأولى أن يكون الله تعالى متكلماً لأنه حي.

فلا بد من ضرورة معرفة الله المحدث الخالق، القادر، العالم، المريد، الحبي...
حتى يسمع لكلامه، ومعرفة كل ما يستند إلى هذا الكلام، كبعثة الرسول المخبر عن
كلام الله.

ما يعلم بالشرع دون العقل:

أي السمعيات أو الغيبيات . فإنها تعلم بمجرد السمع عن طريق النقل . وتكون تلك المعرفة بالوحي والإلهام ، كمعرفة ما ورد عن الحشر والنشر والثواب والعقاب والجنة والنار . . .

ما يعلم بالعقل والشرع معاً

وهو كل ما هو واقع في مجال العقل. أي ما هو جائز عقلاً وليس بمستحيل وثبت ذلك في الشع، كرؤيه الله تعالى في الآخرة، وإنفراد الله تعالى بالخلق. وبمعنى آخر فإن إثبات صحة ذلك يكون عن طريق الشع، أي إن الله تعالى قال فيه كذا وكذا... كقوله تعالى: «وُجُوهٌ يَوْمَئِنُ نَاصِرٌةٌ إِلَى رَبِّهَا نَاظِرٌ»^(١).

وبائي العقل ليؤكد هذا الحكم، ويثبت صحة ما ورد في الشرع.

. /102 / الآية / الأنعام (1)

الفصل الأول

ما يأمر ويقضي العقل به والتصديق بما جاء في الشرع

لقد جاءنا الشرع عن طريق النبي ﷺ، بما أوحاه الله له، بواسطة جبريل عليه السلام، بأمر يجب التصديق بها. وخاصة المغيبات التي لا سبيل للعقل أن يبرهن على صحتها، بل أمر بالتصديق بها؛ لأنها من الممكنات التي يصح في العقل وجودها أو عدم وجودها وقوعها.

الحشر والنشر:

الحشر هو إعادة الخلق ثانية. أي البعث بعد الموت، وقد دلت على صحة ذلك الأدلة الشرعية المقطوع بصحتها، وأنَّ الحشر والبعث من الممكنات وذلك بدليل الابتداء: أي إنَّ الذي يبدأ الخلق قادر على أن يعيده ثانية، فالإعادة خلق ثان، ولا فرق بينه وبين الابتداء. قال تعالى: «**فَالَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ يَكُلُّ خَلْقَ عَلِيهِمْ**»⁽¹⁾.

فإن قيل: هل تعدد الجواهر والأعراض ثم تعاد جميعاً؟

أم تعدد الأعراض دون الجواهر وتعاد الأعراض فقط؟

والجواب: إنَّ كل ذلك ممكن. وليس في الشرع دليل على تعين أحد الممكنات فمن الممكن:

1- الوجه الأول: انعدام الأعراض دون الجواهر، وإعادة الأعراض بعد الممات، فتعاد الأعراض بعينها، أو تعاد إليها أمثالها، فإنَّ كل عرض يتجدد هو غير الآخر؛ لأنَّه ليس من شرط الإعادة فرض إعادة الأعراض وهذا باطل، لما ورد في الكتاب والسنة.

عقلًا)؛ لأنَّ هناك فرقاً بين القول: إنَّ هذا الأمر جائز (عقلًا). وبين القول: لا أدرى إنَّ كان هذا الأمر محالاً (غير جائز) أو جائز.

فالقول الأول: - إنَّ هذا الأمر جائز على الله. أي يجوز في حق الله تعالى كل الممكنات.

والقول الثاني: - إنَّ هذا الأمر غير جائز على الله. أي مستحيل في حقه تعالى.

فالقول الأول: معرفة بالجواز والممكنات.

والقول الثاني: عدم معرفة بعدم الجواز، أي عدم معرفة بالاستحالة. إنَّ كلاً من القسمين - القول الأول والثاني - أي (الجواز وعدم الجواز) في حق الله تعالى، يجب التصديق بهما أي يجب التصديق ومعرفة ما يلي:

أ- ما يجب في حق الله تعالى: أي كل الصفات والأفعال.

ب- ما يجوز في حق الله تعالى: أي كل الممكنات.

ج- ما يستحيل في حق الله تعالى: ما كان ضد صفاته.

(1) سورة يس الآياتان 78، 79.

2- الوجه الثاني: ومن الممكن انعدام الجوهر والأعراض وإعادتها ثانية. أي أن ت عدم الأجسام ثم تعاد ثانية أي تخترع مرة ثانية.

فإن قيل: فبم يتميز المعاد عن الخلق الأول؟

وما معنى القول: إنَّ الْمَعَادُ هُوَ عَيْنُ الْأَوَّلِ؟ وهذا يعني أنَّ الخلق الثاني هو نفس الخلق الأول، مع أنه لم يبق للمعدوم عين أو ذات، حتى يعاد ثانية ويخلق مرة أخرى بعد موته.

الجواب:

إن المعدوم ينقسم في علم الله إلى قسمين:

1- معدوم سبق له الوجود.

2- معدوم لم يسبق له وجود.

وينقسم العدم في علم الله الأزلي إلى قسمين:

1- عدم سيكون له وجود.

2- عدم لا يمكن أن يوجد.

وعلم الله شامل وقدرته واسعة لا يمكن إنكارها فمعنى الإعادة إذاً: هي إيجاد أو وجود العدم الذي سبق له الوجود.

والمثل أو النظير يعني: أن يخترع الوجود لعدم لم يسبق له وجود، فهذا معنى الإعادة، أي إعادة أعراض تماثل الأعراض الأولى.

وبما أن الخصوم من الفلاسفة، يقررون ببقاء النفس وعدم فنائها، فلا بد لهذه النفس بعد مفارقتها الجسد - وبعد فنائة - لا بد لها من بدن أو جسد من الأجساد ترجع إليه، فيلزمهم وجوب التصديق بالإعادة، أي خلق الأجساد ثانية بعد فنائتها وموتها.

عذاب القبر:

إن عذاب القبر دلت عليه أدلة مقطوع بصحتها، وهي الأدلة الشرعية المتواترة عن النبي ﷺ، وعن الصحابة الكرام.

فمن هذه الأدلة: أدعية النبي ﷺ التي تشير إلى الإستعاذه من عذاب القبر. ك الحديث صاحبي القبرين اللذين كانا يعذبان.. . ومنها أدلة قرآنية كقوله تعالى: «وَحَاقَ بِكُلِّ فِرْعَوْنَ سُوءُ الْعَذَابِ ۝ أَنَّا رَبُّ عَرَضُونَ عَلَيْنَا غُدُوا وَعَشِيَا»^(١).

إن عذاب القبر أمر ممكن، أي جائز عقلاً، فيجب التصديق به. ووجه إمكانه أمر ظاهر، إلا أن المعتزلة ينكرون له للأسباب التالية:

- 1- يقولون: إننا نرى الميت مشاهدة وهو غير معدب.
- 2- يقولون: أن الميت ربما تأكله السبع والطير والوحوش... وهذا الكلام مرفوض.

الرد على المعتزلة:

1- إن مشاهدة شخص الميت، ما هي إلا مشاهدة لظواهر الجسم فقط. أما العقاب، فقد يكون لجزء من الجسم، أو من الباطن دون أن يرى المشاهد عذابه؛ لأنَّه ليس من ضرورة العذاب ظهور حركة في ظاهر البدن.

والمثل في هذا مثل النائم: حيث إنَّ الناظر إليه، لا يشاهد ما يدركه النائم في نومه من عذاب أو ألم، وإذا اتبه النائم وأخبر عما كان له في نومه، فإنَّ من لم يجر له عهد بالنوم، لن يصدق أخباره وبالتالي ينكر كل ما سمعه من ذلك الرجل؛ لأنَّه لم ير تحركاً بجسمه أثناء النوم!

2- وأما ذلك الميت الذي أكلت السبع والطيور جسمه، فسيغدو بطنه السبع قبراً له. فإعادة الحياة إلى جزء من الميت كان ليشعر بالعذاب، وهذا أمر ممكن. فلا يتشرط لكل متالم أن يدرك الألم في جميع بدنـه.

سؤال منكر ونکير:

وهو أمر حق يجب التصديق به؛ لأنَّه أمر ممكن. وورد الشرع به. وإن سؤال منكر ونکير لا يستدعي إلا أن يفهم الميت منها، بصوت أو بغير صوت.

(1) سورة غافر الآياتان / 45، 46.

فَإِنْ قِيلَ : مَا فَائِدَةُ وَزْنِ الْأَعْمَالِ ؟ وَمَا مَعْنَى الْحِسَبَةِ ؟

الجواب:

لَا نَطْلُبُ لِفَعْلِ اللَّهِ فَائِدَةً؛ لَأَنَّهُ (لَا يَسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يَسْأَلُونَ) أَمَّا الْفَائِدَةُ بِالنِّسَبَةِ لِلْعَبْدِ هِيَ: أَنْ يَشَاهِدْ مَقْدَارَ أَعْمَالِهِ وَيَعْلَمُ أَنَّهُ مَجْزِيٌّ بِهَا بِالْعَدْلِ، أَوْ يَتَجاوزُ اللَّهُ عَنْهُ بِاللَّطْفِ.

الصِّرَاطُ:

وَالصِّرَاطُ هُوَ حَقٌّ أَيْضًا، وَالْتَّصْدِيقُ بِهِ وَاجِبٌ؛ لَأَنَّهُ أَمْرٌ مُمْكِنٌ وَرَدَ بِهِ الشَّرْعُ.

وَالصِّرَاطُ هُوَ: جَسْرٌ مَدُودٌ عَلَى مَنْ جَهَنَّمَ، يَرْدُ إِلَيْهِ كَافِيَةُ الْخَلْقِ «وَإِنْ مَنْكِرَ إِلَّا وَارِدُهَا كَانَ عَلَى رَبِّكَ حَتَّىٰ مَفْضِيَّا»⁽¹⁾ فَإِذَا مَرَوْا عَلَيْهِ قِيلُ الْمَلَائِكَةَ: «وَقَفُوهُمْ إِنَّهُمْ مَسْفُولُونَ»⁽²⁾ فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ يَكُنُ المرورُ عَلَى الصِّرَاطِ، وَقَدْ رُوِيَ أَنَّهُ أَدْقُّ مِنَ الشَّعْرَةِ وَأَحْدُدُ مِنَ السَّيفِ؟

الجواب:

إِنْ كَانَ هَذَا السُّؤَالُ صَادِرًا مِنْ يَنْكِرِ قَدْرَةَ اللَّهِ تَعَالَى، فَإِنَّ الْكَلَامَ حَوْلَ إِثْبَاتِ قَدْرَتِهِ تَعَالَى الْمَلْكَةِ قَدْ فَرَغَ مِنْهُ فِي إِثْبَاتِ صَفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى وَالْأَدَلةِ عَلَيْهَا.

وَإِنْ كَانَ هَذَا السُّؤَالُ صَادِرًا مِنْ مُعْتَرِّ بِقَدْرَةِ اللَّهِ تَعَالَى، فَإِنَّ الجَوابَ يَكُونُ: بِأَنَّ الْمُشْيَ عَلَى الصِّرَاطِ لَيْسَ بِأَعْجَبٍ مِنَ الْمُشْيِ فِي الْهَوَاءِ أَوْ عَلَى الْمَاءِ. وَاللَّهُ تَعَالَى قَادِرٌ عَلَى خَلْقِ قَدْرَةِ الْإِنْسَانِ عَلَى اجْتِيَازِ الصِّرَاطِ، أَوْ الْمُشْيَ عَلَى الْمَاءِ وَالْهَوَاءِ، وَلَا يَخْلُقُ فِي ذَاتِ الْإِنْسَانِ هُوَيَا أَوْ سَقْوَطًا إِلَى الْأَسْفَلِ . وَلَا يَخْلُقُ فِي الْهَوَاءِ انْجِرافًا وَخَلْلًا. فَإِذَا أَمْكِنَ هَذَا فِي الْهَوَاءِ، فَالصِّرَاطُ أَثْبَتْ مِنَ الْهَوَاءِ بِكُلِّ حَالٍ.

وَاللَّهُمَّ يَسْتَدْعِي وَيَسْتَوْجِبُ الْحَيَاةَ، وَيَكْفِي الْفَهْمُ بِجَزْءٍ مِنَ الْبَدْنِ، وَإِنْ إِحْيَاءَ جَزْءٍ مِنَ الْبَدْنِ لِفَهْمِ السُّؤَالِ وَالْإِجَابَةِ عَلَيْهِ، أَمْ مُمْكِنٌ وَمُقْدُورٌ عَلَيْهِ أَيْ إِنَّ اللَّهَ قَادِرٌ أَنْ يَعِيدَ الْحَيَاةَ بِجَزْءٍ مِنْ جَسْمِ الْمَيْتِ لِيُجَبِّ مُنْكَرًا وَنَكِيرًا عَنْدَ السُّؤَالِ.

- وَقَدْ يَسْأَلُ سَائِلٌ: إِنَّا نَرَى الْمَيْتَ وَلَا نَشَاهِدُ مُنْكَرًا وَنَكِيرًا وَلَا نَسْمَعُ صَوْتَهُمَا وَلَا صَوْتَ الْمَيْتِ فِي الْجَوَابِ !

الرد:

إِنْ مَنْ يَنْكِرُ ذَلِكَ، يَلْزَمُ مِنْهُ أَنْ يَنْكِرَ مَشَاهِدَةَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَاٰلِهٖ وَسَلَّمَ جَبَرِيلَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - وَسَمَاعَهُ كَلَامَهُ . وَلَا يَسْتَطِعُ مَصْدِقُ الشَّرْعِ أَنْ يَنْكِرَ ذَلِكَ.

وَاللَّهُ سَبَحَهُ وَتَعَالَى خَلْقُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَاٰلِهٖ وَسَلَّمَ سَمِعًا وَمَشَاهِدَةً جَبَرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَلَمْ يَخْلُقْ لِلصَّحَابَةِ الْحَاضِرِينَ عَنْهُ، وَلَا لِعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا . سَمِعًا لصَوْتِ جَبَرِيلَ وَلَا مَشَاهِدَةً لِشَخْصِهِ . وَإِنْكَارُ ذَلِكَ إِنْكَارٌ لِقَدْرَةِ اللَّهِ الْوَاسِعَةِ الْمُطْلَقَةِ الَّتِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُما، وَمَا فِيهِمَا مِنَ الْعَجَابِ فَضْلًا عَنْ خَلْقِ الْإِنْسَانِ وَمَا فِيهِ مِنْ عَجَابٍ .

المِيزَانُ:

وَالْمِيزَانُ حَقٌّ لِرَبِّهِ، وَقَدْ دَلَّتْ عَلَيْهِ الْأَدَلَةُ السَّمِعَيَّةُ الْمُقْطَعَةُ بِصَحِحَتِهَا؛ لَأَنَّهُ مِنَ الْمُكَنَّاتِ فَوْجَبَ التَّصْدِيقُ بِهِ .

فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ تَوزُّنُ الْأَعْمَالِ . وَهِيَ أَعْرَاضٌ . وَقَدْ انْعَدَمَتْ؟ وَالْمَدُومُ - عَادَةً - لَا يَوزَنُ !

وَإِنْ قِيلَ: إِنْ إِعَادَةُ الْأَعْرَاضِ أَمْرٌ مُسْتَحِيلٌ . إِذَا كَيْفَ تَعَادُ حَرْكَةُ يَدِ الْإِنْسَانِ وَهِيَ طَاعَتُهُ فِي الْمِيزَانِ؟ أَيْتَهُ حَرْكَةُ بَهَا الْمِيزَانَ - فَيَكُونُ ذَلِكَ حَرْكَةُ الْمِيزَانِ لَا حَرْكَةُ يَدِ الْإِنْسَانِ! أَمْ لَا تَحْرُكُ، فَتَكُونُ الْحَرْكَةُ قَدْ دَخَلَتْ فِي جَسْمِ لَيْسَ هُوَ مُتَحْرِكٌ بَهَا؟ وَهُوَ مَحَالٌ . . .

الجَواب:

إِنَّ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَاٰلِهٖ وَسَلَّمَ قَدْ سَئَلَ عَنْ هَذَا فَقَالَ: (تَوزُّنُ صَحَافِ الْأَعْمَالِ فِي الْكَرَامَيْنِ)، يَكْتُبُونَ الْأَعْمَالَ فِي صَحَافٍ هِيَ أَجْسَامٌ، فَإِذَا وَضَعَتْ فِي الْمِيزَانِ خَلْقُ اللَّهِ تَعَالَى فِي كَفْتَهَا مِيلًا بِقَدْرِ رَتَبَةِ الطَّاعَاتِ وَهُوَ عَلَى مَا يَشَاءُ قَدِيرٌ).

(1) سورة مرثيم الآية / 71 .

(2) سورة الصافات الآية / 24 .

الفصل الثاني

مثال (2): إذا مات زيد عند كسوف القمر. فإننا لو قدرنا عدم الموت لزيد، لم يلزم عدم الكسوف بالضرورة. ولو قدرنا عدم الكسوف، لم يلزم عدم موت زيد؟ لأنه لا ارتباط لأحدهما بالأخر.

2. أما الشيئان اللذان بينهما علاقة وارتباط فهما ثلاثة أقسام:

1. أن تكون العلاقة بينهما متكافئة. كالعلاقة بين اليمين والشمال، والفوق والتحت. . فهذا يلزم فقد أحدهما عند تقدير فقد الآخر؛ لأنه لا يمكن أن يقوم أحدهما إلا بالأخر.
2. أن لا يكون بين الشيئين تكافؤ، ولكن لأحدهما رتبة التقدم، كتقدم الشرط على المشرط.

مثال: إذا ارتبط علم الشخص مع حياته، وارتبطة إرادته مع علمه، فيلزم لا محالة من تقدير انتفاء الحياة انتفاء العلم. ومن تقدير انتفاء العلم انتفاء الإرادة.

ويغير عن هذا بالشرط: وهو الذي لابد منه لوجود الشيء ولكن ليس وجود الشيء به بدل عنه ومعه.

3. وأن تكون العلاقة بين الشيئين علاقة العلة والمعلول. فيلزم من تقدير عدم العلة عدم المعلول، إن لم يكن للمعلول إلا علة واحدة. وإذا كان للشيء عدة علل فيلزم من تقدير نفي كل العلل نفي المعلول.

ولا يلزم من تقدير نفي علة بعينها نفي المعلول مطلقاً، بل يلزم نفي معلول تلك العلة على الخصوص.

وبالعودة إلى مثال القتل والموت نقول:
إن موت الإنسان لابد له من علة أو أكثر. فقدان علة ما لا يعني عدم موته؛ لأن للموت علاجاً، كالمرض أو القتل أو السم.. (تعدد الأسباب والموت واحد). فالقتل مثلاً: هو عبارة عن حز الرقبة، وافتراق في أجزاء رقبة المضروب. ولكن ليس بين حز الرقبة والموت أي ارتباط. فإذا قدر نفي الحز فإنه لا يلزم منه نفي الموت؛ لأن

هناك أمور وأبحاث لا حاجة ولا ضرورة للخوض فيها والبحث عنها، ولا معصية في عدم معرفتها، أو عدم العلم بأحكامها. إلا أنه يمكن البحث في ثلاثة فنون، منها العقلي واللغطي والفقهي.

-أما العقلي: كالبحث عن القدرة الحادثة. قدرة الإنسان وتعلقها بالضدين. أو تتعلق بالاختلافات. أي هل تتعلق قدرة الإنسان بعقل مباين لمحق القدرة..

-واللغطي: كالبحث عن الرزق... والإيمان... والتوفيق والخذلان... وما حدودها وما مسبباتها.

-وأما الفقهي: كالبحث عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. ومتى يجب؟ وعن التوبية وحكمها. إلى ما شابه ذلك..

إن كل هذه الأبحاث -العقلية، واللغطية، والفقهية-. وما يشابهها.. ليست مهمة في الدين. بل المهم في الدين أن ينفي الإنسان الشك عن نفسه فيما يتعلق بذات الله، وصفاته وأفعاله وأحكامها، وما يجب في حق الله وما يجوز وما يستحب.

المسألة الأولى. العقلية:

كاختلاف الناس في من قتل على النحو التالي:
هل يقال أنه مات بأجله؟ وإن لم يقتل. فهل كان يجب موته أم لا؟
هذا الفن من العلم لا يضر تركه. ولكن يتم الإشارة إليه وإلى طريق الكشف فيه.
يقول الإمام الغزالى:

1. كل شيء لا ارتباط لأحدهما بالأخر، ثم افترنا في الوجود، فليس يلزم من تقدير نفي أحدهما نفي الآخر.

مثال (1): لو مات زيد وعمرو معاً. ثم قدرنا عدم موت زيد. لم يلزم منه عدم موت عمرو، ولا وجود موته.

للموت عللاً كثيرة. فقد يموت بعلة غير حز الرقبة. ولا ينتفي الموت إلا إذا انتفت كل العلل المسببة له.

- فإذا كان الحز للرقبة هو العلة الوحيدة للموت، وليس ثمة علة أخرى، فلا يجب من تقدير عدم الحز، عدم الموت. وهذا هو الحق عند أهل السنة.

- وإذا كان الله تعالى يخلق ويوجد الأشياء، من عدم بلا تولد، فلا يكون مخلوق علة مخلوق. ونقول: إن الموت أمر موجوده - خلقه - الله تعالى مع الحز. فلو انتفى الحز وليس ثمة علة أخرى، وجب انتفاء المعلول الذي هو الموت، لا انتفاء جميع العلل. وبناء على هذا، فإن من قتل ينبغي أن يقال: إنه مات بأجله، لأن الأجل هو عبارة عن الوقت الذي خلق الله فيه ميته، سواء كان معه حز رقبة - قتل - أو كسوف قمر، أو نزول مطر... أو لم يكن؛ لأن كل هذه الأمور مقتربات - اقترن بالموت - وليس مؤشرات. سبباً للموت ولكن اقتران بعضها يتكرر بالعادة، وبعضها لا يتكرر.

المسألة الثانية. اللفظية.:

كاختلاف الناس في الإيمان، إن كان يزيد وينقص، أم كان على رتبة واحدة.

وهذا الاختلاف يعود إلى أن هذا اللفظ من بين ثلاثة معانٍ وهي:

1- فقد يكون معبراً عن التصديق اليقيني البرهاني. والدليل على ذلك: أن من عرف الله تعالى بالدليل ومات عقيب معرفته، فيحكم بأنه مات مؤمناً. والإيمان بهذا المعنى: لا يزيد ولا ينقص.

2- وقد يكون معبراً عن التصديق التقليدي. إذا كان جزماً. والدليل على ذلك: تصدق الصحابة لرسول الله ﷺ. فقد كانوا يصدقونه من غير نظر في أدلة الوحدانية، ووجه دلالة المعجزة، وكان عليه الصلاة والسلام يحكم بآيائهم. قال تعالى: «وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا»⁽¹⁾ أي بمصدق. ولم يفرق بين تصديق وتصديق. وهذا الإيمان يزيد وينقص.

(1) سورة يوسف الآية / 17 .

3- وقد يكون معبراً عن التصديق مع الفعل أو العمل. والدليل على ذلك: قوله ﷺ: (لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن). متفق عليه.

وقوله أيضاً: (الإيمان بضع وسبعون شعبة. أعلاها قول لا إله إلا الله وأدناها إماتة الأذى عن الطريق...). مسلم.

وهذا الإيمان يزداد وينقص بتفاوت العمل.

وبسبب تفاوت الإيمان - زيادة ونقصاناً. في المعاني السابقة هي:

- أن الإيمان - يعني التصديق اليقيني البرهاني - لا يتصور زيادته ولا نقصانه؛ لأن اليقين إن حصل بكماله فلا مزيد عليه، وإن لم يحصل بكماله فليس يقين.

- وهو يعني التصديق التقليدي فلا يجحد التفاوت فيه؛ لأن الواحد منهم - مع كونه جازماً في اعتقاده - تكون نفسه أطوع لقبول اليقين.

- وهو يعني التصديق مع العمل، فإن الإيمان يزداد وينقص، فهو يزداد بالطاعات وينقص بالمعاصي.

وإذا أردنا أن نغير وشكك من واظب على الطاعات فإننا نجد عصيًّا على ذلك، بينما يكون العاصي لله أو من لم تطل مواطنته على العمل أطوع للتغيير. فالمواطبة على الطاعات لها أثر في تأكيد الاعتقاد التقليدي ورسوخه في النفس، حتى أن العادات تقضي ذلك. فالذي يرحم اليتيم، يشعر زيادة في تأكيد الرحمة في قلبه، وكذلك التواضع... .

وقد اختلقو في معنى الرزق أيضاً على النحو التالي:

المترتبة: فقد رأوا أن الرزق مخصوص بما يملكه الإنسان، وأنه لا رزق لله على الباهام.

الردد عليهم: إن الظلمة يموتون وقد عاشوا عمرهم لم يرزقوا.

وقال أهل السنة: الرزق هو ما ينتفع به الإنسان حيث كان.

وينقسم الرزق إلى:

1- حلال.

2- حرام.

ثم إنهم أطالوا في حد -تعريف- الرزق، وحد النعمة. والمهم هو: أن لا يضيع الإنسان الوقت في البحث عن مثل هذه المسائل والأمور، بل عليه أن يهتم بالأمور الأهم.

المسألة الثالثة. الفقهية:-

واختلفوا في الفاسق: هل له أن يحتسب؟

الجواب: إن الفاسق له أن يحتسب وسيله التدرج في التصوير. وهو أن يقول: هل يشترط في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، أن يكون الأمر والنهاي معصوماً عن الصغار والكبار جميعاً؟

إن هذا لا يشترط؛ لأن ذلك مخالف للإجماع. فالآباء هم المعصومون عن الكبار، وعرف ذلك عنهم شرعاً. أما عن الصغار فمختلف فيه، إذ لا يوجد في الدنيا معصوم عنها. وعلى هذا فإن من يرتكب الصغار يجوز له أن ينهى عن الكبار. فلابس الحرير من الرجال. مثلاً. يجوز له أن يمنع غيره من الزنى وشرب الخمر... .

- ورب سائل يسأل: هل يجوز لمرتكب الكبار أن يمنع الكافرين من الكفر ويقاتلهم عليه؟

الجواب: نعم يجوز له ذلك.

فإن قيل: لا. فقد فرقوا الإجماع؛ لأن جنود المسلمين فيهم العصاة والمطίعون، ولم يمنعوا من الفزو لا في عصر النبي ﷺ، ولا في عصر الصحابة والتابعين رضي الله عنهم.

فإن قالوا: نعم. فنقول: هل لشارب الخمر أن يمنع من القتل أم لا؟ فإن قيل لا. فإننا نحيب: ما الفرق بين هذا ولابس الحرير الذي يمنع من الخمر؟ والزاني يمنع من الكفر؟ ولو كانت كبار، فالكتاب متفاوتة في عظمها!

فإن قالوا: نعم. وضبطوا ذلك بأن جعلوا المقدم على منكر، لا يمنع غيره عن مثل هذا المنكر، ولا فيما دونه، قوله أن يمنع عن المنكرات التي فوق المنكر الذي يرتكبه هو.

إن هذه الضوابط والأحكام الموضعية لا مستند لها.
فكم من زان يمنع غيره من شرب الخمر، مع أن الزنى كبيرة فوق كبيرة الخمر.
وقد يشرب وينع غلامه من الشرب قائلاً: ترك ذلك واجب علي وعليكم، والأمر بترك الخمر، واجب علي مع الترك. فلي أن أقرب بأحد الواجبين، ولم يلزمني مع ترك أحدهما ترك الآخر ناسياً قوله تعالى: «أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْهَانُونَ أَنفُسَكُمْ وَأَنْتُمْ تَتْلُونَ الْكِتَابَ»^(١) ولكن ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أمر غير جائز، بل هو واجب. كما أن ترك المنكر بالنسبة للمتحتبس واجب أيضاً. ولا يلزم ترك أحد هذين الواجبين، ترك الآخر.

فإن قيل: يلزم من ذلك أمور شنيعة، كأن يزني الرجل بامرأة، مكرهاً لها على ذلك ويقول: لا تكشفي وجهك لأنني لست محرماً لك، والكشف لغير الخمر حرام، وأنت مكرهة على الزنى مختارة في كشف الوجه فأمتعك من هذا!
إن هذه الحسبة شنيعة جداً لا يصير إليها عاقل.

وكذلك قوله: إن الواجب على شيطان: العمل والأمر للغير، وأنا أتعاطى أحدهما وإن تركت الثاني. كمن قال:

إن الواجب على الوضوء دون الصلاة، وأنا أصلح وإن تركت الوضوء.
والمسنون في حقي الصوم والتسحر، وأنا أتسحر وإن تركت الصوم؛ السحر
شرط للصوم متقدم على المشروط في الرتبة.
وكذلك الوضوء بالنسبة للصلاحة. ولهذا نقول: فإن نفس المرء مقدمة على غيره، فليذهب نفسه أولًا ثم غيره، أما إذا أهمل نفسه واستغل بغيره كان ذلك عكس الترتيب الواجب. وقد قيل:

إذاً بنفسك فانهها عن غيّها

(١) سورة البقرة الآية / 44 .

- وإن حمل الكافر كافراً آخر بالسيف على الإسلام . فلا يمنعه كفره من أن يحمل هذا الكافر الآخر على اعتناق الإسلام ودعوته إليه . وله أن يقول للكافر الآخر : عليك أن تقول لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله .
وله أيضاً أن يأمر غيره من الكفار بالنطق بالشهادتين ، وإن لم ينطق هو بهما ؛ لأنه لم يثبت أن نطقه بالشهادتين شرط لحياته .

بخلاف ما إذا هذب نفسه ، وترك الحسبة وترك تهذيب غيره . فإن ذلك معصية ولكن لا تناقض فيه .
وكذلك الكافر : فليس له ولایة الدعوة إلى الإسلام مالم يسلم هو بنفسه .
فلو قال : الواجب على شیثان : ولي أن أترك أحدهما دون الثاني . لم يكن منه .
ويمكن أن نتساءل :

هل حسبة الزاني بالمرأة ومنعها من كشف وجهها حق أو باطل ؟
والبرهان القاطع في ذلك : أن قوله لها : لا تكشفي وجهك إنه حرام . ومنعه إياها بالعمل (قول و فعل) إما أن يكون حراماً أو واجباً أو مباحاً .

- 1 - فإن قلت : واجب . فهو المقصود .
- 2 - وإن قلت : مباح . فله أن يفعل ما هو مباح .

3 - وإن قلت : حرام . فما هو مستند تحرى به ؟ وقد كان واجباً قبل اشتغاله بالزنني . فمن أين يصير الواجب حراماً باقتحامه محرماً ؟ وليس في قوله الأخير ، صدق عن الشرع بأنه حرام ، وليس في نهييه لها عن كشف وجهها إلا المنع من اتحاد ما هو حرام - الزنى وكشف الوجه ؛ لأن كلاهما حرام . والقول بتحريم واحد منها محال .

وليس هذا كالصلة والوضوء ، فإن الصلاة هي المأمور بها وشرطها الوضوء .
 فهي بغير وضوء معصية وليس بصلة ، بل تخرج عن كونها صلاة وهذا القول لم يخرج عن كونه حقاً ، ولا الفعل خرج عن كونه منعاً من الحرام . والسحور عبارة عن الاستعانة على الصوم بتقديم الطعام ولا تعقل الاستعانة من غير العزم على إيجاد المستuan عليه .

أما القول بأن تهذيب نفس المحتسب عن المعاصي شرط لحياته وشرط حتى يكون محتسباً ، وحتى يحق له أن يمنع الكافرين الكفر . . وتهذيبه لنفسه عن الصغائر شرط لمنع غيره عن الكبائر . . فهو خرق للإجماع .

الباب الثالث في الإمامة

إن البحث في الإمامة ليس من فن المقولات، ولا من المهمات، بل إنها مثار للتعصبات، والمعرض عن الخوض فيها أسلم من الخائن ولو أصاب، فكيف إذا أخطأ؟ ويمكن بحث هذا الموضوع وإيجاز القول فيه من ثلاثة أطراف أو جوانب.

1- الطرف الأول: وجوب نصب الإمام.

2- الطرف الثاني: شروط الإمام والإمامنة.

3- الطرف الثالث: عقيدة أهل السنة في الصحابة والخلفاء الراشدين.

الطرف الأول: وجوب نصب الإمام:

إن وجوب نصب الإمام مأمور من الشرع لا من العقل أولاً، ومحظوظ من إجماع الأمة ثانياً. ولما فيه من فوائد ودفع للأضرار في الدنيا.

- والبرهان القطعي الشرعي على وجوب نصب الإمام يكون على الشكل

التالي:

إن نظام أمر الدين مقصود لصاحب الشرع، محمد ﷺ

لا يحصل نظام الدين إلا بإمام مطاع

صاحب الشرع هو الإمام المطاع

- وللبرهان على أن نظام الدين لا يحصل إلا بإمام مطاع تقول:

نظام الدين لا يحصل إلا بنظام الدنيا

نظام الدنيا لا يحصل إلا بإمام مطاع

نظام الدين لا يحصل إلا بإمام مطاع

- وإن قيل: نظام الدين لا يحصل إلا بخراب الدنيا؛ لأن الدين والدنيا ضدان
والاشتغال بعمارة أحدهما خراب الآخر.

4- النسب من قريش: وعلم هذا الشرط بالسمع، حيث قال النبي ﷺ: (الأئمة من قريش).

5- التولية أو التفويض من غيره: أي يفوض شخص من قبل الإمام فيصبح مطاعاً.
والтолية لا تكون إلا عن طريق:
أ- التنصيص، من جهة النبي ﷺ.

بـ. التنصيص من جهة إمام العصر. بأن يعين لولاهية العهد شخصاً من أولاده، أو
سائر قريش.

ج - وإنما أن يكون بالتفويض . وإن كان لأكثر من رجل فلا بد من اجتماعهم ويعتبرهم وإنفاقهم على التفويض حتى تتم الطاعة .

فإذا لم يوجد - بعد وفاة الإمام - إلا رجل قرشي واحد، وفيه كل صفات الإمام. فإمامته صحيحة وتجب طاعته.

- فإن تعين الإمام بسبب قوته وشوكته وكفایته . . وإن نازعوه على الإمامة
وأثاروا الفتنة فالأفضل مبايعته وتفويضه .

وإذا لم تتوفر الشروط في الإمام وكان قادراً على تأمين المعاش والمعاد، وتحقيق
الأمن وعدم القتال والمحاربة ولم يكن عالماً ولكنه يراجع العلماء ويعمل بقولهم
فقفهه ، أيان :

١- يجب خلعه واستبداله عينه، بتوفر فيه جسم الشروط من غير إثارة فتن أو قتال.

بـ. يجب طاعته والقبول بiamamته، إذا خشيت الفتن والخروب . وقيل: لو لم تتوفر صفة العدالة وغيرها من الصفات هل تقبل إمامته؟

الجواب: نعم؛ لأن الضرورات تبيح المحظورات فتقبل إمامته استمراراً لحياة

ل العباد، وعدم تعطيل معاشهم. فإن لم تقبل يمامته وانعقادها تكون أمام ثلاثة أمور:
1- أن تعزل القضاة وتبطل الولايات، ولا تنفذ أمور الولاية في الأقطار، ولا تبرم

العقود والأنكحة وينع الناس من التصرفات المنوطة بالقضاء... وهذا أمر مستحيل؛ لأن فيه تعطيلًا لسبيل عيش العباد، وهلاك للجماهير.

والجواب يكُون: إن لفظ الدنيا قد يطلق على جميع ما هو محتاج إليه الإنسان قبل الموت، وهذا لا يخالف الدين.

إن نظام الدين - بالتعرف والعبادة . لا يتوصا ، إليه إلا بصحة الأبدان ، والأمن .
ولهؤلؤ :

م ص إن صحة الأبدان والأمن - بما فيها المال والحياة - لا تتحقق إلا بسلطان مطاع.

نتيجة نظام الدين لا يتحقق إلا بسلطان مطاع.
اذن: نظام الدين لا يتحقق إلا بسلطان مطاع.

والسلطان ضروري في نظام الدنيا. ونظام الدين ضروري في الفوز بسعادة الآخرة، وهو مقصد الأنبياء قطعاً، فكان وجوب نصب الإمام من ضروريات الشرع، الذي لا سبيل إلى تركه.

الطرف الثاني: من يجب تعينه من سائر الخلق لينصب إماماً؟ أو بمعنى آخر ما هي شروط الإمام؟

شروط الإمام :

لابد من تمييزه بخصائص تمييزه عن سائر
الخلق، وهذه الخصائص يمكن تقسيمها إلى نوعين:

١- خصائص في نفسه.

٢. خصائص من جهة غيره.

الصفات الخاصة الذاتية النفسية لللامام:

١- الأهلية: أي أن يكون كفاناً لتدبر القرآن وحمله على ما شده.

- العلم والشرع

٣- الخصائص المئوية للقضاء: ومنها:

الذكورة، والبلوغ، والعقل، والحرية، وسلامة النطق، والسمع والبصر،
والعدالة، والتزاهة... .

وعلى المسلم أن يسلك طريق الاقتصاد في الاعتقاد. والقرآن الكريم أثنى على المهاجرين والأنصار، وتواترت الأخبار بتزكية النبي ﷺ إياهم بالفاظ مختلفة. كقوله: (أصحابي كالنجوم بأيمهم اقتديتم بهم). قوله: (خير الناس قرنى ثم الذين يلونهم) فيجب عدم إساءة الظن بهم. وما ورد عنهم من أحوال تختلف مقتضى حسن الظن فهو من تأويل المتعصبين.

لذلك يجب إنكار كل ما لم يثبت في حقهم جميعاً، وما ثبت يستتبع له تأويل أو عذر لم نطلع عليه، ولا بد من حسن الظن بهم. فالخطأ في حسن الظن بالمسلم، أسلم من الصواب بالطعن فيه. والسكوت أسلم من الطعن والكذب والوقوع بالغيبة والبهتان.

أما الخلفاء الراشدون: فهم أفضل من غيرهم، وترتيبهم في الفضل عند أهل السنة كترتيبهم في الإمامة.

إذا قلنا: إن فلاناً أفضل من فلان، فمعنى ذلك أن مكانته عند الله أرفع في الآخرة.

ولكن هذا القول غيب لا يطلع عليه إلا الله ورسوله. إن أطلعه الله عليه. ولا توجد نصوص قاطعة شرعية متواترة تقتضي هذا الترتيب في الفضل بل الذي نقل متواتراً هو الثناء عليهم جميعاً.

والفضل عند الله يعرف بالأعمال. وهذا مشكل أيضاً فكم من شخص مزين بالعبادات الظاهرة، وهو في سخط الله، لخبيث باطنه. وكم من شخص يحكم بسوء مظهره وهو عند الله ذو مكانة، لما في قلبه من خلق وحسن نية.

ولكن إذا ثبت أنه لا يعرف الفضل إلا بالوحى ولا يعرف الفضل من النبي - ﷺ - إلا بالسماع، وأولى الناس بالسماع - الصحابة - ما يدل على تفاوت الفضائل، الصحابة الملائمون لأحوال النبي ﷺ، وقد أجمعوا على تقديم أبي بكر (ر). ثم نص أبو بكر على عمر. ثم أجمعوا بعده على عثمان. ثم على علي رضي الله عنهم

2- أو أن يقدم الناس على إبرام العقود والأنكحة والمعاملات والتصرفات... ولكن يقدمون على ذلك بالحرام.

3- وإنما أن نقول بحكم انعقاد الإمامة مع فوات شروط لضرورة الحال؛ لأنـهـ كما هو معلومـ أنـ البعـيدـ مـعـ الأـبعـدـ قـرـيبـ،ـ وـأـهـونـ الشـرـينـ خـيرـ،ـ ويـجـبـ عـلـىـ العـاقـلـ اـخـتـيـارـهـ.

فإن قيل: إن التنصيص بالإمامـةـ منـ النـبـيـ ﷺـ،ـ أوـ منـ الـخـلـيـفـةـ،ـ وـاجـبـ لـقطـعـ دـابـرـ الـاخـتـلـافـ كـمـاـ اـدـعـتـ بـعـضـ الإـمـامـيـةـ.

الجواب: لو كان التنصيص واجباً، لنص عليه رسول الله ﷺ؛ لأنـهـ لم ينص على ذلك، ولم ينص عليه عمر رضي الله عنه، بل ثبتت إمامـةـ أبوـ بـكرـ وإـمامـةـ عـشـانـ وإـمامـةـ عـلـيـ رـضـيـ اللـهـ عـنـهـمـ بـالتـفـويـضـ.ـ فـإـنـ قـيلـ:ـ إـنـ النـبـيـ ﷺـ نـصـ بـالـإـمـامـةـ

على رضي الله عنه، لقطع النزاع ولكن الصحابة كاـبـرـواـ النـصـ وـكـتـمـوهـ.

الجواب: بم تنكرون على أن النبي ﷺ نص بالإمامـةـ لأـبـيـ بـكـرـ،ـ فـأـجـمـعـ الصحـابـةـ عـلـىـ موـافـقـةـ النـصـ وـمـتـابـعـتـهـ.ـ وـهـذـاـ أـقـرـبـ مـنـ تـقـدـيرـ مـكـاـبـرـتـهـمـ النـصـ وـكـمـانـهـ.ـ فـإـنـ الـبيـعـةـ تـقـطـعـ دـابـرـ الـاخـلـافـ،ـ وـالـدـلـلـ عـلـىـ دـعـمـ الـاخـلـافـ فـيـ زـمـانـ أـبـيـ بـكـرـ وـعـشـانـ رـضـيـ اللـهـ عـنـهـمـ.ـ وـقـدـ تـوـلـيـاـ الـبيـعـةـ.ـ وـعـلـىـ الـعـكـسـ كـانـ الـخـلـافـ كـثـيرـاـ فـيـ زـمـانـ عـلـيـ رـضـيـ اللـهـ عـنـهـ مـعـ اـعـتـقـادـ إـمـامـتـهـ،ـ أـنـ تـوـلـيـ إـمـامـةـ بـالـنـصـ.

الطرف الثالث: عقيدة أهل السنة في الصحابة والخلفاء الراشدين رضي الله عنهم:

إن للناس آراء في الصحابة والخلفاء الراشدين، لدرجة التطرف والإسراف والبالغة سلباً وإيجاباً.

- 1- فمنهم من بالغ بالثناء حتى ادعى العصمة للأئمة.
- 2- ومنهم من تهجم على الصحابة طعناً وزماً.
- 3- ومنهم من اعتدل واقتصر.

الباب الرابع

بيان من يجب تكفيه من الفرق

وللفرق في هذا مبالغات وتعصبات ، فكل طائفة تنتهي . أحياناً . إلى تكفير كل فرقة سوى الفرقة التي تنسب إليها . وإذا أردنا الوصول إلى الحقيقة فعلينا أن نعلم أولاً :

المسألة الفقهية:

والأصل المقطوع بها : أن كل من كذب محمدًا ﷺ فهو كافر ، أي مخلد في النار بعد الموت ومستباح الدم والمال في الدنيا .

حيث أنه تقرر في أصول الفقه وفروعه أن كل حكم شرعي يدعوه مدعياً أن يعرفه بأصل من أصول الشرع من إجماع أو نقل أو بقياس على أصل . وكذلك كون الشخص كافراً إما أن يعرف بأصل أو بقياس على ذلك الأصل . والتکذیب الموجب للتکفیر مراتب شتى أهمها :

١ - الرتبة الأولى :

تکذیب اليهود والنصارى وأهل الملل كلهم من المجوس وعبدة الأوثان وغيرهم فتکفیرهم منصوص عليه في الكتاب ومجمع عليه بين الأمة وهو الأصل وما عداه كالملحق به .

٢ - الرتبة الثانية :

تکذیب البراهمة المنكرين لأصل النبوات ، والدهرية المنكرين لصانع العالم ، فهو لاءٌ كذبوا النبي وغيره من الأنبياء . فهم - أي البراهمة - بالتكفیر أولى من النصارى واليهود . والدهرية أولى بالتكفیر من البراهمة لأنهم أضافوا إلى تکذیب الأنبياء إنكار الله - الذي أرسل الأنبياء - ومن ضرورته إنكار النبوة .

جميعاً . وليس يظن منهم الخيانة في دين الله لغرض من الأغراض وكان إجماعهم على ذلك من أحسن ما يستدل به على مراتبهم في الفضل . ومن هنا اعتقد أهل السنة هذا الترتيب في الفضل ، ثم بحثوا عن الأخبار فوجدوا فيها ما عرف به مستند الصحابة وأهل الإجماع في هذا الترتيب .

٣- المرتبة الثالثة :

الذين يصدقون بالصانع والنبوة والنبي . ولكن يعتقدون أموراً تخالف نصوص

الشرع . وهؤلاء هم الفلاسفة ويجب القطع بتكفييرهم في ثلاثة مسائل :

١- إنكارهم لحشر الأجسام والتعديب بالنار والتنعم في الجنة بالخور العين والمأكل والمشرب والملبوس .

٢- قولهم : إن الله لا يعلم المجزئيات وتفصيل الحوادث وإنما يعلم الكليات ، وإنما المجزئيات تعلمها الملائكة السماوية .

٣- قولهم : إن العالم قديم ، وإن الله تعالى متقدم على العالم بالرتبة مثل تقدم العلة على المعلول ، وإلا فلم تر في الوجود إلا متساوين . وهؤلاء إذا أوردوا عليهم آيات القرآن ; زعموا أن اللذات العقلية تقصر الأفهام عن دركها ، فمثل لهم ذلك باللذات الحسية وهذا كفر صريح . والقول به إبطال لفائدة الشرائع وسد لباب الاهتداء بنور القرآن واستبعاد للرشد من قول الرسل فإنه إذا جاز عليهم الكذب لأجل المصالح بطلت الثقة بأقوالهم ، مما من قول يصدر عنهم إلا ويتصور أن يكون كذباً وإنما قالوا ذلك لمصلحة .

فإن قيل : فلم قلتم مع ذلك بأنهم كفرا ؟

الجواب : لأنه عرف قطعاً من الشرع أن من كذب رسول الله ﷺ فهو كافر وهؤلاء مكذبون ثم معللون للكذب بمعاذير فاسدة وهذا لا يخرج الكلام عن كونه كذباً .

٤- المرتبة الرابعة :

المعزلة والمشبهة والفرق كلها سوى الفلاسفة ، وهم الذين يصدقون ولا يجوزون الكذب لمصلحة وغير مصلحة ، ولا يستغلون بالتعليل لمصلحة الكذب بل بالتأويل ، ولكنهم مخطئون في التأويل . وهؤلاء يجب الاحتراز من تكفييرهم ؛ لأن الخطأ من ترك ألف كافر في الحياة أهون من الخطأ في سفك دم مسلم . قال النبي ﷺ :

(أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله محمد رسول الله ، فإذا قالوها فقد عصمو مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها) .

وهؤلاء انقسموا إلى فئتين :

١- مسرفين وغلاة .

٢- مقتضدين .

٥- المرتبة الخامسة :

من ترك التكذيب الصريح ، ولكن ينكر أصلاً من أصول الشرعيات المعلومة بالتواتر من رسول الله ﷺ . كقول القائل : أنا معترف بوجوب الحج ولكن لا أدرى أين مكة وأين الكعبة ، ولا أدرى أن البلد الذي تستقبله الناس ويحجونه ، هل هي البلد التي حجها النبي ﷺ ووصفها القرآن ؟ فهذا ينفي أن يحكم بكافر ؛ لأنه مكذب ولكنه محترز عن التصرّف ، وإن المتأذرات تشتراك في دركها العوام والخواص ، وليس بطحان ما يقوله كبطحان مذهب المعتزلة ، فإن ذلك يختص لدركه أولوا البصائر إلا أن يكون هذا الشخص قريباً العهد بالإسلام ولم يتواتر عنده بهذه الأمور فيمهله إلى أن يتواتر عنده . ولا نكفره لأنه انكر أمراً معلوماً بالتواتر . كان ينكر غزوة من الغزوات مثلاً فلا يلزم تكفييره لأنه ليس تكذيباً في أصل من أصول الدين مما يجب التصديق به كالحج والعصمة وأركان الإسلام .

٦- المرتبة السادسة :

وتشمل كل من ينكر ما علم صحته بالإجماع مثل (النظام) الذين أنكروا كون الإجماع حجة قاطعة في أصله . وقالوا : ليس يدل على استحالة الخطأ على أهل الإجماع دليل عقلي قطعي ولا شرعي متواتر لا يتحمل التأويل .

فكل ما يستشهد به - من الأخبار والأيات - له تأويل بزعمهم ، وهو في قولهم خارق لإجماع التابعين . ويعتبر هذا في محل الاجتهاد منهم ، وفيه فتح لبابه ، وهذا يمكن أن يؤدي إلى أمور شنيعة . فمثلاً لو قال قائل : يجوز أن يبعث رسول بعد نبينا

إلا نظر عقلي . ولكن النظر من حيث تلك الجهات مقتضية بطلان العصمة ، وإنما الخلود في النار نظر فقهي وهو المطلوب .
وأخيراً إن كتاب الاقتصاد في الاعتقاد . الذي كتبه الإمام الغزالى . مبني على حذف الخشو والفصول المستغنى عنها ، والتي تخرج عن أمميات العقائد وقواعدها ، واقتصر على الأدلة الواضحة الجلية التي تدركها أكثر الأفهام ، ليكون اسم الكتاب هو الغاية والقصد الذي سعى إليه .

والحمد لله رب العالمين

محمد ﷺ . فبهذا يكون قد أبعد تفكيره عن التوقف . في إرسال الأنبياء بعده ﷺ . وهذا مستحيل . ودليل استحالته ذلك . عند البحث . مستمددة من الإجماع لا محالة . فإن العقل لا يحيله ، أما ما ورد حول هذا من أقوال نحو قوله ﷺ : (لا نبي بعدي) ، قوله تعالى عنه ﷺ أنه : (خاتم النبيين) ، فيمكن أن يؤله على التحو التالي : لقد أراد الله سبحانه وتعالى بخاتم النبيين بأنه لا يكون بعده ﷺ نبي من أولي العزم من الرسل .

فإن قالوا : (النبيين) كلمة عامة ، فإنه لا يبعد تخصيص العام .
أما قوله ﷺ (لا نبي بعدي) لم يرده به الرسول ، وفرق بين النبي والرسول ، وقال أن النبي أعلى رتبة من الرسول إلى غير ذلك من أنواع الهدى .
والرد على هذا القائل : أن الأمة فهمت بالإجماع . من هذا اللفظ ومن قرائين أخرى . أنه أفهم عدم نبي بعده أبداً وعدم رسول أبداً ، وأنه ليس فيه تأويل ولا تخصيص ومنكر هذا لا يكون إلا منكراً للإجماع . والمجتهد في ذلك يحكم بموجب ظنه يقيناً وإثباتاً .

والمفروض أن يكون هناك أصولٌ يأتي عليها التكفير ، وبناءً عليها يكون الحكم ، لأن يكون بموجب الظن . كما أن المقصود هو التأصيل دون التفصيل .
فإن قيل : السجود بين يدي الصنم كفر . فهل هو أصل آخر؟

الجواب : لا . فإن الكفر يكمن في اعتقاده تعظيم الصنم وفي ذلك تكذيب رسول الله ﷺ والقرآن الكريم ، ويعرف اعتقاده (تعظيم الصنم) تيارة بتصریح اللفظ ، ويعرف تارة أخرى بالإشارة إن كان آخرين ، ويعرف أيضاً بفعل يدل عليه دلالة قاطعة كالسجود ، حيث لا يحتمل أن يكون السجود لله قبلة الصنم غير آبه به وغافل عنه ، أو غير معتقد لتعظيمه . إن ذلك يُعرف بالقرائن .

إن الفقهاء لم يتعرضوا مثل هذه الأبحاث ، والمتكلمون لم ينظروا فيه نظراً فقهياً ، لأن النظر في الأسباب الموجبة للتکفیر من حيث إنها أکاذیب وجھالات ما هو

المراجع المعتمدة

1. القرآن الكريم
2. صحيح البخاري
3. صحيح مسلم.
4. الموطأ.
5. رياض الصالحين الإمام النووي الدمشقي.
6. نوادر الأصول في معرفة أحاديث الرسول. محمد الحكيم الترمذى.
7. إحياء علوم الدين. (حجۃ الإسلام) الغزالی.
8. العقيدة الإسلامية. د. مصطفى الخن، محی الدين مستو. دار ابن كثير، دمشق بیروت 1990.
9. حياة وأخلاق الأنبياء. أحمد الصباغي عوض الله دار اقرأ / 1985 / .
10. نبوة محمد ﷺ في القرآن الكريم. د. حسن ضباء الدين عتر، دار الشائر الإسلامية.
11. العقيدة للإمام أحمد بن حنبل، برواية أبي بكر الخلال، دار قتبة 1988 .
12. ابتلاء الإرادة بالإيمان والإسلام والعبادة. د. عبد الرحمن حسن حنبلة، دار القلم.
13. القضاء والقدر في الإسلام. د. محمد فاروق الدسوقي ، دار الدعوة، الإسكندرية.
14. سيرة الغزالی وأقوال المتقدمين منه ، عبد الكريم عثمان ، دار الفكر ، دمشق.
15. العقيدة الإسلامية. د. عبد الرحمن حسن حنبلة. دار القلم، دمشق.
16. ضوابط المعرفة. د. عبد الرحمن حسن حنبلة، دار القلم، دمشق.
17. كبرى اليقينيات الكونية. د. محمد سعيد رمضان السيوطى.
18. تاريخ الفكر العربي. د. عمر فروخ، دار العلم للملايين.
19. التفكير الفلسفى فى الإسلام. د. عبد الحليم محمود 1968، جار النصر للطباعة ، القاهرة.

الفهرس

5	المقدمة.....
7	- ترجمة الغزالي
15 ..	- خطة الكتاب
17 ..	- التمهيد الأول.....
19 ..	- التمهيد الثاني.....
21 ..	- التمهيد الثالث.....
22 ..	- التمهيد الرابع.....
31 ..	- القطب الأول.....
39 ..	- الأدلة العقلية على وجود الله وصفاته
41 ..	- وجود الله تعالى.....
71 ..	- القطب الثاني.....
71 ..	1- القسم الأول : صفات المعاني ومتعلقاتها
99 ..	2- القسم الثاني : أحكام صفات الله تعالى
99 ..	الحكم الأول : صفات الله تعالى ليست عين الذات بل هي زائدة عن الذات ...
104 ..	الحكم الثاني : صفات الله قائمة بذاته
106 ..	الحكم الثالث : صفات الله قديمة.....
115 ..	الحكم الرابع : أسماء الله صادقة عليه أولاً وأبداً
119 ..	- القطب الثالث : أفعال الله تعالى وما يجوز في أفعاله تعالى
137 ..	- القطب الرابع.....
137 ..	1- الباب الأول : النبوة ودلائل نبوة محمد ﷺ

- 20- تاريخ الفلسفة العربية . د. حنا الفاخوري.
- 21- الاستعداد للموت وسؤال القبر. زين الدين بن علي المباري ، دار الترمذى ، سوريا، حمص.
- 22- محمد ﷺ في التوراة والإنجيل والقرآن / إبراهيم خليل أحمد ، دار المنار، القاهرة 1989 .
- 23- الروح / ابن القيم الجوزية . دار الكتاب العربي ، بيروت ، 1986 م.
- 24- الله عباس محمود العقاد.
- 25- حقائق الإسلام وأباطيل خصومه. عباس محمود العقاد.
- 26- ضحي الإسلام ، أحمد أمين ، دار الكتاب العربي .
- 27- أصل الإنسان وأسرار وجوده ، باسمة كمال ، دار مكتبة الهلال . 1990 .
- 28- كتاب انتوحيد. د. عبد المجيد الذن丹ى ، دار الخير / بيروت - دمشق / .
- 29- شرح جوهرة التوحيد، الشيخ بكرى رجب 1997م.
- 30- شرح الخريدة البهية ، الشيخ أحمد بن محمد الدردير العدوى 1994 م.
- 31- حاشية اللقاني على الجوهرة
- 32- الملل والنحل ، للشهرستاني.
- 33- الإيمان بعوالم الآخرة وموافقتها. عبد الله سراح الدين ، مكتبة التراث الإسلامي ، حلب ، 1984 .
- 34- قاموس المحيط / الفيروز أبادي.
- 35- العقيدة والمعرفة. زيفريد هونكة ، ترجمة: عمر لطفي العالم ، 1987 دار قتبة .

جدول بالخطأ والصواب

الصواب	الخطأ	الصفحة
لا يمكن	لا سمسك	25
كل من	كل مت	25
الأدلة التقليلية.	الأدلة العقلية	39
يوجد بغير خالق وهذا محال غير معقول	يوجد هو نفسه	39
تعجيزية	تعجيزية	48
متحيز	متميز	55
فواجوب	واجب	65
رؤيته	ورؤيته	65
كرؤية	لرؤبة	68
تعجيزياً	تعجيزياً	72
التعجيري	التعجيزي	72
لذاته	لذاته لذاته	89
القدرة	المقدرة	103
جواز	حواز	112
هو التصديق	والتصديق	155
لم يلزم عدم موت زيد. لما يلزم عدم موت زيد.	لم يلزم عدم موت زيد؟	161
تأويله	أن يؤله	178

2- الباب الثاني : وجوب التصديق بأمور ورد بها الشرع

و قضى بجوازها العقل 151

3- الباب الثالث : الإمامة وشروطها 169

4- الباب الرابع : بيان من يجب تكفيره من الفرق المبتدعة 175

يعالج هذا الكتاب جميع مسائل ما وراء الطبيعة معالجة فلسفية مستندة إلى القواعد الإسلامية و لا تشد عنها ويثبت حقائقها إثباتاً عقلياً .

و يمثل هذا الكتاب عمل الغزالى البنائى في حقل ما وراء الطبيعة و يعتبر أوسع مؤلف له من حيث موضوعه.

و قد خصص الغزالى هذا الكتاب للبحث العقلى عن قواعد العقائد و إجلاء للحقيقة و اipsisاحاً للعقيدة الصحيحة مع بيان العلاقة بين أحكام الشرع و العقل و التأكيد على أنه لا معاندة بين الشرع المنقول و الحق المقول فالعقل مع الشرع نور على نور فلا إفراط و لا تفريط بل الواجب المحتموم في الاعتقاد ملزمة الاقتصاد و الاعتماد على الصراط المستقيم

()

(mh@ghazali.org) : (http://www.ghazali.org) :